بسم الله الرحمن الرحيم

من نفائس المخطوطات الليبية

كتاب تذييل المعيار

للشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري

1058 - 1139 هـ / 1648 - 1726 م

د : جمعة محمود الزريقي

المستشار بالمحكمة العليا وأستاذ متعاون مع الجامعات الليبية

يعتبر هذا الكتاب من المؤلفات القيمة في مجال النوازل ، وقد قام بتأليفه أحد علماء مدينة طرابلس الغرب ، وهو في الفتوى على مذهب الإمام مالك رحمه الله ، والكتاب ما زال مخطوطا حتى الآن ، ونظرا لأهميته رأيت التعريف به من خلال وصف المخطوط ، وترجمة مؤلفه ، وعلاقته بكتاب المعيار للونشريسي ، وتسليط الضوء على الكتاب وبيان منهجه ومحتوياته ، والفائدة التي يضيفها للمكتبة الإسلامية ، وقد شرعت في تحقيقه منذ مدة ، فأرجو من الله الإعانة .

أولا : التعريف بالكتاب [المخطوط] .

منذ أكثر من عشر سنوات وأنا أبحث عن نسخ هذا المخطوط ، حيث لا يوجد منه سوى نسخة واحدة محفوظة بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، وهي تتكون من مجلدين ، المجلد الأول مبتور الأول ، بدايته من مسائل الاستقبال (استقبال القبلة) ونهايته بداية كتاب البيوع ، أما المجلد الثاني ، فيبدأ من كتاب البيوع إلى نهاية الكتاب ، والمجلد الثاني توجد منه نسخة مصورة بمركز جمعة الماجد بدبي بالإمارات العربية المتحدة .

يتضمن الجزء المبتور من الكتاب مقدمة المؤلف ومسائل الطهارة ، وهي عادة ما تبدأ بها كتب الفقه ، وكذلك كتاب المعيار للونشريسي الذي وضع الكتاب ليكون ذيلا له ، وبالتالي لم نصل إلى مقدمة المؤلف التي عادة ما يذكر فيها اسم الكتاب والباعث على التأليف ، أو الغرض منه ، ومنهجه في التأليف ، أو الطريقة التي أختارها في الكتابة ، والمصادر التي اعتمد عليها ، وربما ذكر الرغبة التي تلقاها لتأليفه ، أو أنه قام بإهدائه إلى أحد الحكام أو العلماء ، على ما جرت به عادة المؤلفين في تلك الآونة .

وتشاء الصدف أن نجد مخطوطا آخر في الفتوى لمؤلف مجهول نقل عن كتاب تذييل المعيار فصولا كثيرة ، منها مسائل في العقيدة والتصوف ، ومنها مسائل الطهارة ، وهي عشرة فصول ، كل فصل

يضم مجموعة من المسائل الخاصة بالطهارة ، وفي هذا المخطوط - رغم عدم وجود اسم مؤلفه - إشارة واضحة إلى أنه نقل هذه المسائل عن كتاب تذييل المعيار ، وأخر مسائله كانت في باب الجنائز وردت طبق الأصل في نسخة الكتاب المشار إليها سابقا ، وبهذا المخطوط تم تغطية النقص في المجلد الأول من الكتاب ، إلى جانب ذلك تم العثور على نسخة أصلية من الكتاب تبدأ من باب القسمة إلى نهاية الكتاب ، وهي أيضا لم يذكر فيها اسم المؤلف ، إلا أنه بالمقارنة مع مسائل الكتاب وجدت مطابقة له ، وهذه النسخة تغطي ثلث الكتاب بالكامل .

هذا كل ما وجد من هذا الكتاب ، وهو في مجموعه يعتبر متكاملا ، لا ينقصه إلا مقدمة المؤلف غير أن أغلب المصادر التي اعتمد عليها المؤلف ما زالت مخطوطة هي الأخرى ، أو مطبوعة طباعة حجرية ، إلى جانب كتب الفقه التراثية التي تم تحقيقها ، ولولا وجود هذه المصادر لكان تحقيق الكتاب اعتمادا على نسخة واحدة من أصعب الأمور في تحقيق التراث ، وبالاستعانة بهذه المصادر نأمل أن نصل إلى نص الكتاب كما وضعه المؤلف ، أو في أقرب صورة له بإذن الله تعالى ، بعد الانتهاء من تحقيقه ، لأن الجهود التي بذلت في الحصول على نسخة أخرى في الداخل والخارج لم تصل إلا للنتائج التي ذكرتها سابقا .

ثانيا : التعريف بمؤلف الكتاب .

هو الشيخ الفقيه عبد السلام بن عثمان بن عز الدين بن عبد الوهاب بن الشيخ عبد السلام الأسمر وقد اشتهر باسم الشيخ عبد السلام العالم التا جوري (1) ولد في إحدى قرى مدينة تاجوراء سنة 1058 هـ الموافق 1648 م ، بدأ تعليمه في زاوية مكرم حيث تلقى مبادئ الكتابة ، ثم تتلمذ على بعض الشيوخ من معلمي القرآن الكريم واللغة العربية في تاجوراء ، منهم الشيخ عبد الله الحمروشي ، والشيخ محمد عريبي ، وبعد حصوله على قسط وافر من التعليم أنتقل إلى مدينة طرابلس سنة 1074 هـ الموافق 1664 م ، وفيها تلقى العلم على علماء مدينة طرابلس ، منهم الشيخ أحمد المكني مفتي طرابلس الغرب ، (1042 - 1101 هـ) والشيخ محمد بن مقيل مفتي طرابلس أيضا (1054 - 1101 هـ) وعلى غيرهما من علماء طرابلس وتاجوراء ، ثم انتقل مع أسرته للسكن في مدينة طرابلس سنة 1077 هـ الموافق 1667 م ، والتحق بزاوية سيدي سالم المشاط حيث تلقى العلم على الشيخ أبي راوي بن محمد الدوفاني بن عمران بن عبد السلام الأسمر (1043 ـ 1088 هـ) كما درس على الشيخ على الفرجاني ، وهو من علماء تونس ، وعلى غيره من العلماء الذين ترجم لهم في كتابه فتح العليم حيث ذكر جميع شيوخه والعلماء الذين تلقى عنهم أو اجتمع بهم (2) .

كانت للشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري لقاءات عديدة مع علماء من المشرق والمغرب ، وقد تمت في طرابلس الغرب حيث كان علماؤها يستقبلون كل عالم يزور البلاد بما يليق به من

تقدير واحترام ، ويلتفون حوله من أجل الاستفادة العلمية ، وخاصة ممن شاعت مؤلفاتهم أو وصلت شهرتهم خارج أوطانهم ، منهم على سبيل المثال الشيخ الإمام أبو الحس علي اليوسي وهو من كبار علماء المغرب أثناء رحلته لحج ، والشيخ محمد بن ناصر الدرعي ، والشيخ علي النوري السفاقسي ، وكذلك العلماء الذين استقروا في طرابلس ، منهم الشيخ محمد الإمام الجزائري .

كما كانت له لقاءات مع علماء مشارقه أثناء رحلته للحج صحبة شيخه محمد بن مقيل ، منهم الشيخ خليل بن الشيخ إبراهيم اللقاني محدث مصر ، والشيخ عبد الباقي الزرقاني شارح المختصر ، والشيخ محمد الخرشي ، وقد حضر عليهم بعض الدروس خلال إقامته القصيرة في مصر ، وغيرهم ممن ذكرهم في خاتمة كتابه فتح العليم تفصيلا ، وبذلك صارت له مكانة علمية مرموقة ، استحق معها لقب العالم (3) .

ذلك فيما يخص شيوخه وتحصيله العلمي ، أما مؤلفاته ، فقد نسبت إليه المصادر عدة مؤلفات منها : 1 - كتاب فتح العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم ، وهو ترجمة لحياة جده المتصوف الكبير ، الشيخ عبد السلام الأسمر ، 2 - كتاب تذييل المعيار ، في النوازل والفتوى ، 3 - شرح على مختصر خليل ، أو كتابة على المختصر ، 4 - كتاب الإشارات لبعض ما في طرابلس من المزارات ، 5 - أجوبة على الفاسي ، 6 - الوصية الكبرى ، وهذه الكتب بعضها موجود والآخر لم يعثر عليه حتى الآن ، فالموجود منها كتاب فتح العليم وكتاب تذييل المعيار ، وكلاهما ما زال مخطوطا ، وكتاب الإشارات طبع أكثر من مرة ، منها طبعة مترجمة إلى اللغة الإيطالية ، أما الكتب الثلاثة الأخرى لم يعثر عليها بعد .

ثالثا : علاقة الكتاب بالمعيار للونشريسي .

ورد اسم الكتاب (تذييل المعيار) ونسبته لمؤلفه في أقدم مصدرين للتاريخ الليبي ، التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار لابن غلبون ، وهو معاصر للمؤلف ، والمنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب لأحمد النائب ، وعنهما نقلت المصادر الحديثة ، ومن المؤسف أن النسخة الوحيدة المعروفة لهذا الكتاب المحفوظة في مكتبة الأوقاف بطرابلس سابقا ، والتي ضمت إلى مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، هي مبتورة الأول ، ولهذا لم نتمكن من التأكد من الاسم الذي ورد بها ، إلا أن ذلك لا ينفي تسمية الكتاب ونسبته لمؤلفه الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري .

ربط المؤلف كتابه بكتاب المعيار المعرب والجامع المغرب من فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، والمعروف اختصارا باسم المعيار ، ولعله قصد بهذه التسمية أن يستدرك عليه زمنيا بفتاوى أهل إفريقية بمن جاء بعد عصره ، وكتاب المعيار من تأليف العالم الجليل أبي عبد الله أحمد بن يحيى الونشريسي ، وهو من كبار العلماء في العرب الإسلامي ، ولد بالجزائر حوالي عام 834 هـ 1431 م ، ونشأ في تلمسان ، وتلقى العلم على فقهاء المغرب الأوسط ، وبعد بلوغه سن الأربعين

انتقل إلى فاس ، وأخذ على بعض علمائها ، ثم تولى التدريس بها ، وألف مجموعة من الكتب القيمة من أشهرها كتاب المعيار ، وتوفى في فاس سنة 914 هـ (4) .

يضم معيار الونشريسي مجموعة كثيرة من الفتاوى الصادرة عن علماء المالكية في المسائل التي عرضت عليهم ، وأغلبها إن لم نقل جميعها لحوادث وقعت بين الناس في زمن الونشريسي وقبله ، وهي ليست مسائل فقهية افتراضية ، ولهذا يطلق عليها النوازل لوقوعها فعلا ، وقد صدرت تلك الفتاوى عن فقهاء قدامى ومتأخرين من فقهاء المالكية في الغرب الإسلامي ، من تلاميذ الإمام مالك إلى شيوخ الونشريسي وأقرانه المعاصرين ، وقد اعتمد المؤلف على ما تضمه مدينة فاس من مكتبات ضخمة ، فيها الكثير من اجتهادات فقهاء المغرب والأندلس ، أما فتاوى فقهاء المغرب الأوسط والأدنى ، فقد اعتمد في نقلها على مصادر قليلة ، منها : نوازل البرزلي القيرواني (ت 844 هـ) وكتاب الدرر المكنونة في نوازل مازونة ، للقاضي المغيلي (ت 883 هـ) (5) كما يضم الكتاب مجموعة من الأبحاث والمؤلفات والرسائل الصغيرة في مواضيع محددة ، ولهذا لا نجد في معيار الونشريسي فتاوى صادرة عن فقهاء القطر الليبي ، إلا من انتقل منهم للعيش في تونس أو الجزائر ، أمثال العالم الجليل الشيخ أحمد بن نصر الداوودي (ت 402 هـ) والعالم الجليل الشيخ عبد الحميد بن أبي الدنيا الصدفي (ت 684 هـ) ، وقد يكون ذلك سببا في تأليف كتاب تذييل المعيار ، والاستدراك عليه ، حتى يغطي النقص الوارد في معيار الونشريسي ، لعدم نقله للمسائل التي أفتى فيها فقهاء طرابلس في تلك الفترة ، وهذا احتمال ضئيل ، إذ ربما يكون الباعث على تأليف الكتاب جمع الفتاوى التي قيلت في النوازل التي وقعت في الغرب الإسلامي واجتهادات علماء المالكية فيها ، وهو الأرجح في ذلك

رابعا : منهج المؤلف في الكتاب .

سار مؤلف كتاب تذييل المعيار على المنهج الذي وضعه الشيخ الونشريسي في تألف كتاب المعيار ، وبالتالي قام بجمع مادة الكتاب من فتاوى علماء المالكية المعاصرين له أو التاليين لعصر الونشريسي ، ولم ينقل عن المعيار أية مسألة إلا إذا وردت ضمن إجابة أحد شيوخ الفتوى ، وهو نقل استلزمه نقل الفتوى بكاملها ، وقام بتقسيم الموضوعات إلى أبواب وكتب ومسائل وفصول ، وهو لم يلتزم نهجا واحدا في التسمية ، فإلى جانب الأبواب ، توجد أبواب جامعة ، وكذلك كتب جامعة ، كما أنه لم يلتزم مصطلح النوازل كما جرت به عادة المؤلفين في فقه الفتاوى وجمعها ، واستعمل بدلا منها كلمة مسائل ، وهي مرادفة لها ، ومن قواعد التأليف قديما أن يضع المؤلف بابا جامعا في نهاية الكتاب يخصصه للمسائل التي لا تندرج تحت الأبواب السابقة ، ولكنها ضرورية لا يستغني عنها .

وقد سلك المؤلف ذلك النهج رغم أنه صنف ثلاثة أبواب جامعة وهي : باب جامع في الصلاة ، وباب جامع لمسائل من الخلع وتوابعه ، وباب جامع لمسائل البيوع ، علاوة على ما فيه من أبواب ، ثم وضع في نهاية الكتاب كتابا جامعا لمسائل متفرقة من أبواب شتى ، ضمنه تأليف في آداب القرآن وتلاوته وكيفية إنزال القرآن وأخذ الصحابة ، وعلى غرار معيار الونشريسي نقل تأليفا لسيدي العربي الفاسي في شهادة اللفيف ، ومسائل أخرى انتقاها من عدة مصادر .

ونقل هذه الرسائل الصغيرة مما لا يستغني عنه في كتب النوازل السابقة على تذييل المعيار واللاحقة عليه كالمعيار الجديد للوزاني ، حيث يقوم المؤلف بنقل المباحث والرسائل والتآليف الصغيرة ضمن كتابه إذا تعلقت بالموضوع الذي يعالجه ، أو تعلقت الفتوى به ، ومثال ذلك ما فعله الشيخ عليش في كتابه فتح العلي المالك ، حيث أجاب عن سؤال وجه إليه ، فنقل في إجابته كتاب الشيخ محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب (ت 954 هـ) الذي وضعه في مسائل الالتزام (6) كما نقل بعض مسائل وردت في عدة مصادر رغم أنها ليست متخصصة في الفتوى ، كرحلة العياشي مثلا وهي من ضمن الفتاوى التي رآها صالحة لتكون في مؤلفه .

لم يقتصر المؤلف على نقل فتاوى بعض المناطق في الغرب الإسلامي فقط ، وإنما غطى بمؤلفه كل المناطق التي يوجد بها فقهاء المالكية وتصدر عنهم الفتوى ، كالأزهر الشريف مثلا ، حيث نقل عن عدة علماء من مصر ، منهم على سبيل المثال الشيخ على الأجهوري ، وعن عدة علماء من ليبيا وعلى رأسهم الشيخ محمد من مقيل الكبير ، شيخ المؤلف ومفتي طرابلس آنذاك ، وعن الشيخ أبي القاسم عظوم مفتي القيروان ، وهو من كبار علماء تونس ، وعن الشيخ يحيى الشاوي من الجزائر ، وهو على علاقة مع علماء طرابلس آنذاك ، وقد أقام فترة في الأزهر الشريف ، وعن علماء المغرب الأقصى وعلى الأخص الشيخ عبد القادر الفاسي الذي اشتهر بالإفتاء في ذلك العصر (7) ، وبهذا يتميز كتاب تذييل المعيار للتاجوري عن معيار الونشريسي ، جغرافيا بجمعه لفتاوى علماء شمال إفريقية من المالكية ، وزمنيا كون الفتاوى كانت خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر .

خامسا : الأبواب الفقهية التي يضمها الكتاب

تبدأ النسخة الموجودة من الكتاب بمسائل الاستقبال ، والمقصود بها النوازل الخاصة باستقبال القبلة ، وهذه المسائل لم يفرد لها الونشريسي بابا مستقلا ، وإنما وردت في نوازل الصلاة ، كما لم يفرد لها الوزاني بابا أو فصلا في كتاب المعيار الجديد ، ولكن التاجوري وضعها في فصل مستقل ، ولكن هذه المسائل لم تكن بداية كتاب تذييل المعيار ، فقد كشفت نسخة الكناش مجهولة المؤلف التي تم الاستعانة بها في تغطية الجزء المبتور ، أن الكتاب يبدأ بمسائل في العقيدة والتصوف ، حيث نقل صاحب الكناش عدة مسائل لا علاقة لها بأبواب وفصول بقية الكتاب التي جاءت مطابقة لكتاب المعيار للونشريسي ، ولعل هذه المسائل المتعلقة بالتصوف هي التي كانت سببا في النقد الذي وجه ه

المؤرخ محمد بن غلبون للكتاب ، حيث قال عن مؤلفه : إنه ألف كتابا في الفتاوى زعم به أنه ذيل به المعيار وجمع فيه من الغث والسمين شيئا لم يسبق به (8) .

يضم الكناش الذي يغطي الجزء المبتور من النسخة المتوفرة للكتاب ، مسائل في العقيدة والتصوف ، ثم كتاب الطهارة ، ويضم : مسائل المياه ، ومسائل الطاهر والنجس وما يتعلق بهما ، ومسائل إزالة النجاسة ، ومسائل الوضوء ، ومسائل قضاء الحاجة ، ومسائل نوا قض الوضوء ، ومسائل الغسل ، ومسائل التيمم ، ومسائل الأوقات ، ثم كتاب من مسائل الصلاة ، وفي هذا الكتاب تداخل مع المجلد الأول مما يؤكد أن مسائل الكناش نقلت من كتاب تذييل المعيار ، ويتكون الكناش من خمس وخمسين لوحة .

أما المجلد الأول فيضم : مسائل الاستقبال ، ومسائل فرائض الصلاة ، ومسائل القيام ، وباب جامع في الصلاة ، ومسائل الاستخلاف ، ومسائل قصر الصلاة ، ومسائل الجمع في السفر ، ومسائل الجمعة ، ومسائل العيدين والاستسقاء والكسوف ، ومسائل الجنائز ، وفصل في كيفية تغسيل الميت ، وكتاب الزكاة ، ومسائل مصرف الزكاة ، ومسائل زكاة الفطر ، وكتاب الحج ، وكتاب مسائل الذكاة ، وكتاب الأطعمة والأشربة ، وكتاب الأضحية والعقيقة ، وكتاب مسائل الأيمان والنذور ، ومسائل الجزية ، وكتاب النكاح وتوابعه ، ومسائل الصداق ، ومسائل الجهاز ، ومسائل الوليمة ، ومسائل القسم للزوجات ، ومسائل النشوز ، وباب جامع لمسائل من الخلع وتوابعه ، وكتاب الطلاق ، وكتاب المفقود والغائب والمعسر بالنفقة ، وكتاب النفقات ، وكتاب الرضاع ، وكتاب الحضانة ، وكتاب البيوع ، وهو آخر المجلد الأول الذي يضم 339 صفحة .

أما المجلد الثاني ، فيبدأ بباب جامع لمسائل البيوع ، ومسائل السلم ، ومسائل القرض ، وكتاب الرهن ، وكتاب التفليس ، وكتاب الحجر ، وكتاب الحوالة والضمان ، وكتاب الشركة ، وكتاب الإيداع (الوديعة) وكتاب العارية ، وكتاب الوكالة ، ومسائل في الاستلحاق ، وكتاب الغصب والتعدي ، وكتاب الشفعة ، وكتاب القسمة ، وكتاب القراض ، ومسائل كراء الدواب ، وكتاب الجعل والكراء ، وكتاب إحياء الموات ، وكتاب الوقف ، وكتاب الهبة والصدقة وسائر التبر عات وهبة الثواب ، وكتاب القضاء ، وكتاب الشهادات ، ومسائل الحيازة ، وكتاب الدماء ، وكتاب البغي والحرابة ، وكتاب الزنى ، وكتاب القذف والسرقة ، وكتاب الشرب ، وكتاب العتق ، وكتاب التدبير ، وكتاب الولاء ، وكتاب الوصايا ، وكتاب المواريث والفرائض ، ثم كتاب الجام ع لمسائل متفرقة من أبواب شتى ، الباب الأول في ذكر آداب تلاوة القرآن الكريم ، الباب الثاني في ترتيب السور ، والباب الثالث في كيفية نزول القرآن ، والباب الرابع في أخذ الصحابة القرآن ، ثم نقل تأليف صغير لسيدي محمد العربي الفاسي في شهادة اللفيف ، وفي نهاية الكتاب نقل المؤلف مسائل فقهية طويلة وردت في رحلة العياشي ، ويضم هذا المجلد 532 صفحة .

سادسا : الفائدة التي يضيفها للمكتبة الفقهية .

يلاحظ أن كتب النوازل والفتاوى لا يخلو منها عصر أو مصر ، أو مذهب فقهي إسلامي ، وفي مدرسة الفقه المالكي الكثير منها ، إلا أنها تكاد تكون مقصورة على فتاوى فقيه واحد ، كمسائل ابن رشد مثلا ، أو أنها تضم إلى جانب نوازله نوازل بعض فقهاء عصره كنوازل البرزلي ، أو أنها تقتصر على فتاوى بلد معين ، كنوازل مازونة ، أو أنها تكون مستندة إلى تجارب شخصية ، كالنوازل القضائية ، ومثال ذلك كتاب مجالس القضاة والحكام والتنبيه والإعلام فيما أفتاه المفتون وحكم به القضاة من الأوهام ، للقاضي أبي عبد الله محمد المكناسي (9) والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى .

غير أن الكتب الجامعة لمسائل الفتوى على مستوى انتشار المذهب المالكي هي ثلاثة كتب : الكتاب الأول : المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل أفريقية والأندلس والمغرب ، وهو من تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي (ت914 هـــ) وقد غطى به اجتهادات فقهاء المالكية من عصر الإمام مالك إلى بداية القرن العاشر ، والكتاب الثاني : هو كتاب تذييل المعيار موضوع هذه الدراسة الذي ألفه الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري (ت 1139 هـــ) وقد غطى به اجتهادات الفقه المالكي في مجال الفتوى من القرن العاشر – وربما قبله بقليل – إلى منتصف القرن الثاني عشر الهجري ، أما الكتاب الثالث : فهو كتاب المعيار الجديد (أو النوازل الجديدة الكبرى) الذي ألفه الشيخ أبو عيسى محمد المهدي الوزاني من علماء فاس (1266 - 1342 هـــ) جمع فيه فتاوى المتأخرين من علماء المغرب العربي ، وعلى الأخص علماء فاس وما حولها حتى منتصف القرن الرابع عشر الهجري ، الموافق منتصف القرن العشرين ، لأن وفـاته كانت بتاريخ 9/13 / 1923 م ، (10) .

وقد تم طبع كتاب المعيار للونشريسي من قبل دار الغرب الإسلامي ونشرته أيضا وزارة الأوقاف بالمغرب العام 1401 هـــ 1991 م ، كما تم طبع كتاب المعيار الجديد طباعة حجرية سنة 1329 هـــ الموافق 1911 م ، وطبع من جديد من قبل وزارة الأوقاف بالمغرب ونشرته في أثنى عشر مجلدا ما بين سنتي 1996 - 2000 عن طبعته الحجرية السابقة ، وبذلك بقت الحلقة المفقودة بين المعيارين القديم والجديد ، وهو كتاب تذييل المعيار للتاجوري ، فيجب نشره لكي يغطي الفتاوى التي صدرت خلال الفترة الزمنية ما بين وفا ة الونشريسي وبداية ما ورد في كتاب المعيار الجديد للوزاني ، لتكون فتاوى فقهاء المالكية شاملة ، خاصة وأن هذه الكتب الثلاثة تسير على نهج واحد وتضم أغلب أبواب الفقه وتغطي العديد من مسائله على مر الأزمان الماضية .

يضاف إلى ذلك أن الوزاني تميز كتابه المعيا ر الجديد بكثرة المادة العلمية ، لأنه نقل بعض الفتاوى التي صدرت خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر علاوة على فتاوى عصره ، وهو وإن

كان أكثر شمولا من كتاب المعيار للونشريسي في عدد الفتاوى ، إلا أنه لم يكن بنفس الإحاطة التي وردت في معيار الونشريسي أو تذييل ا لمعيار ، لأن الوزاني كان مقلا في نقل فتاوى المغرب الأوسط والمغرب الأدنى ، وأنصب أكثر اهتمامه على فقهاء فاس ، يبدو ذلك واضحا من التسمية الأولى للكتاب التي جاءت على النحو التالي (النوازل الجديدة الكبرى فيما لأهل فاس وغيرهم من البدو والقرى) وهذه التسمية مدرجة على الطبعة الحجرية للكتاب ، إلى جانب التسمية الجديدة (المعيار الجديد لجامع المعرب عن فتاوى المتأخرين من علماء المغرب) ويبدو أن هذه التسمية استحدثت عند الطباعة الحجرية للكتاب و لم تكن عند التأليف (11) أما كتاب تذييل المعيار ، فقد جمع فيه مؤلفه الفتاوى الصادرة عن كبار فقهاء المالكية في شمال أفريقية بالكامل من مصر إلى المغرب الأقصى وما بينهما من الأقطار .

وللكتاب فائدة أخرى مهمة أضافها للمكتبة الفقهية ، وهي ذكر فتاوى العلماء الذين عاشوا في ليبيا ، والذين ورد ذكرهم في المصادر التاريخية ، منهم بعض فقهاء أهل البلاد أو الطارئين عليها من أقطار أخرى ، فهولاء لا يوجد في السابق ما يدل على اجتهاداتهم العلمية ، وبهذا الكتاب – تذييل المعيار – أمكن الوقوف على الكثير من فتاواهم ، وبالتالي التعرف على قدرتهم العلمية ومستواهم الفقهي ، فقد تضمن الكتاب فتاوى عدد من علماء تونس وعلماء الجزائر وعلماء المغرب الأقصى الذين أقاموا في لبيبا واستقروا فيها إلى حين وفاتهم رحمهم الله ، فهولاء العلماء وإن وجدت لهم تراجم في كتب تاريخ بلدانهم الأصلية إلا أن أغلب اجتهاداتهم كانت في المحيط الذي عاشوا فيه وتفاعلوا مع قضاياه ، ومن ثم يكون هذا الكتاب مفيدا في بيان دورهم الفقهي في المسائل التي أفتوا فيها ، أو اجتهدوا في حل مشاكلها .

لا يخفى على القارئ الكريم أن الفتاوى تسير مع قضايا الناس ، وتواكب التطورات التي تحدث للمجتمع الإسلامي ، ولعل القاعدة المعروفة (لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان) تدل على وجود الاختلاف في الفتوى من عصر إلى أخر ، ومن بلاد إلى غيرها مراعاة لعاداتها وتقاليدها وما جرى به العمل لديها ، وبالتالي فإن آراء المفتين في ما جمعه الونشريسي في المعيار لن تكون بطبيعة الحال كالآراء التي وردت في تذييل المعيار لاختلاف العصر والبيئة ، وكذلك في المعيار الجديد ، ونشر هذه الفتاوى على مختلف العصور تمكن القاضي والفقيه ، والقانوني المعاصر ، والقارئ العادي والباحث المتخصص من الوقوف على تطور الاجتهاد الفقهي في مجال الفتوى ، وعلى القضايا المستجدة في كل عصر ومواكبة الاجتهاد الفقهي لها بتقديم الحلول لمسائلها .

هذه باختصار ملامح عن هذا الكتاب (المخطوط) ومنه يلاحظ القارئ أهمية هذا الكتاب والإضافة التي يوفرها في مجال الإفتاء والنوازل ، لأنه يغطي فترة زمنية مهمة في تاريخ الفقه داخل المذهب المالكي ، وتطورها في بلدان شمال أفريقية ، ومن هنا تكمن أهمية تحقيقه ونشره لكي يستفاد

منه في العديد من الدراسات الفقهية والاجتماعية والاقتصادية ، لأن مجال الفتوى لا يقتصر على العبادات فقط ، وإنما يشمل المعاملات في كافة المناطق الإسلامية ، وهي أمور مستجدة يواكبها الفقه بالإفتاء في كل حين ، وأرجو من الله تعالى أن يعينني في تحقيقيه ويوفق في نشره ، والحمد لله رب العالمين .

الهوامش والإحالات : –

(1) انظر ترجمة المؤلف في كتاب التذكر لابن غلبون ص 273 ، ط 2 ، كتاب المنهل العذب ، لأحمد النائب ، ص 290 ، شجرة النور الزكية ، ص 318 / 1 ، معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ص 228 / 5 ، مواهب الرحيم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم ، للشيخ محمد مخلوف ، ص 346 ، أعلام ليبيا ، للشيخ الطاهر الزاوي ، ص 219 ، مؤرخون من ليبيا للأستاذ على مصطفى المصراتي ، ص 83 - 279 ، دليل المؤلفين العرب الليبيين ، ص 210– 211 ، فتح العلي الأكبر في تاريخ الشيخ عبد السلام الأسمر ، للشيخ الطيب المصراتي ، ص 243 ، وكتاب تراجم ليبية للدكتور جمعة محمود الزريقي ، الجزء الثاني ص 43 - 61 ، تحت النشر .

(2) كتاب فتح العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم ، تأليف الشيخ عبد السلام بن عثمان التاجوري ، مخطوط توجد نسخ متداولة منه لدى المهتمين بالمخطوطات ، وقفت على بعضها ، وأحتفظ بصورة ضوئية منها .

(3) كتاب فتح العليم المصدر السابق ، وكتاب التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار للشيخ محمد بن غلبون ، ص 273 ، ط 2 ، 1967 م ، مكتبة النور طرابلس الغرب ، والمنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، لأحمد النائب الأنصاري ، ص 290 /1 ، نشر مكتبة الفرجاني طرابلس الغرب ، الطبعة الثانية ، د ت .

(4) مقدمة الأستاذ الدكتور محمد حجي ، لكتاب المعيار المعرب للونشريسي ، ص د ، المجلد الأول ، نشر وزارة الأوقاف بالمغرب ، 1401 هـ 1991 م .

(5) مقدمة كتاب المعيار المصدر السابق ، ص 9 .

(6) نقل الشيخ محمد عليش في كتابه فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك ، كتاب الإمام محمد بن محمد بن عبد الرحمن الحطاب ، تحرير الكلام في مسائل الالتزام ، من ص 217 إلى ص 374 ، ط دار الفكر ، د ت .

(7) كتاب تذييل المعيار ، المخطوط ، من عدة صفحات ، وكتاب تراجم ليبية ، المصدر السابق ، ص 55 .

(8) كتاب التذكار ، لابن غلبون ، المصدر السابق ، ص 237 .

(9) تم نشر الكتاب مؤخرا من قبل مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ، بتحقيق الدكتور نعيم عبد العزيز الكثيري ، وتقديم الدكتور عز الدين بن زغيبة ، الطبعة الأولى ، 1423 هـ 2002

(10) ترجم له عبد الحفيظ الفاسي في معجم شيوخه ، ص 22 / 48 ، وسركيس في معجم المطبوعات ، ص 1915 ، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ص 345 /1 ، والزركلي في الأعلام ، ص 335 - 336 /1 ، ورضا كحالة في معجم المؤلفين ، ص 12/20 ، وله ترجمة في المنح السامية ص 1/7 ، والمعيار الجديد ص 1/7 . يراجع مقال بعنوان إطلالة على كتاب المعيار الجديد للوزاني في طبعته الجديدة ، للدكتور جمعة محمود الزريقي ، مجلة كلية الدعوة الإسلامية ، طرابلس الغرب ، العدد الواحد والعشرين ، ص 110 -128 ، العام 2004 م .

(11) وافق على هذا الرأي الأستاذ العالم الجليل الشيخ عمر بن عباد الذي قام بتخريج الكتاب وضبطه وتصحيحه على النسخة الحجرية ، وهو صديق عزيز كانت لي لقاءات كثيرة معه أثناء إقامتي بالرباط لغرض الدراسة ، وما زال التواصل مستمرا بيننا .

أهم المصادر المستخدمة في البحث :

(1) كتاب تذييل المعيار ، مخطوط يتكون من مجلدين ، محفوظ بمركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، ومخطوط آخر مجهول المؤلف فيه مسائل من التذييل محفوظة أيضا بنفس المركز ، ونسخة أصلية من الكتاب ، كتبت بعد خمس سنوات من وفاة المؤلف ، وجدت في منطقة الخمس بليبيا ، تبدأ من باب القسمة إلى نهاية الكتاب ، أحتفظ بها لحين الانتهاء من التحقيق

(2) كتاب فتح العليم في مناقب الشيخ عبد السلام بن سليم ، مخطوط توجد منه نسخ متداولة عند الخواص ، وبالمكتبة الوطنية بتونس .

(3) كتاب التذكار فيمن ملك طرابلس ومن كان بها من الأخيار ، تأليف الشيخ محمد بن غلبون ، تحقيق الشيخ الطاهر الزاوي ، نشر مكتبة النور بطرابلس ، الطبعة الثانية 1967 م .

(4) كتاب المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب ، للأستاذ أحمد النائب الأنصاري ، الجزء الأول ، نشر مكتبة الفرجاني ، طرابلس الغرب ، د ، ت الجزء الثاني نشر بإش راف الشيخ الطاهر أحمد الزاوي ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، 1961 .

(5) المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب ، تأليف أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي ، المتوفى بفاس سنة 914 هـ ، خرجه جماعة من الفقهاء بإشراف

الدكتور محمد حجي ، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ، 1401 هـ 1981م

(6) النوازل الجديدة الكبرى ، المسماة بالمعيار الجديد ، تأليف المفتي بفاس أبي عيسى المهدي الوزاني ، قابله وصححه الأستاذ عمر بن عباد ، نشر وزارة الأوقاف بالمغرب 1402 /2000 م

فهر س المجلد الأول

الموضوع	رقم الصفحة
افتتاح (الآية)	2
الوفاء	3
تقديم	4
مقدمة التحقيق	
الفصل الأول : المؤلف حياته وعصره وشيوخه وأثاره العلمية	7
المبحث الأول : الحالة العامة للبلاد في عصر المؤلف .	7
المبحث الثاني : التعريف بالمؤلف وشيوخه .	11
المبحث الثالث : مكانته وأثاره العلمية : -	16
أولا : مكانته الفقهية	16
ثانيا : أثاره العلمية	17
الفصل الثاني : التعريف بالكتاب ومكانته بين كتب الفتاوى	20
المبحث الأول : التعريف بالكتاب .	20
أولا : غرض المؤلف من وضع الكتاب	20
ثانيا : المنهج المتبع في تأليف كتب الفتاوى	22
المبحث الثاني : الكتاب الجامعة للفتاوى في الفقه المالكي	25
المبحث الثالث : النقد الذي وجه للكتاب في عصر المؤلف	33
الفصل الثالث : دراسة الكتاب	39
المبحث الأول : منهج المؤلف في تأليف الكتاب	39
المبحث الثاني : المصادر التي اعتمد عليها المؤلف	43
المبحث الثالث : الفوائد التي يضيفها الكتاب	51

الفصل الرابع : المنهج المتبع في تحقيق الكتاب . 56
المبحث الأول : المصادر المعتمد عليها في تحقيق النص . 56
المبحث الثاني : طريقة ضبط النص المحقق. 63
المبحث الثالث : فهارس الكتاب. 66

صور بعض اللوحات **للمخطوطات والطبعات الحجرية المعتمد** عليها في التحقيق
1 – صورة اللوحة الأولى للكناش المرموز لها بحرف (ك) 68
2 – صورة اللوحة الأخيرة للكناش المرموز لها بحرف (ك) 69
3 – صورة اللوحة الأولى من المجلد الأول ، نسخة (ت) 70
4 – صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الأول ، نسخة (ت) 71
5 صورة اللوحة الأولى من المجلد الثاني ، نسخة (ت) 72
6 صورة اللوحة الأخيرة من المجلد الثاني ، نسخة (ت) 73
7 صورة اللوحة الأولى من نسخة (خ) 74
8 صورة اللوحة الأخيرة من نسخة (خ) 75
9 صورة اللوحة الأولى من المجموع المرموز له بحرف (ج) 76
10 صورة اللوحة الأخيرة من المجموع المرموز له بحرف (ج) 77
11صورة اللوحة الأولى من فتاوى الشيخ علي الأجهوري 78
12 صورة اللوحة الأخيرة من فتاوى الشيخ علي الأجهوري 79
13 صورة اللوحة الأولى من فتاوى الشيخ عبد القادر الفاسي 80
14 صورة اللوحة الأخيرة من فتاوى الشيخ عبد القادر الفاسي 81
15 صورة اللوحة الأولى من فتاوى الشيخ محمد بن ناصر الدرعي 82
16 صورة اللوحة الأخيرة من فتاوى الشيح محمد من ناصر الدرعي 83
17 صورة اللوحة الأولى من رحلة الشيح أبي عبد الله العياشي 84
18 صورة اللوحة الأولى من رحلة الشيح أبي عبد الله العياشي . 85

الكتاب الأول : مسائل في الأخلاق والتصوف والعقيدة *86*

معنى كلمة إملاق 86

معنى اتقوا الأرحام 86

هل يدخل في الأرحام بنت العم والعمة والخال والخالة 86

معنى حديث كل الصيد في جوف الفرا 87

اجتماع الناس لمدح النبي صلى الله عليه وسلم 88

الفرق بين قولهم حدثنا ، وأخبرنا 88

الأمر الوارد في الحديث : اطعموهم مما تطعمون على الاستحباب . 88

معنى حديث : إن العبد إذا أطاع سيده . 88

معنى أفضل الأعمال أدومها ولو قل. 89

من عرف اسم معروف الكرخي واسم طيفور بن عيسى . 89

من عرف اسم طيفور لا يعاقب. 89

مدى صحة قول الرفاعي ، مخاطبا رسول الله صلى الله عليه وسلم :

فامدد يمينك كي تحظى بها شفتي . 90

أبيات لمؤلف الكتاب فيما جاء حول اسم بسطام ومعروف الكرخي . 90

مسألة المرأة تأخذ عن بعض الأولياء دون إذن زوجها . 90

مسألة العبد يدخل في دائرة بعض الأولياء بغير إذن سيده . 90

حقيقة الكرامة. 91

مسألة من أخذ عن بعض الأولياء ثم فرط في أوراده . 91

مسألة حق الشيخ على تلميذه. 91

علاقة المريد الصادق مع شيخه. 91

الورد الذي يكفي عن الأوراد ويمكن أخذه من الكتاب . 92

مسألة من انقطع عن ورده لسفر أو مرض هل يفوته ثواب الدوام . 92

مسألة من فاته التسبيح أو فاته بعض أوراده. 92

مسألة التمائم التي تعلق يطلب عدم نقط حروفها . 93
مسألة الأجرة على كتابة الحروز وحدودها . 93
ما يجوز لأجله كتابة الحرز . 93
حكم تعليق العقاقير والأحجار . 93
حكم ما يذكر من أسماء البركة على الزرع وغيره . 93
مسألة حد الصباح والمساء . 94
مسألة عن معاني بعض الكلمات والمصطلحات . 94
ما أعد الله من الأجر لمن قال : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله . 95
من غضبت عليه أمه و لم يخسر لها شيئا . 95
مسألة من هجرك ولا يرد عليك السلام . 95
ما يجب أن يقوم به المسلم إذا لقي أخاه . 95
حكم المسح على الوجه بعد المصافحة ، 96
علاقة المسلم بالوالدين والأخوان إذا كانوا فاسقين . 96
حكم الوالدين إذا منعا ابنهما من طلب العلم . 96
مسألة تعارض أمر الشيخ مع أمر الوالدين . 96
مسألة حد الجوار التي تراعى حقوقه . 96
مهاداة الجار ولو كان ذميا . 97
حكم الوشم الذي في ذقن المرأة . 97
هل يجوز لعن من ورد لعنه في الشرع . 98
حكم من يقصده الناس في قضاء الحوائج وقد ضاق بهم ولا يرغب في الكذب . 98
المواضع التي يجوز فيها الكذب . 98
مسألة التشاؤم عند العامة ببعض الأيام . 98
مسألة التشاؤم والأفعال التي يتشاءم منها . 99
التشاؤم من بعض الدواب . 99
من آداب الزيارة . 100

من كرامات إبراهيم بن أدهم. 100
دعاء أخر عند نزول الشدة. 100
حجاب لمن يجاف اللصوص وغيرهم. 100
نص الدعاء الذي يقرأ في السفر. 101
كيفية قراءة الأحزاب والأوراد للماشي والراكب وقضائها إن فات وقتها . 101
من له وظيفة من الأوراد وفاتته عليه أن يقضيها. 102
الحالة التي يكون عليها الذاكر للأوراد. 102
وظيفة سيدي زروق هل تقرأ بالأفراد أو جماعة. 103
مسألة الخروج من البلد إذا حل بها الوباء أو خيف دخوله. 104
الفرار من الوباء بعد دخوله البلد ليس حراما ولكنه مكروه. 104
حكم الذكر بلفظ الجلالة : الله ، الله. 104
مجموعة مسائل للشيخ عبد القادر الفاسي. 105
حكم الصلاة في بطن الوادي. 105
قراءة الرسول صلى الله عليه وسلم للفاتحة ورفع يديه إلى السماء. 105
مسألة رفع الأيدي في الدعاء وسمح الوجه بها. 106
صلاة عريان الرأس. 106
مولد رسول الله صلى الله عليه وسلم. 106
رأي الشيخ عبد الرحمن التاجوري في قراءة الفاتحة. 107
أفضل ما يدعو به الإنسان لنفسه ولغيره. 108
مسألة من يستمع إلى الحديث وفي يده سبحه يذكر بها. 108
أيهما أفضل الذكر أو تعلم العلم. 108
حكم استعمال السبحة في الذكر. 108
مسألة من كان اسمه محمدا لا يلحقه حساب. 109
الأحاديث الواردة عن المسألة السابقة. 109
لا ينسب الحديث لرسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما صح سنده. 110

حكم زيادة وآله في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . 110
مسألة من يلحن في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم . 110
حكم المسألة بمدح النبي صلى الله عليه وسلم في الأسواق وغيرها . 110
حكم قراءة القرآن والذكر في المواضع القذرة . 111
مسألة قدرة البارئ سبحانه وتأثيرها في إيجاد الممكنات . 111
مسألة في علم الكلام : متعلقات الإرادة والقدرة . 113
معنى صلاة الله على رسوله وصلاة الملائكة وصلاة المسلمين عليه . 114
معنى الله صلى على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه . 114
معنى حديث : اللهم أحييني مسكينا وأمتني مسكينا . 115
كتاب الطهارة 116

مسائل المياه 116
حكم الوضوء من الماء الكثير إذا تغير بغسل الصوف أو الصابون أو أرواث الدواب 116
فرع : حكم الماء إذا كانت فيه شجرة فتغير الماء بعروقها . 116
حكم الوضوء بالماء المتغير بالجير أو بالرماد . 117
حكم الوضوء بماء تغير أحد أوصافه . 117
تغير الماء القليل لا يضر فهو طهور ولكن غيره أحسن منه . 118
حكم الماء المسخن في إناء نحاس وجد طعمه فيه . 118
حكم الماء المتغير بزبل الخفاش . 118
مسألة من رفع جنين حيوان حين وضعته أمه وهو مبلول . 119

مسائل الطاهر والنجس وما يتعلق بهما *119*
مسألة الثوب يبل بالخمر ثم يجف هل يطهر ؟ . 119
مسألة المصلي يحمل نقودا غير متحقق من طهارتها . 120
التحرز من الأطعمة وما ينسجه النساجون . 120
حكم اللباس الذي يشترى ولا يعرف لا بسه والحصر والبسط القديمة . 120
مسائل حملت على الأصل ، وهو الطهارة إلى أن يظهر خلاف ذلك . 120

مسألة الفخار البالي إذا وقع فيه النجس . 121
مسألة الإناء المملوء ولكنه موضوع على مزبلة . 121
معنى : وفخار بغواص. 121
مسألة الآنية إذا مات فيها الفار في الأدام أو غيره . 121
معنى : وزيتون ملح. 121
مسألة وبر الإبل والغنم إذا انقلع بلا سبب أو نتف من جلد ميت . 121
مسألة من كان ثوبه طاهرا وصلى ملاصقا لمن ثوبه نجس . 122
مسألة من دخل في الصلاة وعليه ثوب نجس . 122
مسألة من لمسه ثوب نجس وهو في الصلاة . 122
مسألة أكل لحم الضفادع البرية والبحرية . 122
نوع الضفادع التي تعيش في طرابلس. 123
مسألة الدجاج يسلق بالماء الحار قبل غسله من النجاسة . 123
حكم الوشم عند الرجال والنساء. 123
مسألة ما خبز بماء نجس وحكم أكله . 124
مسألة من يمسح أصول أسنانه بثوبه عند انتباهه من النوم . 125
مسألة من انفصل عنه شيء من أسنانه وهو في الصلاة . 125
اللحم المذكى لا يتنجس إذا تغير ويجوز أكله إذا لم يضر . 125
تحديد الدم المسفوح الذي لا يجوز تناوله . 125
حكم الدم الذي يخرج من السمك . 126
مسألة الشعر المحلوق من الآدمي وغيره . 126

مسائل إزالة النجاسة *126*

مسألة من لبس ثوبا نقيا وأخر نجسا فابتلا بالمطر . 126
تعليق المؤلف على المسألة . 127
مسألة من عنده ثوبان نقي ونجس ويصلي بهما . 127
مسألة من لمس ثوبا نجسا بعد وضوئه . 127

حكم الصلاة فوق الحصير المتنجس . 127
حكم من مشى في زبل الدواب ، هل يصلي بما لصق به من غبرة . 127
مسألة النجاسة في ثوب عرق فيه صاحبه . 127
مسألة جواز القول باستحباب زوال النجاسة . 128
القاعدة في الفتوى الأخذ بالأكمل فإن تعسر
يرجع للخلاف والأخذ بالتيسير . 128
مسألة من صلى بالنجاسة ذاكرا قادرا ، وصلى ناسيا . 128
مسألة الضيف يصلى على ما فرش له . 129
ما يجب غسله لا يكفى فيه النضح . 129
مسألة البول المتطاير هل يعفى عنه أم لا ؟ . 130
مسألة الغبار الذي تحمله الريح إلى ثياب الجالسين في الزقاق . 130
مسألة من كثر شكه في إصابته بالنجاسة . 130
من مست رجله نجاسة يتخلله شيء منها . 130
مسألة الأقدام المبلولة إذا مرت بنجس في طريقها إلى المسجد . 130
تعليق المؤلف على المسألة . 130
حكم الصوف الذي تنسجه المرأة وتجلس عليه وترضع ولدها . 131
مسألة المرأة ينجس لها الصبي ثيابها مرارا . 131
مسألة الصبي يضع يده في النجاسة ويلوث ثياب أمه . 131
مسألة ما يصاب من ماء الاستنجاء . 131
مسائل الوضوء 132
مسألة الخيوط التي يخاط بها شقوق الرجلين ، هل تنقض عند الوضوء . 132
هل الدلك واجب لنفسه أو مع إمرار اليد على العضو . 132
مسألة من صلى دون أن يدلك الأعضاء في الوضوء . 132
ما يعلق في الأظفار من الطعام وحكمها في الوضوء . 132
مسألة اشتراط أن يعمر الماء كل العضو في الوضوء إلى أن يسيل منه . 133

معنى الدلك وهل يجب مقارنته مع صب الماء. 133
جواب عن معنى كلمة البوع . 134

مسائل قضاء الحاجة

مسألة في استنجاء من قطعت يده. 135
في بيان حد الاستنجاء. 135
مسالة من يجدد البلل في قبله بعد الوضوء. 135
تعليق المؤلف على المسألة. 136
مسألة من يحس بنزول النقطة فيبحث عنها . 136
مسألة من يحس بهبوط البول منه . 136

مسائل نواقض الوضوء

مسألة من كثر عليه البرودة في كثرة التبول . 137
مسألة المرأة تحس بالبلل وهي على وضوء. 137
مسألة المحدث هل يجوز له مس بعض القرآن . 138

مسائل الغسل

مسألة غسل المرأة إذا احتلمت بالجماع . 138
كتابة الحروز وقصار السور بدون طهارة . 138
مسألة كتابة الجنب للقرآن الكريم . 139
مسألة الجنب المتعلم يكتب اللوح ويحمله . 140
مسألة مس الذكر أثناء الغسل. 140
مسألة قراءة الجنب لكتب الفقه والحديث والأذكار بلا تيمم . 141
حق المصحف والكتاب على صاحبه. 141
مسألة الرجل يصلي على النبي ويسبح ويهلل وهو جنب . 141
إجازة قراءة كتب التفسير والوعظ والرقية والاستدلال بالآيات للجنب . 142
المسح على الخفين. 142

مسائل التيمم

مسألة الراعي والمزارع هل يجوز لهم التيمم في مجاورة الماء . 143

مسألة من ترك الماء عامدا . 143

مسألة التيمم لصلاة الجنازة . 143

مسألة من يتيمم و لم يغسل يده من النجاسة . 143

مسألة التيمم على حجر صغير أو متغير لونه . 143

مسألة المسافر والحاضر فاته وقت الصلاة ونزل عليه عذر التيمم . 144

مسألة من شرع في قضاء الصلاة فنزل به عذر التيمم . 144

مسألة من يؤخر الشفع والوتر فحدثت عليه الجنابة و لم يقدر على الغسل . 144

مسألة الصلاة على أرض جافة أو أصابها البلل . 144

مسألة من أراد أن يتوضأ خوف خروج الوقت

فإذا خرج قبل التيمم عليه أن يتوضأ 145

مسألة من تيمم ثم وجد الماء ولكنه غير طهور . 145

خمسة أمور من خصائص هذه الأمة . 145

مسألة الفصل بين التيمم والصلاة بالوضوء لا يضر . 145

مسألة التيمم هل تصلى به الفريضة فقط أو معها النافلة . 145

مسألة في حكم رجل تيمم لنافلة ثم خرج من المسجد . 146

تعليق المؤلف على المسألة . 146

مسألة من تعسر عليه غسل الجنابة بالبارد فتيمم وصلى الصبح

وأراد قراءة الوظائف 146

مسألة التيمم لا يبطل ما دام المتيمم في المسجد أو بيده مصحف قرآن . 147

فتوى بشأن تيمم الشيخ أبي راوي . 147

مسألة من كان قادرا على الغسل والعمل ولكنه يتيمم للصلاة . 148

الجواب الأول على المسألة . 148

الجواب الثاني للشيخ محمد بن ناصر الدرعي . 148

مسألة جواز التيمم على صطل النحاس إذا كان موضوعا على الأرض . 149

مسائل الأوقات

مسألة في علامات غروب الشمس. 149

مسألة في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة إذا حضر الطعام . 150

خروج الوقت الاختياري لا يمنع الصلاة جماعة . 150

إذا جاز وقت الصلاة لا تبطل. 150

إذا لم يذكر مع الوقت أنه الضروري فهو المختار . 150

إلى متى تصلى النافلة نهارا. 150

من شك في ركعتي الفجر فلا يركع تحية المسجد . 150

مسألة في حساب وقت الزوال في إقليم طرابلس . 151

مسألة في احتساب طول الإنسان ومقدار نموه وقوته . 151

مسألة قول المؤذن : أصبح ولله الحمد . 151

كتاب مسائل من الصلاة

مسألة إمام رأى في إثناء صلاته روث الفار فأزاحه بيده . 151

مسألة من فرش طاهرا على نجس أو متنجس . 152

مسألة من دفع النجاسة باليد أثناء الصلاة. 152

مسألة من رأى في ثوب إمامه نجاسة . 152

مسألة من صلى ومعه حبل مربوط إلى طرف ميتة . 153

في المسألة قولان : التمادي والاستخلاف والبطلان وعدم الاستخلاف . 153

مسألة لباس الثياب مقلوبة. 153

مسألة الصلاة في ثوب من الحرير . 153

مسألة لباس الحرير للنساء والرجال . 154

مسألة الإمام إذا طال الجلوس فسبح له المأمومون . 155

مسألة في قبض اليدين في الصلاة . 155

مسألة البصاق والنفث أثناء الصلاة . 155

دعاء الرسول بعد الصلاة ومسح بيمينه على جبهته. 156

مسألة المصلي يبقى في مكانه ، وقول الإمام تقبل الله منا ومنكم . 156

مسائل الاستقبال

مسألة انحراف قبلة أحد المساجد في المغرب . 157
وجوب التحري في استقبال القبلة. 157
وقت تحري قبلة الأندلس. 158
ما بين المشرق والمغرب قبلة . 158
سؤال الشيخ عبد الرحمن التاجوري حول قبلة المغرب . 158
رد بعض علماء المغرب على الشيخ عبد الرحمن التاجوري . 159
الشيخ عبد الرحمن التاجوري يؤلف كتابا في الرد على أهل فاس. 160
مسألة المساجد القديمة في ا لمغرب وانحراف القبلة بها . 160
اتجاه القبلة في المغرب. 160
قاعدة في تحديد القبلة في بلاد المغرب ليلا ونهارا . 160
مسألة المختار من أدلة القبلة في سوس الأقصى . 161
قاعدة في معرفة القبلة في مدن المغرب . 161
مسألة من لم يقدر أن يتحول إلى القبلة يصلي حيث كان وجهه . 161
قاعدة في معرفة القبلة بمصر والعراق والشام واليمن . 161
مسألة إذا جعل المصلي المغرب خلفه والشرق أمامه فصلاته صحيحة . 162
استقبال القبلة ومعرفة أدلتها واجب يجب تعلمه . 162
قبلة طرابلس الغرب مثل مصر . 162
مسألة في الصلاة داخل الكعبة أو الحجر . 162
مسألة حول انحراف قبلة جامع مريشا بمسلاتة . 163
قاعدة في معرفة القبلة ليلا في طرابلس الغرب . 164
اعتراض أهالي مسلاتة على هذا الرأي العلمي . 164
قاعدة في معرفة القبلة لبلدان طرابلس وجربة . 164
جهود الشيخ عبد الرحمن التاجوري في معرفة القبلة . 165

إجابة أخرى في المسألة. 165

مسائل فرائض الصلاة وتوابعها

مسألة الإمام لا يحفظ إلا أم القرآن . 166
تعليق المؤلف على المسألة. 166
مسألة في وقوف المسبوق على ما أحرم به الإمام. 166
مسألة في نية الصلاة وما يندرج فيها. 166
مسألة فيمن صلى ركعتين من مكتوبة فنسي وسلم ثم أتى بنافلة . 167
مسألة من سلم من ركعتين ثم قام وأتى بركعتين بنية النافلة . 168
تكبيرة الإحرام تقال بالوقف أو الإعراب. 169
التكبيرة في الصلاة بالجهر أو بالسر. 169
مسألة في تكبير الركوع ونية تكبيرة الإحرام. 169
سؤال أخر حول نية تكبيرة الإحرام . 170
مسألة من صلى ثم شك في تكبيرة الإحرام. 170
مسألة في القيام ، هل يجب على المسبوق أم لا ؟. 170
تعليق المؤلف على المسألة . 171
مسألة المكلف هل يجب عليه معرفة عدد آيات الفاتحة ؟. 171
مسألة في قوله تعالى { إياك نعبد } رأس أية الفاتحة. 171
عدد آيات سورة الفاتحة . 172
تعليق المؤلف على الإجابة. 172
مسألة المصلي الذي لا يحفظ فاتحة الكتاب ماذا يجب عليه ؟. 172
مسألة من لا يعرف الفاتحة ولا يجد من يؤمه في الصلاة . 173
مسألة في كيفية الوقوف للصلاة. 173
مسألة في كيفية وضع القدمين في الصلاة. 173
كراهية تقدم أحد القدمين على الأخرى . 174
مسألة من ترك السجود على الأنف ثم تذكره. 174

مسألة الطمأنينة والاعتدال والدعاء في الركوع والسجود . 174
مسألة من سلم شاكا ثم ظهر له الكمال وحكم صلاة المأموم مع الإمام . 175
مسائل في سنن الصلاة والسر والجهر وسجود السهو . 175
مسألة في سور المفصل من القرآن الكريم . 176
مسألة في السترة تكون لوح باب أو رداء . 177
مسألة في حكم المرور بين يدي المصلي . 177
مسألة في مسافة حريم المصلي . 178
مسألة في الأشياء التي لا يجوز الاستتار بها في الصلاة . 178
مسألة فيمن قرأ سورة الناس في الركعة الأولى . 179
مسألة في قراءة البسملة في أول الفاتحة . 179
مسألة في الجزء من التشهد وما يقال فيه . 179
مسألة في الدعاء الذي يقال مع التشهد . 179
مسألة في الثواب على هذه التحيات التي تقال في التشهد . 180
مسألة في السواد مع كل صلاة . 180
مسألة في التأمين بعد الإمام في قراءة الفاتحة . 180
معنى (يشوص) الواردة في الحديث السابق . 180
مسألة في كنس الحصى أمام المصلي أثناء الصلاة . 180
مسألة الصلاة على الحجر العريض . 181
مسألة من قال في صلاته : لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم . 181
مسألة طلب المصلين من الإمام الفاتحة (الدعاء) عقب الصلاة . 181
مسألة ا لدعاء من الإمام وتأمين المصلين وراءه . 181
ما قاله بعض الفقهاء في قراءة الفاتحة . 182
رأي الشيخ زروق في الدعاء بعد الصلاة . 183

مسائل القيام في الصلاة

مسألة في صلاة غير القادر على الوقوف . 184

مسألة في تفسير ما جاء في المختصر حول صلاة غير القادر على الوقوف . 184
مسألة المريض يقدم إلى المسجد على رجليه ولكنه لا يقدر على إتمام الصلاة . 185
تعليق المؤلف على المسألة . 185
مسألة في صلاة القاعد له نصف صلاة القائم . 185
تعليق المؤلف على المسألة . 186
مسألة في التنفل بالجلوس أو بالاضطجاع . 186
مسألة من صلى جالسا فسهى في الركعة الأخيرة وظنها التي قبلها . 187

مسائل قضاء الفوائت

مسألة من عليه فريضة ويصلي نافلة . 188
ما يجب فعله مع الخلائق لأداء الفرائض . 188
حد التفريط في أداء الفرائض . 188
من عليه دين الصلاة هل يصلي النوافل . 189
مسألة من عليه فوائت من سنين وعليه فريضة . 189
وجوب قضاء الفوائت . 189
مسألة من أجر نفسه ثم أقر أن عليه فوائت . 190
مسألة من توضأ ثم أعاد بالتيمم أو أعاد صلاة الفريضة للشك في طهارة الثوب . 190
مسألة من نسى صلاة فريضة في يومه لم يعينها . 191
مسألة الاشتباه في طهارة الأواني . 191

باب جامع في الصلاة

فضل بعض الأوراد تقرأ بعد صلاة الصبح والمغرب . 192
الأمر بالدعاء بعد الصلوات . 192
حكم دعاء الإمام وتأمين المصلين وقراءة الفاتحة بعد الصلاة . 192
من قال لا إله إلا الله وحده دبر كل صلاة . 193
من قال بعد صلاة الصبح أعوذ بالله السميع العليم وقرأ سورة الحشر . 193
من صلى الصبح وقرأ ثلاث آيات من سورة الأنعام . 193

دعاء يبعد الشيطان عن الإنسان . 194
مسالة الأجر الذي أعده الله لمن قال : سبحان الله والحمد لله . 195

مسائل السهو

معنى قول الشيخ خليل : وصح إن قدم وأخر . 195
تعليق المؤلف على المسألة . 195
مسألة من سجد وشك في عدد السجدات . 196
مسألة من لزمه السجود القبلي و لم يذكره . 196
مسألة من نسي ثلاث تكبيرات أو ثلاث تحميدات . 196
مسألة من لزمه السجود القبلي في الجمعة . 196
مسألة من شك أهو في الشفع أو الوتر . 196
مسألة من سلم من ركعتين ، ومن سلم في ا لتشهد الأول ثم تذكر . 197
مسألة تسليم المأموم قبل الإمام . 197
مسألة من قال : سبحان الله للإمام . 197
من ناداه أبوه أو أمه وهو في الصلاة . 197
مسألة من تنحنح في الصلاة . 198
مسألة التنحنح والتنخم في الصلاة . 198
مسألة من جلس و لم يشعر بقيام الإمام حتى ركع . 198
مسألة من شك بجلوس الوسطى ، ه ل يسجد قبل السلام ؟ . 199
مسألة من قتل عقربا في صلاته . 199
حكم من قتل البعوض والنحل أثناء الصلاة . 200
أسئلة منظومة موجهة للشيخ علي الأجهوري . 200
المسألة الأولى : من أدرك سجدة من الركعة الأولى . 201
المسألة الثانية : من أخل بسجدتين من فريضة لا يدري محلهما . 201
المسألة الثالثة : المرأة التي طلقت وهي حامل بتوأمين وضعت أحدهما . 202
المسألة الرابعة : المرأة التي خلقت من فوق امرأتين ومن تحت واحدة . 202

المسألة الخامسة : الأمة يملكها اثنان وأتت بولد من وطئهما . 202
مسألة من سلم من الصلاة وأكل وشرب سهوا . 202
مسألة قول الشيخ خليل : وبزيادة أربع كركعتين . 203

فروع جامعة في مسائل الصلاة *203*

مسألة من سلم ساهيا من السجود القبلي . 204
مسألة إذا شك في ركعتي الشفع أو هو في الوتر ؟ . 204
تعليق المؤلف على المسألة . 204
مسألة من سجد لنقص ثم تكلم قبل السلام . 204
إذا تشهد في البعدي فلا يطيل . 204
إذا نسي سلام السجود البعدي . 205
تعليق المؤلف على المسألة . 205
إذا شك في نوع السجود أو عدده . 205
إذا سلم من اثنتين ساهيا وسجد لسهو . 205
زاد في الصلاة فسجد واحدة ثم تذكر عدم السهو. 305
حكم فرقعة الأصابع في الصلاة والمسجد . 206
حكم تشبيك الأصابع في المسجد . 206
دابة المصلي تبتعد عن المسجد . 206
إذا دخلت الدابة على المصلي وأخذت في إفساد الأشياء . 206
إذا رأى المصلي فرجة في الصف الذي أمامه . 206
إشارة المصلي لمن هو في جنبه بمساواة الصف . 206
مسألة من حمل ولده أثناء الصلاة . 207
المصلي يسوي التراب والحصى أمامه . 207
من يضع يده على وجهه لدفع العطس . 207
مسألة مكررة في المصلي يسوى التراب والحصى . 207
مسح التراب عن الرأس أثناء الصلاة . 207

مسألة اختلاف المأموم مع الإمام عند الشك . 207
مسألة من نسي القيام من ركعتين ثم رجع . 208
مسألة من عليه ركعة وجلس ساهيا بعد الإمام . 208
صلاة من يستخلفه الإمام إذا كان ساهيا . 208
إذا شك المأموم أن يكون قد ركع مع الإمام الركعة الأولى . 208
إذا وقف الإمام عن القراءة و لم يجد أحدا يفتح عليه . 208
تعليق المؤلف على المسألة . 209
من نهض لقضاء ركعة قبل سلام الإمام . 209
من خرج سهوا من سورة إلى سورة فيها سجدتان . 209
مسألة من قدم السورة على الفاتحة . 209
إذا سهى الإمام فقال له المأموم : سبح . 209
مسألة من ناداه أبوه وهو في الصلاة . 209
مسألة من ركع ركوع الأولى وهو في ركوع الثانية . 209
مسألة فيمن ذكر سجدتين وهو في التشهد . 210
تعليق المؤلف على المسألة . 210
مسألة من شك في أخر صلاته في سجدتين . 210
الظن في الإكمال والشك في النقص كالتحقق . 210
من صلى الصبح بقوم ثلاث سهوا . 210
من شك في تكبيرة الإحرام بعد ركوعه . 211
مسألة من ذكر وهو في الركعة الرابعة أنه ترك ركوعها . 211
رأي المؤلف في المسألة . 211
من شك وهو مع الإمام أن عليه سجدة وهو في الركعة الرابعة . 211
من ترك لفظ (آمين) لا سجود عليه . 212
من يستخلفه الإمام يقوم بسجدة السهو . 212
مسألة المسبوق بركعتين وعلى الإمام سجدة من الركعة الثانية . 212

مسألة لو سلم المأموم وانصرف يظن أن الإمام سلم . 212
إذا ذكر المأموم سجدة والإمام في التشهد وتعمد تركها . 212
تعليق المؤلف على المسألة . 312
إذا قضى ركعته الفائتة ثم ذكر سجدة . 213
من أدرك مع الإمام الركعة الرابعة فاستخلفه فيها . 213
المسبوق يستخلفه الإمام ويقول له على نواقص فيما سبق . 213
تعليق المؤلف على المسألة. 213
من استخلفه الإمام على ركعتين ثم جاءه وأخبره بنواقص . 214
مسألة القهقهة في الصلاة . 214
مسألة الضحك والبكاء في الصلاة . 214
حكم الضحك والقهقهة عند الصوفية . 215
حكم من ضحك في صلاة وحده ومن كان مع الإمام . 215
الحالات التي يتمادى فيها المأموم ولا يقطع (مساجين الإمام) 215
حالة أخرى يتمادى فيها المأموم ولا يقطع . 215
سؤال المؤلف للشيخ ابن مقيل سنة 1084 هـ . 216
مسألة من فاتته الركعة الأولى مع الإمام ثم رفع عمدا أو جهلا . 218

مسائل سجود التلاوة

من جلس لتعلم القرآن أو يسمع ، هل يطالب بسجود التلاوة . 218
مسألة تشويش قاريء القرآن على الدرس في الجامع . 219
شروط تلاوة القرآن وقراءة العلم في المسجد . 220
ما يجوز فعله في المساجد العامرة بالجمهور . 220
حكم قراءة القرآن بصوت عال في المسجد . 220
حكم قراءة الكتب في المساجد . 221
ما يشترط في حلقات العلم بالمساجد . 221

لم خص الفجر بنية ، والفرق بين الرغيبة والمندوب والنافلة والفضيلة . 221
تقسيم النوافل إلى مطلقة ومقيدة وتسميتها . 222
دعاء يقل بعد الفجر . 222
مسألة من أخر الوتر إلى الوقت الضروري . 222
ما يحدث من مظاهر الاحتفال بليلة السابع والعشرين من رمضان في مساجد المغرب . 223
حكم احتفال النساء والرجال بليلة 27 رمضان في المساجد . 224
إسناد المناصب الدينية والخطط الشرعية إلى غير أهلها . 225
استقامة الأمر للمسلمين ما استقامت أئمتهم . 225
مسألة الإمام في صلاة القيام يقوم سهوا بعد الركعتين . 226
مسألة من سهى في النافلة وقام إلى الثالثة ورابعة كم له من الأجر ؟ . 226
التراويح تصلى بقصار السور ، وهل هي بدعة أم لا ؟ . 226
الدعاء بعد صلاة التراويح . 227
قول المصلي عند الإحرام : شفع ، الله أكبر . 227
الأوقات التي تقرأ فيها سورة الملك وزيادة الركوع فيها . 227
ما يقرأ من القرآن في الشفع والوتر في رمضان . 227
صلاة ثلاث عشرة ركعة من غير التراويح في رمضان . 228
مذهب المتصوفة قضاء ما فات من الأوراد وغيرها . 228
مسألة صلاة النوافل الراتبة قبل الفريضة أو تأخيرها . 228
مسألة في صلاة النوافل وعدد ركعاتها . 229
مسألة في السور التي تقرأ في صلاة الضحى . 229
مسألة حول قول الشيخ زروق إن النوافل بغير قراءة محددة . 230
مسألة في معلم الصبيان ينتنفل أثناء التعليم . 230
السور التي يقرأ بها الشيخ محمد بن ناصر الدرعي في صلاته يوم الجمعة . 231

مسألة في كيفية أداء صلاة التسبيح . 231
ما يقرأ في صلاة التسبيح . 232
دعاء صلاة التسبيح . 232
وجوب القيام بصلاة التسبيح ولو مرة في العمر . 233

المسائل المتعلقة بالمساجد والأئمة وصلاة الجماعة

مسألة المسبوق إلى الصلاة يسرع أو يتمهل . 233
الثواب الذي أعده الله لمن ذهب إلى المسجد للصلاة . 234
مسألة الصلاة جماعة في البيت تقوم مقام الجماعة في المسجد . 235
مسألة النقر على باب المسجد لإعلام الناس بالصلاة . 235
مسألة في الأعذار التي تبيح للإمام أن ينيب غيره في الصلاة . 235
إذا استناب الإمام من يقوم مقامه أثناء غيابه . 236
مسألة من يصلي الفريضة وحده ثم يعيدها نافلة مع الإمام . 236
مسألة من صلى الفجر وأخذ في ذكر ورده ثم أقيمت صلاة الصبح هل يقطع الورد ؟ .
مسألة في قضاء الأذكار والأوراد التي يلتزم بها الإنسان . 237
المسألة الأولى : مسألة في الأعذار التي للإمام أن ينب غيره في الصلاة . 237
إعادة صلاة العصر مع الجماعة منافية لوقت النافلة . 238
المسألة الثانية : فيمن لم يصل العصر ودخل المسجد فأقيمت صلاة المغرب . 238
المسألة الثالثة : من صلى الظهر وحده ، ثم دخل المسجد لأمر فأقيمت الصلاة. 239
المسألة الرابعة : من صلى فذا ثم لزمه الدخول مع الإمام كيف تكون نيته ؟ . 240
إمام راتب في بعض المساجد يرتكب الكبائر ولا توجد مساجد أخرى قريبة . 241
الخلاف في إمامة الفاسق بجارحة وكيفية الخروج منه . 241
إعادة الصلاة لمن صلى خلف الإمام الفاسق . 243
الصلاة خلف الإمام الجاهل والذي يكثر اللحن . 244
ما يجب أن يعمله المسلم في هذه الأحوال ؟ . 244
الأفعال المنافية لتولي إمامة الصلاة . 245

حكم الصلاة وراء القاتل والفاسق بجارحة . 245
.بما تعرف توبة من يصلح للإمامة وحكم من طلب الإمامة للرئاسة والتقدم . 245
مسألة في إمامة القاتل عمدا أو خطأ . 246
مسألة الإمام إذا كانت امرأته تخرج متبرجة . 246
ما يجوز للمرأة إظهاره من جسمها حتى لا تكون متبرجة . 247
الأفعال والأوصاف التي لا تجوز في حق الإمام . 247
ما يفعله المأموم إذا كان مضطرا للدخول مع إمام لا تجوز إمامته . 247
مسألة المسجد فيه باب جهة القبلة هل يترك فرجة قبالته بين المصلين . 248
حكم الصلاة وراء إمام فاسق بجارحة . 348
مسألة الوقت الذي يجب على الإمام أن يحضر فيه . 248
مسألة الفقه والمقريء يصلي خلف من هو أقل منه فقها . 248
إمامة من عليه دين الصلاة أو مطعون في شهادته وشارب الدخان . 249
مسألة من صلى في المسجد وفي الصف أمامه فرجة ، ومن يكمل يسار المسجد 249 .
تعليق المؤلف على المسألة . 249
مسألة الصلاة خلف إمام مكانه فوق المصلين أو أسفل منهم . 249
معنى اللحن في الصلاة ، وما يجب في قراءة القرآن . 250
مسألة المقتدي في صلاته بقاريء لاحن . 250
مسألة من يلحن في القراءة سهوا ، ومن يلحن عمدا . 250
مسألة في قول الشيخ خليل : أو قاريء بقراءة ابن مسعود . 250
مسألة النطق بالقرآن من إعراب وإملاء وكيفية وقف ومدى تواترها . 252
مسألة المالكي يصلي خلف إمام حنفي . 252
مسألة من صلى خلف شخص يعتقده فلان ثم اتضح أنه ليس هو . 252
مسألة إعادة الصلاة جماعة بعد إقامتها من إمام راتب . 253
تعليق المؤلف على المسألة . 253
المؤلف يشيد بكتاب الفقيه التجموعتي الذي وضعه في نقد تعدد الأئمة في الحرم النبوي .

مسألة الأشخاص الذين تكره إمامتهم للصلاة . 254
مسألة من بدأ مع الإمام وتركه وأكمل الصلاة منفردا . 254

مسائل في أجرة الإمام المتغيب وكتب الحبس وزيت المسجد يصرف خارجه

لا يستحق الإمام أجرته عن الغياب ولو سامحه الناس وخاصة من مال الأحباس . 255

يجوز إعطاء الإمام من وقف المسجد بعد اكتفاء حاجته . 255

لا يجوز إخراج الكتب الموقوفة من المسجد إلا إذا سمح الواقف بذلك . 255

لا يجوز الانتفاع بزيت المسجد في الإضاءة في بيت أخر . 255

مسألة استعمال إضاءة المسجد في غير أغراض العبادات . 256

كيفية وضع المنبر وقدر علوه وأحكامه . 256

مسألة الشرب من ماء المسجد والمبيت فيه والاحتماء به من الخوف والمطر . 256

مسألة أجر الإمام الذي يتغيب وكذلك معلم الصبيان ومدى حقوقه . 257

تصدق صاحب المال الحرام بأشياء لصالح المسجد . 257

تصدق أصحاب الأموال العامة على المساجد إن غالب أموالهم من الحرام . 257

مسألة المسجد يتم تشييده بمواد غير طاهرة . 258

مسألة دخول البناءين بأحذيتهم . 258

لا يجوز المكث في المسجد بالنجاسة ، وإن كانت مغطاة فيها خلاف . 259
يجوز للضرورة اللجوء للمسجد وقضاء الحاجة فيه . 259
المصابيح التي كانت في الكنائس أو على الصلبان هل تعلق في المساجد ؟ . 259
ترك الاستفصال يتنزل منزلة العموم والمقال . 260
مسألة الإمام يتولى مسجدين للأوقاف ، وعزل الإمام بدون موجب شرعي . 261
مسألة الإمام اختلفوا عليه الجماعة ، متى يتم عزله عن الإمامة ؟ . 261
الشروط الواجب توافرها في الإمام . 262
مسألة الإمام يترك زوجته مع غير محارمها . 262

مسائل الاستخلاف

مسألة الإمام يعلمه المؤتم بوجود نجاسة في ثيابه بعد الشروع في الصلاة و لم يستخلف 262.

من دخل مع الإمام الذي أبلغه المأموم بوجود نجاسة في ثيابه . 262

تعليق المؤلف على المسألة. 263

الإمام لا يستخلف إذا صلى برجل واحد . 263

مسائل قصر الصلاة

مسألة من رجع بعد السفر إلى مكان إقامته وأثناء سفره لم يحدد بي الإقامة . 263

الشرط الأول : رفض الإقامة بذلك البلد. 264

الشرط الثاني : أن يكون رجوعه بعد بلوغه مسافة القصر . 264

الشرط الثالث : أن تكون نيته في رجوعه عدم الإقامة . 267

المساجلات التي أثيرت حول المسألة بين المفتي ابن مقيل وفقهاء فزان . 268

القادم إلى بلد للإقامة بها أربعة أيام يتم الصلاة . 268

مسافة الميل وكيفية قياسها بالأصابع ومقدار الإصبع الواحدة . 268

مقدار ذراع الحديد المستعمل في القياس بمكة ومصر . 269

مسألة في حساب الميل والذراع والشعيرة . 269

مسألة عن التقصير في سفر المعصية. 269

مسألة في مسافة القصر هي التي يباح فيها الفطر في رمضان . 270

نظم في من يقصر الصلاة في أقل من ثمانية وأربعين ميلا . 270

مسألة صلاة المسافر مع المقيم متى تكون ؟. 270

مسألة في تحديد مسافة القصر. 270

تعليق المؤلف على المسألة. 271

مسألة في السلامة من السفر إذا قرأ من ودعه هذين البيتين . 271

ما يقال للمسافر في وداعه ، وما يقوله لأسرته قبل المغادرة . 271

مسائل الجمع في السفر وليلة المطر 271

مسألة في نية الجمع بين الصلاتين متى تكون ؟. 271

مسألة النية في ا لجمع تكون في حالتي المطر والسفر . 271
نية الجمع بين الصلاتين ، ونية الإمامة متى تكون ؟ . 272
تعليق المؤلف ومناقشة المسألة السابقة . 272
مسألة جمع الظهر والعصر للمسافر . 272
مسألة جمع المغرب والعشاء لأجل سقوط الثلج . 273
مسألة في بيان نوع الطين أو الوحل الذي يبرر جمع الصلاة . 273
مسألة الأذان في جمع الصلاة . 274
مسألة ساكن في مدرسة لها مسجد يجع الصلاة في مسجد مجاور . 274
مسألة الجمع ليلة المطر لمن اعتاد التخلف عن الجماعة . 275
ترك الصلاة في المسجد المجاور والذهاب إلى غيره . 275
مسألة الجمع بين الصلاتين ليلة المطر ثم الانصراف من المسجد . 275
مسألة للإمام مالك في الجمع بين الصلاتين بعد ذهاب المطر وبقاء الطين والظلام . 276
مسألة من جمع ليلة المطر وذهب إلى مسجد أخر لم يجمع أو بقي في المسجد . 277

مسائل الجمعة

مسألة القرى المتعددة لا يوجد في كل منها نصاب الجمعة يجتمعون في المسجد الأقدم .
277
مسألة عن إقامة الجمعة بتاجوراء بعد خراب دورها وعدم اتصاله بالبنيان . 278
الآراء الفقهية في تحديد المسجد الذي تقام فيه الجمعة . 279
جواب أخر في مسألة جامع تاجوراء . 279
جواب ثالث في مسألة جامع تاجوراء . 279
مسألة جماعة أقاموا الجمعة بعدد قليل بعد إهمالها لقلة السكان . 280
العد د الذي تجوز به إقامة الجمعة . 280
مسألة أجرة الإمام في صلاة الجمعة على من تكون ؟ . 281
مسألة فيمن استرق غصبا وهو حر ، هل تجب عليه الجمعة ؟ . 281
عدد الرجال الذين تصح بهم صلاة الجمعة . 282
مسألة الإمام يأتي من بعيد لصلاة الجمعة . 282

مسألة قرية يسافر أهلها ويبقى القليل ، هل يصلون الجمعة ؟ . 282
مسألة الإمام يقدم من بعيد إلى قرية لصلاة الجمعة . 283
مسألة الإمام والمأموم القادمين من بعيد لصلاة الجمعة . 283
مسألة إذن الإمام أو نائبه في إقامة المساجد وصلاة الجمعة . 283
مسألة وجود جامع أخر لصلاة الجمعة في المدن الكبيرة . 284
سبب وجود أكثر من جامع واحد للجمعة في البلدان . 284
إذا حكم الحاكم بصحة الصلاة في الجامع الجديد تصح فيه الجمعة . 284
حكم الحاكم برفع الخلاف محمول على ما ظاهره جائز وباطنه ممنوع . 285
أهل قريتين لهم مسجد واحد ثم اختلفوا وتنازعوا فانشاؤا مسجد أخر للصلاة . 285
مسألة رجل صالح أنشأ مسجدا بجوار قرية من عشرين بيتا بعيدة بنحو ميل . 285
مسألة في جواز إقامة مساجد الجمعة في القرى القريبة . 286
علاقة المسألة بزاوية الشيخ عبد السلام الأسمر . 287
مسألة في إحداث جمعة بقرية على مسافة أقل من ثلاثة أميال . 287
إذا تم إحداث مسجد للجمعة فيجوز الإبقاء عليه للضرورة . 287
جواز التعدد في مساجد الجمعة وفقا لفتاوى المتأخرين . 288
مسألة في إقامة الجمعة في زاوية الشيخ عبد السلام الأسمر . 288
مسألة إقامة الجمعة بمسجد الفواتير قرب أولاد سليمان . 288
مسألة أذان الجمعة قبل أن يصعد الإمام المنبر . 288
مسألة السور التي تقرأ في صلاة الجمعة . 289
من يجب عليه الغسل يوم الجمعة ؟ . 289
مسألة في التنفل بعد صعود الإمام على المنبر . 289
مسألة في طلب الصدقة أو السؤال في المساجد . 289
مسألة عن معنى اللغو في خطبة الجمعة . 290
مسألة في ذكر الصحابة رضوان الله عليهم في الخطبة . 290
مسألة مدح السلاطين والأمراء الظلمة في خطبة الجمعة . 290

معنى اللغو في قوله تعالى { لا يواخذكم الله باللغو } . 291
مسألة ترك الخطيب الجلوس بين الخطبتين في صلاة الجمعة . 291
مسألة في اتصال خطبتي العيد والجمعة وكونهما على المنبر . 292
مسألة من صلى الجمعة خلف إمام حنفي ثم أعادها الإمام ظهرا . 292
صلاة المأموم تابعة لصلاة الإمام في الصحة وعدمها . 292
لا فرق في الإمام بين أن يكون شافعيا أو مالكيا . 293
مسألة في ثواب الغسل يوم الجمعة . 293
مسألة في كيفية غسل الجمعة . 293
مسألة في نوع الطيب الذي يستعمل للنساء والرجال . 294
الفرق بين طيب الرجال وطيب النساء . 294

مسائل العيدين والاستسقاء والكسوف

مسألة في صلاة العيد تقام في مكانين داخل البلد . 294
مكان صلاة العيد في المصلى وليس في المساجد إلا لضرورة . 295
مسألة في صلاة أهل البوادي ممن لا تلزمهم الجمعة . 295
كيفية صلاة العيد في البادية التي لا توجب على سكانها الجمعة . 295
من لا تجب عليه صلاة العيد أو فاتته يستحب له أن يصليها . 296
مسألة في سكان البوادي والقرى والخيام المتباعدين هل يخطبون في العيد . 296
ما يقال من ذكر قبل صلاة العيدين . 297
تكبير الإمام وتكبير المأموم في صلاة العيدين . 297
الدعاء يوم العيد وما يقال في لقاء الأصحاب . 297
مسألة في ختم خطبة العيدين والاستسقاء تكون كالجمعة أم لا ؟ . 297
مسألة في كيفية صلاة الاستسقاء . 298
الدعاء قبل الصلاة والطواف بروضة الأولياء . 298
الدعاء قبل تحويل الرداء في صلاة الاستسقاء . 299

مسائل الجنائز

عيادة المريض وزيارة الأخ في الله . 299

عمن يترك عيادة المريض خوفا من العدوى . 299

أفضل ما يدعو به المريض . 299

علامات رحمة الميت . 300

علامة سوء في الميت . 300

جواز تعزية النساء والتعزية قبل الدفن وبعده . 300

مصير الأرواح بعد الموت . 300

الأرواح متفاوتة في مستقرها بالبرزخ . 301

مباهاة الأموات وتزاورهم . 302

المسألة الأولى : الموتى يتباهون في القبور . 302

المسألة الثانية : الموتى يسمعون كلام الزائرين . 302

الفرق بين روح المؤمن وروح الكافر . 303

يجب تحسين كفن الميت . 303

الموتى يتزاورون ويسمعون كلام الزائرين . 303

المسألة الثالثة : تكرار سؤال الموتى . 304

من مات ليلة الجمعة أو في يومها . 304

عذاب القبر قسمان . 304

ما فائدة الكفن إذا كان الناس يحشرون عراة ؟ . 305

فصل في كيفية تغسيل الميت

كيفية تجهيز الميت وتكفينه . 306

مواضع الحنوط في جسم الإنسان . 307

هل يجوز للمرأة أن تغسل مطلقها إذا تزوجت غيره ؟ . 307

من كان كفنه طاهرا ولف في هدم نجسة ، هل الصلاة عليه صحيحة ؟ . 308

هل يجوز للولد أن يغسل والدته ؟ . 308

الذكر عند تشييع الميت . 308

لا يجوز الذكر عند حمل الميت في جنازة . 308
تقديم رأس الميت أثناء الجنازة . 308
فضل حضور الجنائز والصلاة عليها . 309
هل يجب الدعاء على المأمومين في صلاة الجنازة ؟ . 309
تنبيه المؤلف على رأي أخر للشيخ عبد القادر الفاسي . 309
مسألة أخرى في المأموم ، هل يجب عليه الدعاء في صلاة الجنازة ؟ . 310
إذا لم يكن غسل الميت كاملا ؟ . 310
حكم صلاة الجنازة داخل المساجد . 311
إجابة سابقة لأحد الفقهاء في المسألة . 312
المسألة الأولى : هل تكره الصلاة على الجنازة في المسجد ؟ . 313
المسألة الثانية : هل يثاب على من صلى على الجنازة داخل المسجد ؟ . 313
المشهور في مذهب الإمام مالك في ا لمسألة . 315
موضع نظر الأصوليين والفقهاء في المسألة . 317
مسألة المأموم يتقدم الإمام والتابوت في صلاة الجنازة . 317
مسألة المرأة الحامل إذا ماتت وتحرك الجنين في بطنها . 317
من وجد قبرا في أرضه . 317
علو القبر فوق الأرض . 318
الأحجار التي توضع على القبر . 318
إذا قريء على قبضة من تراب قبر الميت سورة القدر فإنه لا يعذب . 318
قراءة القرآن على القبور . 318
تلقين الميت وقراءة القرآن عليه . 319
الصدقة أفضل ما يقدم للميت ولا يصام عنه ولا يعلق في عنقه كتب . 319
الطعام الذي يعد للميت . 319
هل يتصدق بثمن الطعام عن الميت عوضا عن الأكل ؟ . 320
حكم الانتفاع بالكلاء والأشجار التي تنبت على القبور . 320

لا يشترط الوضوء لدخول المقابر وحكم المشي عليها .	320
زيارة المقابر .	321
لا يجوز حرث المقبرة والقبر حبس على صاحبه .	321
مسألة الجلوس على القبور .	321
معنى النواويس وحكم البناء على القبور .	322
سماع أنين الميت في القبر .	323
شروط زيارة الأولياء وأحكامها .	323
الجمع بين الحج والتجارة وزيارة الأولياء .	324
زيارة الأولياء تكون بنية .	324
آداب زيارة الأولياء .	325
كيفية الوقوف أمام قبر الولي والدعاء .	325
ماذا يقول عند زيارة المقابر ؟ .	325
إذا كانت الزيارة من طرف المقبرة والدنو من قبر الولي .	326
زيارة النساء للقبور .	326
الدعاء والتوسل في الأضرحة .	326
دعاء أخر يتوسل به عند قبول الصالحين .	326
دعاء أخر يتوسل به عند قبور الأولياء .	327
جواز السكن في المقابر مؤقتا وللضرورة .	328
فهرس المجلد الأول	329

تم فهرس المجلد الأول ، ويليه المجلد الثاني

فهرس المجلد الثاني

الموضوع	رقم الصفحة

كتاب الزكاة

صرف المال الحرام في المساجد وغيرها من المصالح العامة	1
الزكاة على ما يلتقطه اللاقطون	1
الزكاة على ما تأكله الدواب من الحصاد	2
زكاة المال المشترك	2
الزكاة في مال الخمّاس	2
زكاة الشركاء	3
ما يعطى للسائلين	3
من فرط في إخراج الزكاة	3
الزكاة في أملاك المساجد وغيرها	3
هل تدخل الصدقات العادية ضمن الزكاة	4
الزكاة في أموال الأيتام التي يقبضها الوصي	4
مقدار نصاب الزكاة في الذهب والفضة	4
مقدار نصاب الزكاة في النقود والذهب	5
مقدار الزكاة في الدينار السني والدراهم السنية	5
زكاة النقود الذهبية إذا اتخذت حليا	5
مسألة في زكاة الحلي المرصع بجوهر	6
مسألة في زكاة دين برهن دار	6
جواب الشيخ عبد القادر الفاسي في المسألة	7
زكاة عروض التجارة	8
الدين مسقط زكاة العين فقط دون الحرث والماشية	8
زكاة الزرع المسقي بالعين والمسقي بالبئر	8
مسألة في الماعون الذي تكال به الزكاة والكفارة	9
مسألة في زكاة نوع من البذور	9
مقدار الزكاة فيما يسقي بالأنهار والعيون والأمطار وفيما يسقي بالآلة	9

أنواع الحبوب التي تجب فيها الزكاة ومقدار نصابها 9
حكم الكنز الذي يجده الجيش أثناء حفر الخنادق 10
زكاة النوى والبلح 11
زكاة البشنة وإخراج فطر رمضان منها 11
تعليق مؤلف الكتاب علي الفتوى 11

مسائل مصرف الزكاة

ما يقول المسلم في الزكاة 12
بيان المساكين والفقراء الذين تعطي لهم الزكاة 12
بيان المسكين الذي يستحق الزكاة 13
يعطي منها تارك الصلاة والمسكين في البلد أولي من المسكين البعيد ولو كان قريبا 13
حقيقة المسكين والفقير 13
بعض من تصرف لهم الزكاة والعبرة في الاحتياج 14
إيثار العالم الصالح الخارج عن البلد 14
لا تعطي الزكاة لمن كان له أرث لم يأخذه من المزكي 14
مسألة الاختيار في إعطاء الزكاة 14
ما يكسب في بلد تفرق زكاته في نفس البلد،ولا ينقل لغيرها إلا لمجاعة 14
مسألة إعطاء الزكاة لتارك الصلاة 15
مسألة المرأة تطلب شيئا من الزكاة ، وإذا كانت امرأة صديق 15
مسألة الزكاة علي الصبيان في حياة والدهم 15
مسألة من تصدق قبل أن يصل ماله الي النصاب ، هل يبني عليهم أم لا ؟ 15
مسألة الابن يأخذ زكاة والده 15
يستحق الزكاة من كان عليه دين لزوجته 16
من أعطي زكاته لرجل فأسلفه أباها أو دعاها الي طعام منها 16
مسألة المرأة تركها زوجها في بلاد أخري هل تعطي الزكاة أم لا ؟ 16
إعطاء الزكاة للأصهار 16

بيان لمستحقي الزكاة وشروطهم 16
تقديم الزكاة قبل وجوبها 17
إخراج العين عن الحرث والماشية ولا يجوز عنها العروض 17
احتفاظ المزكي بالزكاة في بيته وحوزته لا يعتبر إخراجا لها 18
إعطاء الزكاة لبني هاشم وبني عبد المطلب 18
صديق التطوع لا تحرم علي أله صلي الله عليه وسلم 19
تعليق المؤلف علي المسألة 19
صرف الزكاة للفقهاء وحملة القرآن 19
إعطاء الزكاة للقضاء والمفتين والمدرسين والمؤذنين 20

مسائل زكاة الفطر

مقدار زكاة الفطر 20
بيان مستحق الزكاة ومكان زمن إخراجها 20
حكم إعطاء زكاة الفطر لمعلم الصبيان 21
حكم إعطاء زكاة الفطر لإمام المسجد 21

كتاب الصيام

ثبوت رؤية هلال شهر رمضان 21
ما يجب في عدد الشهود إذا فقد العدول 22
حكم شهادة الفاسق إذا أخذ بها القاضي في رؤية الهلال 23
النهي عن صيام بعض الأيام وبعض الشهور 23
النهي عن صيام يوم قبل شهر رمضان 23
النهي عن صيام شهر رجب 24
النهي عن صيام يوم السبت 24
النهي عن صيام يوم الجمعة 25
من انقطع صومه بمرض أو سفر 26

الإمساك قبل الفجر والتأكد منه 26
حكم رفض النية عمدا في نهار رمضان ورفضها سهوا 26
النهي عن صيام يوم الجمعة 27
حكم الجاهل والتأول في كفارة إفطار شهر رمضان 28
ما يقع في المساجد أثناء صلاة التراويح 29
بعض الدعاة المستحب في شهر رمضان 29
بعض أحكام الصوم ومستحباته 29
من أمنى أو أمذى وهو صائم 30
مسافر قدم الي بلد واسهل وشهر رمضان 30
مجموعة مسائل تعلق بالصيام 30
تغليف الرأس بالحناء للمرأة العزبة 30
من جامع في رمضان شكا في الفجر 31
مسألة من أفطر متعمدا في قضاء رمضان 31
مسألة من أفطر في صيام التطوع 31
مسألة في قضاء القضاء 31
مسألة عن رائحة المسك تفطر الصائم 31
مسألة بمن أخبرته أمته أن الفجر لم يطلع و أكل 32
الانتقال من مكان فطر إلى مكان صوم في يوم الشك 32
كفارة من انتهك حرمة شهر رمضان 32
الصائم إذا عطش أو أصابه القيء أو دخل الذباب في فمه أو أغمي عليه 32
صيام ستة أيام من شوال 32
علامة غروب الشمس 33
تعليق المؤلف علي المسألة 33

الحرث والزرع والحصاد في شهر رمضان وقت الحر 33
الفرق بين الزرع والأجير في وقت الحر أثناء الصيام 34
تعليق المؤلف علي المسألة 34
جواب أخر في المسألة
34
جواز الفطر في حالة العطش 34
الدخان الذي لم يتكيف ببخور هل يفطر أم لا؟ 34
جواز الإفطار عند شدة الحر 35
إفطار المؤلف وشيخه ابن مقيل في رحلة من شدة الحر 35

كتاب الحج

مسألة في قضاء الحج الواجب
36
رجل انفق علي زوجته في حجة الفريضة و لم يشترط عليها أن ذلك جزء من صداقها
36
الزوجة لديها مال هل يجب عليها الحج وزوجها غني 36
الأولياء وقدرهم علي المشي الي مكة في ساعة او قدرهم علي الطيران 37
مسألة عن كم مرة حلق رسوله الله صلي الله عليه وسلم
37
كيف كانت صفة حلق النبي صلي الله عليه وسلم
37
معني اللمة والحجة والوفرة 38
فضل الصلاة في المساجد الثلاثة والمكان الأصح للمؤمن 38
شرح البيت الذي انشده الشبلي لما رأي الكعبة المشرفة 39
بئر زمزم ليست من المسجد الحرام 39
أفضل البلاد بعد مكة و المدينة 39
بحث حول الرفقة المأمونة للمرأة التي تريد الحج بدون محرم 40

المرأة تحج بلا ولي مع رجال مرضيين ثقاة 40
عدم استطاعة أهل المغرب الحج 41
الحج عي الاستطاعة وهي عدم المشقة مع الآمن علي النفس والمال وإقامة الفرائض 41
سقوط فرض الحج عمن يكره لدفع مال لظلم 42
عدم وجوب والحج عند انعدام الآمن آو أداء الفرائض 43
عدم وجوب الحج لانعدام الماء في المناهل 43
حكاية شياطين المشرق والمغرب 43
عدم سفر المرأة إلى مكان بعيد 44
لا يجوز للمرأة أن تحج بدون رفقة زوج أو محرم 44
هل يتعارض حدث لا تشد الرحال مع زيارة قبول الأنبياء والصالحين 45
السفر يكون لغرضين، طلب العلم ونحوه والمكان المقصود 46
علة النهي تعظيم المكان المفصود 46
أراء الفقهاء في زيارة الساجد الأخرى 47
مسألة من أن يمشي الي مسجد 47
فضل زيارة قبره صلي الله عليه وسلم 48
أحكام زيارة القبور 49
زيارة قبر المصطفي صلي الله عليه وسلم 50
زيارة غيره من القبور 51
زيارة قبور الأولياء ومن شهد لهم بالجنة 51
زيارة قبر الوالدين وشد الرحال إليها 52
الإتيان بالعمرة أكثر من مرة في السنة 52
جواز الاعتكاف بلا صوم ولأقل من يوم 52

الطواف والصلاة في البيت الحرام في كل الأوقات 52
أداء ركعتي الطواف قبيل المغرب 53
موقع ذي طوى في مكة 53
من كانت نيته القصر وصلى وراء إمام لا يقصر فعليه الإعادة 53
لا يكون الوقوف في عرفات في يوم الشك 53
اتباع خطوات رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج 54
يجب التأدب عند دخول البيت الحرام 54
هل يشترط وجود نية خاصة للسعي بعد طواف الإفاضة 54
زيارة مكان مولده صلى الله عليه وسلم ومولد صحابته رضوان الله عليهم 55
تعليق المؤلف على زيارة هذه الأماكن 55
الأكل من نبات جبل أحد 55
هل يؤكل نبات الحرم أو يقطع ليباع 55
يجوز التعامل مع من تكون المعاملة في مذهبه جائزة 56
تقليد المذاهب واعتزام صاحب الرحلة التأليف فيه 56
مسألة الشافعي قلد مالكيا في مسائل يراها صحيحة
57
منع نقل تراب الحرم باستثناء تربة سيدنا حمزة رضي الله عنه 57
كتاب مسائل الذكاة
حكم ذكاة الشاة الساقطة إلى أسفل ودمها يسيل 58
جواب أخر في ذات المسألة 58
هل يؤكل لحم الشاة التي لم يسم عليها عند الذكاة 58
مسألة من ذبح شاة ليرفع عنه الظلم 59
ما جاء في ذكاة طير الماء والضفادع التي تؤكل 60
إذا أكل السبع ضرع بقرة وشربا من مصارينها 60
قبول قول القصاب وغيره في صحة الذكاة 60
الشاة الميؤوس منها بسبب مرض أو سقوط أو اعتداء حيوان 61

ذكاة قاطع الصلاة مكروهة 61
البهيمة التي تأكل عشبة سامة 61
عدد المقاتل في جسم الحيوان 61
رأي الشيخ محمد الصالح الحضيري في المسألة 62
شاه جرحها الوحش و لم يتبين ما قطع منها 62
دابة ضربها رجل فكسرها وذبحها 62
ثور قام أثناء الذبح ثم أجهز عليه 62
مسألة أخرى في ذبح الثور 63
مسألة كسر السكين أثناء الذبح 63
مسألة إخراج لسان الدجاجة أثناء ذبحها 63
مسألة قطع الحلقوم والودجين وسقوط السكين أثناء الذبح 63
مسألة البعير الذي سقط في بئر 63
جواز الذبح بكل شيء حاد 64
جواز الذبح بكل شيء بما في ذلك المنجل غير المضرس 64
البهيمة إذا تعذر ذبحها 64
حكم الذبح في غير البلاد الإسلامية 64
فائدة في أكل ذبيحة بعض الناس وحكم الغلصمة 64
النية في الذكاة والطهارة 65
تمييز العبادات عن العادات في النية 65
مسألة الصيد برصاص المدفع وفيها بحث وسائل الصيد المشروعة 66
اختلاف الفتاوى في صيد البندقية بين مجيز ومانع 66
جواز أكل صيد البندقية 67
الحكمة من ذكاة الحيوان دون قتله بطريقة أخرى 67
الذكاة نوعان : الذبح والنحر 68
شرط الذكاة إما تعبدا أو لئلا يعذب الحيوان 68

حجة من منع أكل المذكي بالسن والعظم 69
أنواع الآلة التي يصطاد بها 71
تعليق المؤلف على أهمية فتاوى الشيخ عبد القادر الفاسي وسريانها في المغرب 71
أخذ بفتوى الشيخ عبد القادر فقهاء عصره وأحلوا أكل صيد البندقية 72
جواز أكل ما تم اصطياده بالرصاص من الطير والوحش 72
إجابة أخرى عن الصيد بالبندقية 73
مسألة من لم يقم بمساعدة إنسان يتعرض للهلاك ، هل يضمن ديته 73
كتاب الأطعمة والأشربة
أكل أموال الناس بالباطل ، وأكل طعام الأيتام والأرض المغصوبة 73
ما يجوز أكله من طعام الأيتام 74
معاملة مستغرقي الذمة بالمال الحرام وأكل طعامهم وقبول هداياهم 74
جواز التعامل مع مستغرقي الذمة بالمال الحرام 75
أخذ أموال الناس على الدالة 76
مسألة أكل طعام اليهود والنصارى وغيرهم 76
أسئلة عن الطعام إذا وقع فيه الذباب أو ما شابه ذلك 76
حكم الأشجار التي تنبت على السواقي والبلح الساقط من النخل 77
الطعام الذي يتهاداه الجيران فيما بينهم 77
حكم تناول طعام الولائم والأفراح 78
إذا استعملت الفضلات في النار لطهي الطعام 78
الطعام الذي يقام بمناسبة انتهاء العمل 78
تحمل نفقات الدفاع عن البلاد وفرضها على اليتيم الضعيف 78
حكم الشاة توجد في المرعى أو التي في الفيافي 79
حكم أكل بعض الحيوانات والطيور 79
حكم بعض العادات في الأكل 79
حكم البهيمة التي تأكل الفضلات 79

هل يجوز إعانة من عليه دية بكمية من التبغ 80
الحكم في شرب الدخان وبيعه وشم المخدرات 80
تشدد الشيخ محمد بن ناصر الدرعي وابنه أحمد في محاربة التدخين 81
مسألة في تناول النشوق عن طريق الأنف (النفة) 81
إجابة الشيخ إبراهيم اللقاني في تناول السجائر والنشوق وبيان مكان إنتاجه 81
كيفية إنتاج السجائر وطريقة إعدادها 82
رأي الشيخ عبد القادر الفاسي في تعاطي السجائر والنشوق 82
فتوى الشيخ الأجهوري في تحليل شرب الدخان 83
رأي مؤلف الكتاب في شرب الدخان 83
رأي الشيخ عبد الله العياشي في شرب الدخان 83
حكم تناول الحشيشة 84
بعض آداب الأكل والشرب 84
دعاء من تناول طعاما لدى الغير 84
في ترتيب قص أظافر اليد ولعق الأصابع 85
حكم شرب القهوة في حوار منظوم لبعض الفقهاء 85
شراب القهوة حلال إذا خلت مما يضاف إليها من المحظورات 86
الكلام على أول من أحدث شراب القهوة 86
كتاب الأضحية والعقيقة
إمام فقير صلى بهم صلاة العيد و لم تكن عنده ضحية 87
ما يتطلب في ثمن الأضحية وعلى من تجوز 87
أسئلة حول بعض عيوب الضحايا 87
ما يجب قوله عند ذبح الهدي والأضحية 88
استحباب ذبح ولد الشاة إذا خرج قبل ذبحها 88
مسألة المثبت والممحو من الإيمان 88
تنبيه [حكم لحم ولد الشاه الخارج قبل الذبح] 89

وجوب التحري عن ذبح الإمام الذي صلى بهم العيد 89
ذبح الأضاحي أمام البيوت مع اختلاط الرجال بالنساء 90

مسائل العقيقة

حكم الطعام الذي يصنع في اليوم السابق للمولود 90
متى يتم تسمية المولود 90

كتاب مسائل الأيمان والنذر

فيمن أقسم أن يرحل من البلد إن لم يرحل جاره ويرغب في بر القسم 90
معنى قول الشيخ خليل : اليمين تحقيق ما يجب 91
شرح المؤلف لما جاء في كلام المختصر، وبيان ما يجوز أن يقسم به 92
إذا أقسم اليمين بغير اللغة العربية 92
في لزوم اليمين 92
القسم بالعزيز من صفات الله الحسنى 93
القسم بالقرآن الكريم أو بسورة من أو آية 94
التوسل إلى الله ببعض مخلوقاته 95
مسألة اليمين الغموس 96
رجل حلف باليمين ألا يصلي في هذا المسجد 97
من حلف لرجل أجنبي أن يضرب له زوجته 97
معنى اليوم في اليمين ولفظه يحمل على الطلاق الرجعي 98
من حلف أيمانا كثيرة شك في بعضها ، ومدلول كلمة اليمين وفقا للعرف 98
من حلف لامرأته بالله إن كلمت فلانا فأنت علي حرام 99
من قال : علي الذي لا أحنث به لا أفعل كذا 99
فيمن تشاجر مع امرأته وأقسم عليها بالحرام ثلاثا 100
فيمن أن من سرق له شيئا لا يتركه في داره 100
من حلف لا بقيت في هذه الدار ، أو لا سكنت . . ألخ 101
من حلف مكرها لخوفه على نفسه أو ولده أو ماله 102

من حلف على ملك غيره ليأخذه 102
من حلف على عدم معرفة شيء ثم علم به بعد ذلك 103
من حلف بالله نفيا أو إثباتا ، أو كرر اليمين 103
من حلف بجميع الأيمان التي تجمع الحلال والحرام والعتاق والطلاق 103
فيمن حلف أن يأكل طعام أحد ما دام ساكنا في قرية كذا 104
من تكرر منه الحنث وأراد أن يكفر عنه 104
مقدار كفارة اليمين وأنواعها 104
على من تجب الكفارة وهل يجوز لمن أعطيت له ردها 105
من حلف لزوجته أن يشبعها 105
الحالف إذا كان موسوسا ومن عليه كفارات عديدة 105
مقدار كفارة الأيمان وكيفية منحها 105
الأصناف الذي تعطى لهم كفارة اليمين 106
اليمين بدون حرف القسم والأيمان باللغة الأمازيغية 106
من حلف بالحرام في حالة الغضب واللجاج 106
من قال لزوجته : يا يهودية ويا جيفة 106

مسائل النذور

من حلف بثوبه أو نذكر كفه للمسجد 107
النذور للأولياء والأضرحة وتقديم الصدقات فيها لقضاء الحوائج 107
من أراد أن يدفع الصدقة للولي 107
دفع الصدقات في الأضرحة والأكل من الطعام فيها 108

كتاب الجهاد

افتكاك أسرى المسلمين بالصدقات 108
ما يحصل عليه المجاهد في سبيل ولا يدخل في الغنائم 109
لا أجرة تدفع مقابل القيام بالواجب 109
تستحق الأجرة إذا قررها رب العمل أو أن من قام بها هذا عمله 109

تلزم الأجرة بمجرد الشروع في العمل 110
توزيع الغنيمة 112
لمن تعطى الجزية 112
مسألة من قتل قتيلا فله سلبه 112
فرع : متى يستحق المجاهد سلب القتيل 113
من التزم بافتكاك أسير 113
مسألة الأسير يقترض من حربي مالا بضمان نفسه 113
مناقشة مفيدة لقول : من شرب خمرا فشرق به 113
كان شهيدا لغصته عاصيا لشرب الخمر 114
لا تحصل الشهادة إذا نتجت عن معصية 114
المعصية يعاقب عليها حتى وإن ارتكبت دون قصد 114
تصح توبة مرتكب المعصية إذا تاب بعدها وقبل الوفاة 115

مسائل الجزية

مسألة الذمي إذا نكث العهد وطعن في الدين 115
ذمي استخف بالنبي صلى الله عليه وسلم 116
هل يمنع اليهود من الكسب 116
بعض الشروط التي ترد في عقود أهل الذمة 117
حكم الذمي الذي يتمرد على الأحكام الشرعية ، وكيف معاملي أهل الذمة 117
بعض الأعمال التي لا يجوز لأهل الذمة القيام بها 118
معاملة أهل الذمة وحرمان توليهم الوظائف العامة 118
حكم الذمي الذي انتقض عهده ماذا يفعل به 119
أهل الذمة لا يخضعون لقضاة الإسلام إلا برضاهم في المسائل المدنية 120

كتاب الخصائص والمسابقة 120

سبب زواج سيدنا عمر بأم كلثوم بنت سيدنا على بن أبي طالب 120
تحريم الصدقة على آل البيت 120

شروط تزويج اليتيمة قيل البلوغ 121
مسألة :شروط تزويج البنت من قبل القاضي عند غيبة والدها 121
تزويج المرأة من قبل وليها الأبعد مع وجود الأقرب 121
ما يقال في خطبة النكاح 122
الدعاء بعد التزويج ، واقل الصداق الواجب 122
لا يجوز للوصي أن يزوج محجورته إلا بإذن القاضي 123
الاختلاف في تعيين الزوجة هل البنت الكبرى أم الصغرى 123
إذا حنث الحالف في الطلاق المختلف فيه وقع الطلاق 124
النكاح الفاسد لا يحتاج إلى حكم حاكم 124
مسائل فيمن كتب بخطه في طلاق زوجته أو نكاح أخته 125

التعاقد في الزواج عن طريق الكتابة **125**
الطلاق بالكتابة 125
مسألة من قال لرجل أخبر زوجتي بطلاقها أو أرسل رسولا بذلك 126
مسألة من طلق زوجته أثناء سفره ثم قدم فوطئها 126
زواج ملك اليمين التي تدعي الحرية وجواز وطئها 127
من دخل بامرأة فوجدها ساقطة البكارة والعذارة 127
تعليق الشيخ محمد بن مقيل مفتي طرابلس على الفتوى 127
المرأة تشرط على الزوج أن ينفق على أولادها من زوج أخر 128
إذا لم يذكر تأجيل الصداق من عدمه يحمل على النقد 128
مسألة من كلف برعاية ذمية فطلب نكاحها فأبت 128
مسألة الحر الذي اغتصب عبدا ثم أريد تزويجه بأمة 129
الاتفاق على شرط أثناء الخطبة و لم يدرج في عقد الزواج 129
الوصي لا يجبر البنت الموصي عليها 129
من بلغ عمره أربعة عشر سنة وتزوج بنفسه 129
من تزوج أمة وشرط على سيدها حرية أولادها 130

عبد تزوج آمة سيده أو غيرها 130
عقد الزواج في حالة سكر 130
البنت البكر لا ينفق عليها والدها ويعضل في زواجها 130
زواج البنت البكر عند غيبة والدها أو أسره أو فقده 131
حكم النكاح المجمع على فساده ، والنكاح المختلف فيه 131
من اشترط عليه في العقد عدم الزواج من بلد معين 132
مسألة من عقد على امرأة و لم تعرفها البينة الشاهدة 132
إذا امتنع الولي عن إبرام عقد النكاح بعد أن وافق عليه 132
من خطب بكرا و أهدى لها وطلب والدها منه كتب الكتاب عليها فأبى 132
شروط تزويج البنت المهملة التي لا وصي لها ولا مقدم 133
المقصود بالمشهور في المذهب وتقديم ما جرى العمل عليه 133
مسألة تزويج اليتيمة خوفا من الفساد وإذن القاضي في ذلك 133
شروط زواج البنت التي غاب ولي أمرها إلى ملكان بعيد 133
معنى قول الشيخ خليل وصوب وقوفه على الأولى 134
من سكن بزوجته في منزل أبيها بدون أجرة وأراد أن يرحل منه 134
والد عدل عن خطبة ابنته لشخص وزوجها لأخر ما مصير هدايا الخطيب الأول 135
إذا كان جزء من الصداق مرهون ثم مات الزوجان 135
اشتراط عدم دفع المهر إلا إذا سافرت معه الزوجة 135
مسألة بنت بلغت الثامنة أراد أبوها أن يزوجها وهي غير مطيقة 136
مسألة أم ولد أراد تزويجها من غير إنجاز عتقها 136
من حنث في يمينه على زوجته بالثلاث وعقد زواجه فاسد 136
مسألة مشابهة للمسألة السابقة 136
ولد سفيه تزوج في غيبة والده 137
الأخ للأب زوج أخته مع وجود شقيقها القاصر 137
مملوك تزوج بدون إذن سيده 137

من له حصة في مملوكة لا يجوز له وطئها 137
مسألة من أشترى أمة فحصل له شك في أنها حرة 137
تعليق المؤلف على المسألة 138
سفيه زوج أخته ثم ماتت وزوجها يطلب أرثها 138
مسألة من تزوجت برجل ثم تبين أنه فاسق 138
زواج الأب ابنته بأقل من مهر المثل 138
رجوع الخطيب بما أهدى و أنفق عند وفاة الخطيبة 139
حكم الزواج بالإكراه 139
الزواج بمجوسية أو وطئها بملك اليمين 139
مسألة من وطئ مجوسية بملك اليمين 139
اليتيمة يكون مهرها من العروض وليس نقدا 139
من يجوز له تولي ولاية الزواج 140
حكم من يقول ابنتي زوجتها لفلان دون ابرام عقد 140
صبي عقد له أخوه على امرأة 140
معتوقة لا ولي لها زوجها حاكم مالكي 140
من أشهدت على نفسها بعدم المطالبة بالصداق مادامت في العصمة 141
إذا كتب في الوثيقة أن المؤخر يحل ثلثه بالدخول 141
مسألة من يتزوج زوجة ربيبه بعد وفاته ويجمعها مع أم الربيب 141
تعليق المؤلف على المسألة 141
عمن حلف بالطلاق الثلاث من زواج تم بولي فاسق 141
من تسبب في طلاق امرأة من زوجها ليتزوجها ، أو من هرب بها 142
تعليق المؤلف على المسألة 142
القاضي يزوج المرأة الطارئة اعتمادا على قولها فقط 142
مسألة المرأة يدعي رجلان أنه زوجته 143
المرأة الطارئة تدعي خلوها من الموانع الشرعية فيزوجها القاضي ويظهر لها زوج 143

فتاة عضلها أبوها عن الزواج حتى بلغت أربعين عاما 144
بيان أسانيد الفتوى 144
عقد علي امرأة بصداق معين والتزم أخوها بنفقتها الي حين البناء 145
بيان أسانيد الفتوى 145
زوج اليتيمة قبل البلوغ وفق مشهور المذهب 146
مسألة من زوج عبده وأشهد أن النفقة عليه 146
تعليق المؤلف علي المسألة 147
جعل الصداق تعليق كتاب الله والعقد بدون شهود 147
عقد النكاح بأقل من مهر المثل 147
المعاقبة بنقيض القصد في عقود الزواج 148
حكم تعليق الطلاق علي فعل الزوجة 148
مسالة أخري في الهاربة يتأبد تحريمها 149
مسألة رجل علم كراهة زوجية له ورغبتها في فراقه وارتدت 149
يتيمة عضلها زوج أمها للحكام تزوجها ولجماعة المسلمين 149
اليتيم الصغير يزوجه القاضي وليس ذلك للوصي أو القيم 150
تعليق المؤلف علي المسألة 150

مسائل الخيار

مسألة الزوج لم يتمكن من إزالة البكارة أو أزالها بيده 150
هل حب الشباب كالجذام والبرص يجوز به رد المرأة 150
إذا أصيب الرجل بالجذام يجوز للمرأة مفارقته 151
من تزوج امرأة لها جنون قديم 151
من عقد لابنه القاصر علي بكر ثم أصابها الجنون 151
أمة أكتمل عتقها وهي زوجة عبده لها الخيار بعد ذلك 151
إذا لم تعلم بعتقها ألا بعد البناء فلها الخيار 152
من أحاط الدين بماله يرد تصرفه إذا قصد به الهروب من الدين 152

مسائل تتعلق بالخيار بين الزوجين 152
تصحيح مسائل البرزلي التي نقلها المؤلف غير صحيحة 153
مسألة من تزوج بكرا فلم بين بها حتى غصبت واشتهر ذلك 153

مسائل الصداق

الأكل الذي يقدمه الزوج لوالد الزوجة هل يدخل في الصداق أم لا؟ 153
إذا لم يدفع الزوج مقدم الصداق ودخل بالزوجة لها أن تطالب به 154
من أعطي كل ما يملكه صداقا للزوجة ثم بعد الدخول طلبه كله أو بعضه 154
هل يجوز للزوج أن يطلب من المرأة بعض صدقها ليعش به؟ 155
تعليق المؤلف علي المسألة 155
للزوجة إذا لم تقبض صداقها مطالبة وكيلها بذلك أو ورثته 155
إذا تنازلت الزوجة عن صداقها بعد فسخ النكاح الفاسد 156
إذا كانت الزوجة تملك بيتا فهل لها مطالبة الزوج بالكراء 157
صداق المرأة إذا قتلت نفسها 157
الزوج إذا ادعي دفع الصداق المعجل 157
من صالح والد الزوجة القاصرة علي جزء من صداقها لها المطالبة به بعد البلوغ 157
يجوز للزوج المطالبة بالصداق دون الهبة والإنفاق 158
استحقاق الصداق لا يتم بالخلوة فقط وإنما بالوطء 158
هل يدفع الصداق المؤجل بالنقد علي قيمة وقت العقد أو الدفع 158
إذا ثبت الأب المجبر قيمة الصداق فلا مطالبة علي الزوج به 158
إذا ألزمت نفسها ألا تطالب بمؤخر الصداق مادامت في العصمة 189
من تزوج امرأة لم يوفها صداقها ثم تزوج أخري 189
اتهام الزوجة بالزنا أو إثباته عليها هل يسقط عنها الصداق 189
هل يجوز معاوضة الزوجة حلي مقابل بعض الصداق 160
من أحال الصداق الذي بذمته علي ذمة أخ الزوجة المدين له بالمال 160
القول للزوجة في دفع الصداق اثبت ذلك ببينة 161

الصداق يدفع حسب نوع العملة المذكور في عقد الزواج 161
إذا فسخت الخطبة للخطاب أن يطلب ما دفعه من صداق دون النفقة 161
تعليق المؤلف علي المسألة 162
إذا استحق الصداق من الزوجة لها المطالبة به مثلها أو قيميا 162
العقد الفاسد يوجب صداق المثل 162
استحقاق الصداق بالدخول ويجبر الولي بالتجهيز بما قبضه من صداق 162
مسألة من زوج ابنته بدون مهر المثل ، ثم زاد ذلك، أيكون لها المطالبة بالزيادة 163
إذا أثبت الزوج فقره بد الدخول هل يسقط عليه الصداق ؟ 163
تذييل فيه بقية مسائل الصداق 163
للزوجة منع نفسها إذا لم تقبض صداقها وكذلك نفقتها إذا دعي الزوج للدخول 164
مسالة من عليه حجر من والده وعليه وصي فتزوج علي صداق تحملت به أمه 165
الفرق بين المحجور بعد عقده ، وموت المحجور بعد عقده 166
من التزم بصداق وأمة لخدمة الزوجة وهدية 166
رجل كفل أبنه في صداق زوجته، فمات الأب كيف يتم سداد الصداق 167
الأب زوج ولده الصغير وعمر ذمته بالصداق 167
مسالة ما يؤخذ من الزوج من غير الصداق فهو للزوجة 167
حكم الحباء وهو العطية زيادة علي الصداق 168
تعليق المؤلف علي المسألة 168
يجب نصف المهر إذا تم الطلاق قبل الدخول 168
مسألة في الصداق المؤخر محدد المدة أو لم تذكر مدة دفعه في العقد 168

مسائل الجهاز

رجل عين مالا لجهاز ابنته ثم مات قبل البناء بها هل يكون لها أو يدخل في التركة 170
للأخت الرجوع علي أخيها في ميراثها ولو سكتت عنه مدة 171
دعوة المرأة في الثياب يجب إثبات أنها هبة من الزوج 171
ما يعطيه الأب لابنته لا يدخل فيه الورثة 172

الحلي يعطي للزوجة دون بيان أنه هبة أو متاع 172
هل يسوغ للزوجة المطالبة بما يوفي الجهاز للزوجة
172
هل يشترط أن يكون الجهاز معادلا للصداق 173
إذا أثبت الأب أن بعض جهاز ابنته علي سبيل العارية له أخذه 173
لا يجوز للأب بعد سنة أن يدعي علي الزوج بما زاد عن الجهاز بعرف أو عادة
173
علاقة الجهاز بالصداق عند وفاة الزوجة وحق زوجها في ذلك
174
مسألة أخري في معني ما تقدم 174
تفسير الشيخ محمد الصالح الحضيري في المسألة نفسها
175
الزوجة طلبت السكن مع الجيران وتكون معها حوائجها 176
تذييل الشيخ عظوم علي الفتوى 177
تعليق الشيخ عظوم علي ما أفتي به سابقا 177
متي يجب توفير الخادم للزوجة 178
الأب يشهد في وثيقة علي أن أعطاه لابنته أنما هو علي سبيل العارية 178
تذييل [بيان أسانيد الفتوى للشيخ أبي القاسم عظوم] 179
لا يجوز للورثة في جهاز الزوجة بعد وفاة أبيها ألا إذا أثبتوا انه عارية 180
تعليق الشيخ قاسم عظوم علي المسالة
180
من أعطي لأبنته شورة وأشهد أن تحسب من ميراثها منه إذا طلبت ذلك 180
مسألة من المعيار فيمن جهز ابنته وكتبه دينا عليها 181
إذا ثبت أن ما أعطاه الأب لابنته دينا عليها فيدخل في الميراث 181
الرجوع محل اتفاق والخلاف هل تعتبر عارية أو دين 181
كتاب قيمة الجهاز في الوثيقة بأعلى من ثمنه الحقيقي 182
هل يجوز للأب أن يسترد شيئا من جهاز ابنته بعد وفاتها 182

أب شور ابنته بمنابها في الحبس فيحاسب عند وفاتها من قبل الورثة 182
إذا مات الأب فادعي الورثة أنه جهز ابنته من دينها وقالت البنت من ماله 182
العادة أن ما تعطيه الأباء لأبنائهم فهو علي التمليك 183
الأب أو الزوج خاف كل منهما الأخر علي جهاز المرأة 184
هل يحسب الحلي الذي أعطاه الوالد لابنه ضمن الصداق ؟ 184
من زوج بعض أولاده ثم مات فطالب البقية بإخضاع المال للميراث 184
مسائل اختلاف الزوجين 185
إذا تنازع الزوجان في الصداق المؤجل بعد الدخول **185**
شروط من يريد السفر بالزوجة 185
عمن تشاجر مع زوجته فأراد الرحيل بها 186
شروط من يريد السفر بزوجته 186
ضمان ما قبضته الزوجة لنفسها أو ما قبضته للنفقة 186
من أعطي لزوجته أكثر من مما عليه في كتاب صداقها 186
ورثة قاموا علي الزوجة بعد وفاة الزوجة بما كان يعطيها وتدخره 187
ورثة المرأة قاموا علي ورثة الزوج للمطالبة بصداقها 187
مسائل الوليمة
هل يستجيب ان تكون الوليمة قبل البناء أو بعده 187
حمل النساء في العماريةأو الهودج 188
شروط حمل النساء في العمارية أو الهودج 190
الواجب الابتعاد عن المفاسد 190
حكم ما يعطي لأهل المزامير والمغني في الأعراس 191
حكم الإعلان عن الذي أعطي المال للمغني والمزمار 191
حكم المراءاة في اللباس والهيئة 191
حكم المباهاة في الولائم 192
حكم سماع الغناء وضرب البند ير 192

حكم سماع آلات الغناء الأخرى 193
ما لا يجوز في حفلات الأعراس 193
حكم الهدايا التي تهدي في الأعراس والمناسبات 193
إذا كانت الهبة بشرط الثواب هل يعتبر فيها الربا 194
ترك الأكل من الهدايا على سبيل التنزه والورع والخروج من الخلاف 195
عادة إعطاء هدية للعروس مند النكاح بعد سماع زغرتتها 195

مسائل القسم للزوجات

حكم أهل البوادي يجمعون نساءهم في فراش واحد 195
الجمع بين الزوجتين في دار واحدة وحق الزوجة فيما أنفقه من مالها 196
رجل له ثلاث نسوة لا يعدل بينهن ويصرح بطلاقهن ثم ينكر 196
كيفية العدل بين الزوجتين 197
من له أربع نسوة يريد الطوف عليهن في ليلة واحدة 197
عمن علق طلاق زوجته على ضرتها 198

مسائل النشوز

هل تجب النفقة والكسوة والسكن للمرأة الناشز على من قدر على ردها أولا 198
تجب النفقة للمرأة التي هربت وكان زوجها قادرا على إرجاعها 199
نفس المسألة السابقة طرحها والد الزوجة 199
إذا تم التصالح تستحق المرأة الإنفاق والسكنى 201
لا تلزم نفقة المرأة إذا جاء والدها وأخذها للريف بدون إذن الزوج 201
امرأة عصت زوجها مدة طويلة ثم ندمت 202
ليس بالزوج أن يسافر بالزوجة إذا كان مقصرا معها 202

باب جامع لمسائل من النكاح وتوابعه

فائدة يختبر فيها حال الزوجة الصالحة 202
قاعدة في اختيار الزوجة الصالحة 203
إجازة الحاكم في غيبة الولي صحيحة وحكمه يرفع الخلاف 203

من يزوج ابنته لعبده ولا يجبره على صداق ويكون وكيلا عليه في طلاقها 204
هل يوجد حد للقبول في إيجاب الزواج 205
تفريق الشهادة في مسألة النكاح 206
يتيمة لم يجدها زوجها عذراء فاتفق مع أمها على إنقاص الصداق 206
بكر غاب عنها أبوها لتونس وهي بدون نفقة هل يجوز لأقربائها تزويجها 206
عدم الأعراض عن النكاح من ممارسة النوافل التي يتقرب بها إلى الله 207

كتاب الطلاق

فيمن قال لزوجته أنت طالق أبدا أو أنت طالق في الدنيا والآخرة 208
مسألة من حلف بالأيمان اللازمة لا تكون له زوجة أبدا 209
من تخاصم مع إمام مسجد وحلف باليمين ثلاثا لا يصل فيه طول عمره . 209
الحنث في اليمين هل يلزمه طلاق رجعي أو بائن. 209
من حلف يمين بالحرام مرتين وذهب بعد الأول إلى حاكم ففسخ نكاحه لفساده 209
فيمن قال لزوجته عليّ حرام لا كنت لي زوجة عمرك . 210
من طلق لاعبا أو هازلا . 210
من طلب من العدول أن يكتبوا في وثيقة الطلاق براءة محرمة . 211
من حلف لامرأته بالحرام. 211
عدول الشيخ محمد بن مقيل عن الفتوى بالثلاث في القسم بالحرام . 212
عمن قال لزوجته حرمتك إلى الأبد. 212
من طلق زوجته على براءة ذمته من صداقها . 212
من حلف بقوله : حرمت أو حرمت بيتي. 212
من أقسم أن زوجته عليه حرام إن فعل شيئا وفعله . 213
مسألة الانتقال من مذهب إلى مذهب . 213
جواز تقليد المذاهب بشروط . 214
رجل طلق زوجته وأراد مراجعتها في يتيسر له فحلف ألا يردها حياته . 214
من حلف بالطلاق على فعل شيء وأراد مراجعة زوجته . 215

مسألة أخرى مشابهة للمسألة السابقة . 215
عمن تخاصم مع والده فحلف لزوجته بالطلاق إن لم تخرج قتلها . 215
من حلف بالطلاق أن يحج فأخذه أحد ألأولياء خلال أربعة أيام، هل يجزئه ذلك 216
من حلف لزوجته ما تبيتين في هذه الدار ثم باتت . 217
حلف أخوها ألا يزوجها ابن عمها حتى يطلق زوجاته . 217
حلف ألا يتسرى عليها من مصر وضواحيها فتسرى من خارجها . 217
من حلف بالطلاق على عدم فعل شيء اتهم به . 218
حلف بالطلاق لزوجته أن يشتري لها ثوبا وحنت وله زوجتان . 218
حلف بالطلاق أن يشكوه للقاضي اليوم ، ثم خاف من الوالي . 218
من حلف على رد القرض بدون فوائد ربوية مخالفا لاتفاقه مع المقرض . 219
هل يصدق في إنكاره للطلاق إذا كان مريضا في حالة هذيان . 219
حلف ألا يصالحها إلا بعد دعوى عند القاضي الشافعي ولكنه خاطبها بالرسائل . 219

من قال : إن تزوجت بفلانة أو بغيرها في إسكندرية فهي طالق وتزوج
في رشيد وحضر إلى إسكندرية . 220
تعليق المؤلف على المسألة . 220
من حلف بالطلاق أن تأخذ أمه ثوب زوجته فردته لها بعد ستة أشهر . 220
من قال لزوجته علي الطلاق ثلاثا إن دخلت دار فلان تكوني طالقا . 221
من حلف إن النبي صلى الله عليه وسلم يعلم نيات أمته ، أو على زوجته بالا تخرج . 221
مسألة من حلف على زوجته ألا تخرج إلا بإذنه . 222
مراجعة الزوجة بعد طلاقها وولادتها . 222
من حلف بالطلاق على ما لا يمكن الاطلاع عليه . 222
يجوز للإنسان أن يعمل بغير المشهور في خاصة نفسه 222
من قال لزوجته إن طلبت الصلح مني فهي طالق . 223
من اتهم مع أخيه بالسرقة فحلف بالطلاق بنفيها عنه وعن أخيه . 223
من حلف بالطلاق الثلاث لا يساكن عمه وخرجت زوجته فقط ثم عادت إليه . 223

حلف بالطلاق إنه يتزوج على زوجته ومضت مدة طويلة ولم يفعل . 223
من حلف على أكل طعام فلان ثم أكله ووقع الطلاق هل يأكل ثانيا . 224
من حلف ألا يتكلم في يومه ثم قرأ القرآن ودعا الله . 224
من قال لزوجته أنت طالق إلا أن يشاء الله . 224
ذمي طلق زوجته بالثلاث وترافعا لقاضي المسلمين . 224
المطلقة ثلاثا هل يحللها لزوجها الأول زواجها من مجبوب الذكر والخصيتين . 225
ذمي طلق زوجته بالثلاث ،أو يطلق وإنما أراد التفرقة ورفع الأمر لقاضي المسلمين 225
من قال : يا عمرة أنت طالق أو يا حفصة له التخيير بينهما . 225
عمن طلق زوجته فسئل عن عدد الطلقات ، فقال : ثلاث وسبعين ومائة وألف . 226
من تشاجر مع زوجته فذهبت لبيت أهلها فأكرهوه على الطلاق وزوجوه افي العدة . 226
من تشاجر مع زوجته فأرادت الذهاب إلى أهلها فأخذ منها أشياءها وحلف بالطلاق على الإنكار 226
من طلق زوجته طلقتين ثم تزوجت بأخر وطلقها ، فأعادها الأول هل يملك عليها ثلاث طلقات. 227
عمن علق طلاق زوجته على نقود و لم يحصل إلا على جزء منها . 227
من أخطأ في عدد الطلقات بناء على خبر أجنبي . 227
عمن طلق زوجته بدون بينة ثم قامت عليه ، فقال إنه سكران بالحشيش . 228
من أكره على طلقة واحدة فطلق زوجته ثلاثا . 228
المرأة المعلق طلاقها على أفعال زوجها هل لها أن تسقط ذلك عنه . 228
عمن حصل له غيظ شديد فطلق جميع زوجاته ثم عين واحدة منهن . 229
من طلبت الطلاق واشترط عليها الزوج تحمل الرضاع 229
من تشاجر مع زوجته عند حاكم فأشتد غيظه وطلق ثلاثا . 229
من يقول لزوجته : أنت ممسوحة. 230
من نوى في نفسه أن يطلق زوجته ، أو طلقها أثناء مرضه . 230
من قال لزوجته أنت طالق طلقة تملكين بها نفسك . 230
من كتب طلاق زوجته في كتاب و لم يرسله و لم يتلفظ به . 230

من حلف بالطلاق على امرأة قبل أن يتزوجها على غير التعليق لاشيء عليه . 231
من قال لزوجته أنت طالق كلما حليتي حرمتي . 231
من حلف لزوجته إنه لا ينام خارج المنزل ولا يرد عليها مطلقة . 231
إذا أبرأته عن شيء فطلقها يكون الطلاق بائنا . 231
حكم من قال لزوجته : خليتك. 231
من قال لزوجته أنت ما تسوي الخرء في رجلي 232
من طلق زوجته لدي حاكم مالكي وأراد إسقاط النفقة أو المتعة 232
من طلق زوجته عند حاكم شرعي فأرادت أن تدعي لدى حاكم شافعي 232
حكم الطلاق واليمين والعتاق إذا تمت في حال الغضب 233
الطلاق في حالة الغضب كالطلاق في حالة الحيض 234
من طلق زوجته ثم راجعها ثم أوقع عليها طلاق الثلاث 234
من قال لزوجته أبرأت ذمتك قاصدا بذلك الطلاق 235
من قال زوجتي مطلقة ، ثم أضاف بالثلاث 235
من قالت : طلقت نفسي ثلاثا 235
من استعمل الحيلة في المخالعة لإسقاط نفقة العدة 236
من طلق زوجته بسبب تهمة ثم تبين له عدم صحتها 237
من استند في طلاق زوجته على فتوى خاطئة 238
سؤال أخر حول المسألة السابقة 238
من اتهم زوجته بسرقة فأوقع عليها الطلاق الثلاث بكلمة واحدة 239
من قال : زوجته طالق إن خرجت ، فأخبرها أخوها بطلاقها فخرجت معه 240
كيف تعمل بينة السماع في الطلاق وشروطها المعتبرة 241
الشروط اللازمة لشهادة السماع وأوصافها المعتبرة 242
السكوت عن الشيء إقرار له أو أذن بفعله 243
خرج حاجا ثم قام أخوه بخلعها وتزوجت من أخر بلا موجب وقدم الزوج الأول 244
عمن حلف بالحرام وحنث وتكرر ذلك منه مرارا والزوجة في عصمته 245

من قال إن زوجته خليتها وتركتها وسددت بها باب جنهم 246
لفظ خليت ، من الكلمات المرادفة للطلاق 246
تذييله : شرح المفتي لأسانيده في الفتوى 246
حكم اللفظ يدخل في القضاء بالعرف والعادة 248
عمن حلف بالطلاق ليقتلن شريكه ثم تبين له أن شريكه على حق 248
تذييله : بساط اليمين هو السبب الذي دار عليه اليمين 249
تقدم النية على البساط في الفتوى ، ويقدم البساط في القضاء 249
توقف البساط على بينة ، ويجب الحلف عليه 250
أذا قال لها : أنت برية ، أو بنت ، أو أنت خلية 250
من حلف بطلاق لا يعطي مغرما فأكره على إعطائه 251
من طلق زوجته فطلبت منه الأخرى تحريمها 251
الطلاق باللفظ الصريح فإن كان بالكناية فيحتاج إلى قصد 252
يرجع في تفسير اللفظ الذي حلف به الي عرف البلاد 252
تفسير اللفظ في القضاء يرجع إلى عرف المطلق وفي الفتوى للعرف والنية 252
طلاق شارب الخمر ولا يدري عدد الطلقات 253
من يطلق عن الصغير أو المحجور أو الموصى عليه 253
لا يقع الطلاق إلا بعد الزواج أو يكون معلقا عليه 253
ليس كل لفظ بالتحريم يحمل على الطلاق 254
لا تباح الفروج بالشك 254
حكم من قال لزوجته : أنت على ذمة روحك مع الخلع ، تكون طلقة بائنة 254
قول الزوج لزوجته : أنت على ذمة روحك : تعني طلقة بائنة 255
تحليل المطلقة ثلاثا لزوجها السابق هل يتم بالعقد لآخر أو يشترط الوطء معه 255
من حلف بالطلاق لا يصلي ثم سجد 256
رجل حرّم زوجته وأمسكها عنده 256
من حلف بالحرام على قتل إنسان 256

تنبيه المؤلف على الخلاف في الفتوى 257
من استند في طلاق زوجته على فتوى خاطئة 257
يفرق بين المعذور ومن كان دأبه الحلف بأيمان الطلاق 257
أذا شك المطلق في عدد الطلقات تكون ثلاثا ويصدق أن تذكر في العدة 258
من حلف لزوجته ألا تخرج بدون أذنه ثم أذن لها لزيارة موضع فخرجت منه إلى أخر 258
مخالعة الزوجة للقيام بالعمل المحلوف عليه ثم ردها بعد ذلك 259
من قال لزوجته : هي حرام عليّ إلي غاير ، ثم قال حرام عليّ كأمي أو أختي 260
عمن أوقع طلقة بائنة على زوجته في البادية ثم عقد عليها أثناء الحمل 261
رجل طلق زوجته خلعا ثم مشى ورجع وقال : هي طالق أربعين 262
من قال لزوجته أنت خلية ثم بعد زمن أردفها بأكثر من الثلاث 262
رجل حلف ألا يزوج ابنته ، ثم رضى بذلك فيخالع زوجته ويزوج ابنته
ثم يراجع الزوجة 263
من قال لزوجته أنت خلية ، أو أنت على ذمة روحك 263
من طلق زوجته طلاقا رجعيا هل يراجعها قبل الاستبراء 263
من طلق امرأته طلقة بائنة ثم قلد الشافعي واعتبرها رجعية 264
حكم الحاكم لا يحل الحرام محمول على حكم ينقض أو حكم له ظاهر يخالف باطنه 265
المبثوثة إذا عقد عليها ولد دون البلوغ لتحليلها لزوجها وهي المسألة الملفقة 265
المسألة الملفقة ، وهي نفس المسألة السابقة 266
من أقام شاهدي زور على نكاح امرأة وحكم القاضي بصحته 266
تأكيد أخر على صحة المسألة الملفقة 267
مسألة من طلق زوجته طلقتين وأراد مراجعتها 267
مسألة من طلق زوجته طلقة ثم أردف بالثلاث 267
مسألة في الخلع وعليها استطراد و تعليقات 267
تنبيه : على لفظ الطلاق في حالة الخلع 268
نقد لاذع لكاتب الفتوى السابقة 270

عمن اشترط عليه في عقد النكاح إن رد مطلقته تكون الثانية خارجة بصداقها 271
من قال : الذي يحرم على المسلمين يحرم عليّ ، أو الحلال عليّ حرام 271
من قال لزوجته أنت على ذمة روحك 271
مسألة حول الفرقة بالملاعنة واعتبارها فسخا بغير طلاق 272
رجل تزوج امرأة و لم يدخل بها وظهر بها حمل 274
مسألة من تزوجت وأتت بولد بعد ستة أشهر فأكثر 274
مسألة من أتت بولد بعد حمل دام خمسة أشهر وأربعة وعشرين يوما 275
من قالت إن عدتي انقضت وهي ليست كذلك 275
من أتت ببنت لستة أشهر إلا ست ليال فاستلحقها الزوج الأول وكذلك الثاني 275
نساء البوادي يقدمن إلى الحاضرة زمن المسغبة ويدعين انقضاء العدة 276
إذا سمع لزوجته تقول لابنها : يا ولد القحبة ، هل يجب عليها استبراء 277
امرأة مات حملها وتعذر نزوله ، هل يمنع عليها الزواج مرة أخرى ؟ 277
من تزوج امرأة في عدتها جهلا أو عمدا 277
من توفى عن زوجات فعدتهن تختلف باختلاف وضعهن 278
من وطئ زوجته في الطلاق الرجعي أو عقد على امرأة في عدة طلقها أو وفاة زوجها 278
من وطيء امرأة في عدة وفاة فحكم القاضي بالتفريق والتحريم 278
من تزوج امرأة بعد ثلاثة أطهار فولدت لستة أشهر 279
شرح قول الشيخ خليل : وإن أقر بطلاق متقدم ، وفيه بحث مطول 279
مسألة من بلغها موت زوجها متى تبدأ في احتساب عدتها 280
تنبيهات : حول ما قيل في عدة من أخبرت بموت زوجها 281
امرأة نكحت في العدة ودخل بها ثم ظهر بها حمل لمن يكون 282
شرح لقول الشيخ خليل : وتأبد تحريمها بوطئ وإن بشبهة 283
تتمة حالات التحريم التي يشملها قول الشيخ الخليل 283
تنبيهات : على المسألة الســـابقة 284
من حلف يمينا بالطلاق هل يلزم زوجهاالاستبراء بعد أن تبين صدق قوله 285

يحرم في زمن الاستبراء الاستمتاع والعقد 285
إذا زنت الزوجة فلا يطأها الزوج حتى تضع 286
الحامل من زوجها إذا وطئت غصبا لا بأس أن يطأها زوجها 286
معنى قول الرسالة : وعدة المستحاضة والأمة سنة 287
معنى عدة المرأة ثلاثة قروء 287
عادة لباس الأبيض للمرأة المتوفى عنها زوجها والتي بها حمل مستكن 287
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، هل عليهن عدة 287
مسألة من تزوج امرأة في عدة استبرائها 288
عمن تزوج امرأة في عدتها ووطئها فيه 288

كتاب المفقود والغائب والمعسر بالنفقة

تنبيه المؤلف على مسائل سابقة 288
زوجة الأسير أو المفقود تطلب الطلاق لعدم النفقة أو خوفا من الزنا 289
مسألة المجبوب الذي وطيء مرة واحدة فقط 289
جواب أخر في المسألة وعليه تعليقات فقهاء ليبيا 291
تعليقات بعض الفقهاء على المسألة 291
حقيقة المفقود شرعا والأحكام المتعلقة به 292
إثبات الغياب والزوجية من الزوجة التي تدعي الغياب 292
المفقود الذي لا يدرى موضعه 293
زوج غاب للشام وأرسل لزوجته مكتوبا ، وأخر غاب لبلاد الروم ، وجهل أمره 294
قاض طلق امرأة الغائب قبل الأعذار إليه 294
تعليق المؤلف على المسألة 294
زوج غاب ثلاث سنوات فطلبت الزوجة من القاضي فسخ نكاحها 295
امرأة غاب عنها زوجها وترك لها جميع لوازمها هل لها طلب الطلاق لعدم الوطيء 295
سافر قبل الدخول وترك لها ما يكفيها فرفعت أمرها للقاضي بعدم النفقة 296
طلبت الطلاق للغياب وعدم النفقة ، ثم أبلغت بافتداء زوجها من الأسر 297

غاب عنها زوجها فطلقت ثم عاد الزوج فطالبته بنفقة أولاده 297
تذييله : تعليق المفتي وذكر أسانيد فتواه 298
إجراءات فرض النفقة لزوجة الغائب 298
ما جرى به العمل في تونس يقوم الشهود مقام القاضي للضرورة 299
النازلة المسؤول عنها وقعت في تونس 300
إذا اختلف الزوجان في نفقة الصغار عند قدوم الزوج الغائب 300
تعليق المؤلف على الفتاوى السابقة وتوجيه أقوالها 300
سافر زوجها بنفقتها ، فطلقها القاضي ثم تزوجت وولدت وحضر زوجها الأول 301
تعليق الشيخ الزرقاني على المسألة 301
طلقت نفسها للغياب والنفقة ثم حكم لها وتزوجت وشهد آخرون بنقض بينتهما 302
حكم المفقود ومصير أمواله وزوجته 302
لزوجة الغائب ترفع أمرها للقاضي فيفرض لها النفقة في أموال الغائب 303
لزوجة الغائب بدون نفقة أن تطلب فسخ النكاح دخل بها أم لم يدخل 303
من فقد في سفينة بالبحر يحكم بموته إن تحقق وليس له حكم المفقود 303
لمن تضررت من غيبة زوجها وأثبتت ذلك للقاضي أن يسمع لها بفسخ نكاحها 304
ما يجب القيام به في دعوى الطلاق للغيبة من إجراءات ومرافعات 304
من أخبرت بموت زوجها فتزوجت بغيره وأنجبت أولادا ثم مات زوجها وظهر الأول 305
لزوجة المفقود والأسير أن ترفع أمرها للحاكم إذا تضررت من غياب زوجها 305
الزوجة القاصر إذا غاب عنها زوجها ورفعت أمرها للحاكم يحلف عنها وليها 305
النفقة للزوجة المدخول بها أو التي دعت إلى الدخول عند غياب الزوج 306
لا تطلق زوجة الغائب بشأن النفقة إلا المدخول بها أو التي دعته للدخول 306
تطلق زوجة الغائب بعسر النفقة سواء المدخول بها أم لا 306
يفرق بين السفر للغزو أو لسبب أخر عند طلب الزوجة الطلاق للغياب 307
ينفق على زوجة المفقود من ماله حتى يعلم بموته ، أو يحكم بها 307
من حكم لها بالطلاق وتزوجت دون مراعاة الشروط ثم مات الزوج وخلف أولادا 308

تعليق المؤلف على المسألة 308

كتاب النفقات

من أنفق على ربيبه هل يجوز للزوج أو الأم أن ترجع عليه 308
رأي يفيد برجوع الزوج على ربيبه إذا أنفق عليه 309
إشادة الشيخ يحيى الشاوي بالشيخ محمد بن مقيل 310
تعليق الشيخ محمد الصالح الحضيري على الفتوى 311
مراجعة الشيخ محمد بن مقيل ، وهو السائل للشيخ يحيى الشاوي 311
فيمن التزم بالإنفاق على ربيبه 311
من تطوع في عقد الصداق بالنفقة على أولاد زوجته 312
زوجان أنفقا على ربيبة موسرة وبعد وفاتها طلبا ما أنفقاه عليها 312
إن أنفقت المرأة على زوجها فلها الرجوع إلا أن يرى ذلك صلة أو ضيافة 313
من جهز ابنة صغيرة في حجره لها أصل مال صار لها من ميراثها 313
رجل تزوج امرأة لها أولاد طلبهم بالنفقة بعد بلوغهم 314
إذا ازدحم حقان على المال فإن أقواهما مقدم على الآخر 314
رضى الغرماء للمدين بتفويت ماله لا يسقط حقهم 314
حاصل القول في مسألة الربيب يعتمد على قرائن الأحوال 316
فرع : الأحكام تبنى على اعتبار العوائد فيراعى أعراف البلدان والأزمان 316
غاب عنها زوجها فأنفق عليها أخوها بنية الرجوع فادعى الزوج أنه طلقها 316
للمنفق على الصغير بنية الرجوع وللصغير مال يجوز الرجوع عليه بعد اليمين 317
إذا ادعى الجد لأم والأب الإنفاق وكسوة الصغير فالقول للأب بشهادة العرف 317
الدعوى إذا كذبتها العادة فهي مرفوضة 318
تذييل : قاعدة كل دعوى يصدقها الشرع إنما يصدق مدعيها ما لم يكذبه العرف 318
إذا كان الزوج حاضرا في النفقة فالعرف يشهد له 319
إذا كانت الزوجة مطلقة فالقول قولها في نفقة الابن إذا كان في كفالتها 319
البواعث على وجوب الأخذ بقول الأب 320

رجل انفق علي ابنته وجعل لها شوارا وزجها بنية الرجوع عليها ولها ربع ورثته 320
تذييله : بيان أسانيد الفتوى وشروط إلزام المنفق عليه برد القيمة 321
سافر الزوج وكلف ذميا يعطيها درهما إن احتاجت ، إلا إنها غادرت بيت الزوجية 322
إذا تولى النفقة على الأيتام غير الوصي فلا يصدق فيما أنفقه إلا ببينة 323
وجوب البينة على غير الوصي هو القول المشهور في المذهب 323
من كان بيده يتيم بدون وصاية عليه وله مال يرفع أمره للحاكم 323
الأقوال الثلاثة في إثبات قيام الوصي بالنفقة 324
من تعهدت بنفقة ابنها اليتيم مدة معلومة ، ثم افتقرت قبل تمام المدة 325
من طالعت زوجها بإسقاط نفقة حملها إلى حين فطام المولود 325
يفرق بين مخالعة من يضر بها الزوج أو لا يضر بها في هذه المسألة 326
هل للزوجة الامتناع عن السكن مع ضرتها وأقارب زوجها؟ 326
من أنفق على والدته على أن يرجع عليها في مالها بموافقته 326
من أنفقت على ولدها بنية الرجوع في منابه من والده والدين مقدم على الميراث 326
أنفق على ابن أخ زوجته ونسجت له زوجته عباءة ، له المطالبة بما أنفق 327
زوجة تعهد أخوها بالإنفاق عليها دون الرجوع و لم ينفق وأنفقت هي على نفسها 327
مكثت عند أخوتها ينفقون عليها وطالبوا الزوج فادعى امتناعها من البيت 328

كتاب الرضا ع

حديث الإمام البخاري حول شهادة المرأة محمول على الاستحسان والاحتياط 328
الإمام أحمد أخذ بشهادة امرأة واحدة في الرضاع مع يمينها 329
الحديث يدل على حرص الصحابة على طلب العلم 329
تحسر على ما كان في عهد صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم 329
تأسف على ما يدور في زمان المفتي من فساد الناس 330
من خطب بنتا فشهدت امرأة بأنه رضع معها فلا تقبل شهادتها إلا للتنزه وقبل العقد 330
تذييل : شهادة المرأة الواحدة بالرضاع إذا كان فاشيا 331

التنبيه على قول المدونة وطلب المفتي أن تحدد المصادر بدقة 331
شهادة الأم بأنها أرضعتهما أو أم الاثنين 332
شهادة الأم في الرضاع لا تقبل قبل الخطبة أو بعدها 332
للمرأة أن ترضع ولدها بعد العامين وإن كان قويا 332

كتاب الحضانة

من شرط الحضانة كفاية الحاضنة وحرز المكان للبنت والولد 333
لا يجوز للولي غير الأب السفر بالصغير حين يخاف عليه الضياع 333
الحضانة من حق الأم ولو كانت كافرة بشرط سلامة الحرز 333
مسألة الأم تتزوج بأجنبي عن المحضون هل تسقط حضانتها ؟ 334
العداوة بين أب المحضون أو أمه وبين الحاضنة تسقط الحضانة 334
الخصومة عداوة في قول الإمام مالك 334
إذا خاصم المحجور وصيه يصبح عدوا تنزع عنه الوصية 335
الحضانة للأم فإن تزوجت آلت لأمها ، وولاية المال للوصي أو المقدم عليهم 335

تم فهرس المجلد الثاني ويليه المجلد الثالث

فهرس المجلد الثالث

كتاب البيوع 1

طريقه الكيل الشرعي لما يباع بالكيل ، الويبة أو المد 1

حكم بيع الجائح و تصرفه في ماله 2

تحريم الفتوى من الكتب غير المشهورة ومن حواشي الكتب والكتب الحديثة إلا المعتمدة على مصادر 3

بعض الكتب التي لا تجوز منها الفتوى 4

النهي الوارد في الحديث عن بيع الأرضي 4

بيع و شراء اللحم جزافا 4

مسألة أخرى حول بيع اللحم جزافا 6

معنى الوجه الرابع من بيع الحصاة 7

منع من اشترك مع جماعة في شاة لاقتسام لحمها من شراء الجلد و الإسقاط 8

مسألة أخرى حول اشتراك مجموعة في توزيع لحم الشاة و إسقاطها 9
جواب أخر في مسألة الشاة التي يشترك فيها مجموعة من الناس 9
شراء اللحم من الجزار على الرؤية والوزن 9
بيع المجهول بالغبن أو بالغلط هل يرد أو لا ؟ 12
مقدار الغبن الذي يجوز به الرد 13
من أجبر على البيع لا يلزمه 13
بيع المكره 13
بيع الضغوط 14
نوع من بيع المضغوط 14
الأسباب التي يتولد فيها الإكراه في المعاملات 15
لها صداق على زوجها المتوفى فاعطى لها عقار مقابل ذلك دون عرض الأمر على القاضي 15
بيع الفضولي والبيع عن الغائب بوكالة وحكم الغلة فيهما 16
بيع الام أملاك أطفالها إذا كانت تقوم عليهم 17
بيع ملك الغير موقوف على رضا المالك 17
من كان بالمجلس وتم بيع ملكه وهو ساكت لم يتكلم 17
مسألة في السمسرة بين الناس بدون أجر والحيازة المانعة من سماع الدعوى 18
مسألة من سكت عن بيع ملكه وهو عالم ساكت 19
لايجوز بيع الفضولي إذا كان المشتري عالما بانه ليس المالك 19
المتبايعان محمولان على المعرفة حتى يثبت الجهل ، ولايرد بالغبن إذا فات المبيع 20
يجوز البيع للصغير إذا قبض المبيع أو قبله عنه وليه وله وحده إجازة ذلك من عدمه 20
يشترط في الشاهد على الوثيقة أن يشهد بمعرفة التصرف

المشهود عليه 21
كيفية الإشهاد في وثائق المعاملات 21
مسألة بيع الصفقة في الدار التي خلفها الفقيه أحمد المقري 22
بيع مالم ينقسم صفقة يكون بإذن القاضي عند وجود الغياب 23
عرصة بيعت صفقة من أحد الشركاء ويشاركه البقية في
إجاره البيع إلا امرأة 24
جواب القاضي محمد بن سودة في المسألة 25
حكم الغلة أثناء بيع الصفقة 25
إجابة الشيخ عبد القادر الفاسي على مسألة الصفقة 26
معنى الصفقة لغة و اصطلاحا ، وأحكامها ، وشروطها 27
الفرق بين الصفقة و الشفعة 29
أحكام بيع الثنيا 31
حكم الغلة في بيع الثنيا 32
مسألة تطوع المشتري بالرد بعد تمام البيع 33
مسألة من اشترى زيتونات على أن يردها البائع بعد سنتين
أذا أحضرله الثمن ، أي بيع مع الإقالة 34
مسألة في عيوب الدواب والحيوان ومتى يتم الرد بها ؟
وهل يؤخذ بشهادة البياطرة في ذلك ؟ 35
مدة الرد بالعيب في الدواب والحيوان 36
شهادة الأطباء البياطرة في علة الحيوان 37
الأمة أدعت الحرية بعد بيعها فحكم بفسخ الشراء و رد الثمن 37
توقف الأمة التي ادعت الحرية إلى أن تقيم البينة عليها 38
تأثير العيوب التي تصيب الإبل في ردها بعد البيع 38
بعض الامراض التي تصيب الإبل وعلاماتها ، و هل تعتبر
من العيوب أم لا ؟ 39

مسألة في رد الفرس بعيب الحران وفواته بمضي المدة 40
خادم ظهر بها حب بعد البيع فطلب المشتري ردها فأبى البائع 41
تذييل (ذكر بعض العيوب التي يتم بها الرد وسندها من الفقه) 42
من اشترى على البراءة ثم ظهر في المبيع عيبا او استحق المبيع 42
إجابة أخرى على نفس المسألة 43
تذييل (المرجع بالدرك يشمل الاستحقاق و العيوب التى لم يبرأ منها 43
مسألة الدار متصلة بأروى بعد البيع أدعى أنها غير داخلة في البيع 44
خراب بيع لشخص بنى عليه دارا وتحت جزء منها ماجل وقع النزاع عليه بين رب الدار و المشتري الأخير 44
تذييل (شرح قاعدة لا يملك المشتري إلا ما ملكه البائع و انطباقها على المسألة 46
تدخل في البيع كل متعلقات الشيء المبيع إذا كانت ظاهرة 46
شرح قاعدة الحيازة وهى من بيع ملكه وهو حاضر عالم فلا قيام له إذا سكت مدة 47
عدم علم البائع بما يوجد في الشيء المبيع لا يقبل منه نقض البيع 47
اختلاف الفقهاء في مسألة من باع شيئاء وله ملحقات لم تذكر في وقت البيع 48
بيان عدم دخول المسألة تحت رأي ابن رشد لعلم المتبايعين بالماجل قبل البيع 49
بيع الوكيل لنفسه غير جائز وللموكل الفسخ أو الرجوع عليه 50
تذييل (متى يجوز للوكيل البيع الى من يتهم فيه إذا كان بدون محاباة) 50
مسألة الغبن في بيع الوكيل 51
الوقت المعتبر في الغبن ومقداره وحق المغبون في ذلك 51
باع أمة وترك ابنتها في يده وهي صغيرة 52

يجوز بيع السلاح لمن لا يقتل به من يحرم قتله 52
مسألة من باع حصته في فدان مشترك مع اخته ، هل تبيع حصتها بنفس الثمن 52
مسألة التفاضل في بيع الأرض مع التعويض بالماء 53
حكم المعاملة مع الصبيان في بيع الأشياء قليلة القيمة 53
مسألة التعامل مع المرأة 54
مسألة وضع سعرين للبيع باختلاف أجل السداد 54
البيع على أن يتم تحديد سعر البضاعة من ثلاثة اشخاص آخرين 54
البيع على قبض جرء من الثمن وباقيه مؤجلا الى حين الدراس 55
تعليق المؤلف على المسألة 56
مسألة التسعير في الأسواق مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أبى أن يسعر 56
لا يسعر على جالب البضاعة للسوق ، ويجوز على تجار السوق 57
كيفية التسعير على تجار السوق 57
وثيقة أبراء جازية علي الترهوني لأمها عائشة بنت سالم في حصتها 58
تعليق الشيخ عظوم علي الإبراء وما وقع فيه من خلل 58
تعليق المؤلف على مانقله حول مسألة الإبراء 60
من إشترى دارا أو نخلتين و اشترط على البائع أداء وظيفها 60
إذا أبرم عقد البيع بعد رؤية المبيع فلا يجوز تأخير القبض 61
أذا باع واشترط أنه في حالة عدم الدفع لا يكون بيعا 61
اتحاد واختلاف بعض أنواع الحبوب و الخضروات وحكمها في الزكاة 61
مسألة من اشترة شيئا بدون رؤية ولا وزن 62
مسألة من باع سلعة بذهب مطبوع الى اجل على أن يأخذ التبر 63
مسألة بيع البرسيم بالطعام الى وقت المجاعة 63

مسألة بيع خصي الغنم والابل والبقر بالطعام لأجل 63
مسألة بيع البهيمة الشارفة بالطعام أو استبدالها بأخرى صغيرة 64
مسألة بيع دابة بدواب الى اجل أو استبدالها بدابة مثلها 64
مسألة تبديل البهائم محرمة الأكل ومباحة الأكل 64
مسألة الزرع تنهبه اللصوص ويخلطونه ويرد دون منه شيئا الى أربابه 64
مسألة تبديل الدقيق بالشعير و الخبز بالدقيق 65
مسألة الزرع الأخضر لأكل الدواب هل يباع بالطعام 65
سلف الجيران للخميرة وردها بدون تحر ولا وزن 65
حكم بيع ملح الطعام 66
مبادلة الطعام بالطعام للتاجر القادم به من مكان آخر 66
بيع الطعام بالطعام بدون إحضاره 67
مسألة جماعة اشتروا ثورا لتوزيع لحمه فيمابينهم اراد جار
هم الدخول معهم 67
مسألة بيع النوى بالطعام الى اجل ، وبيع الطعامين بدون حضورهما 67
مسألة من اشترى شيئا ودفع ثمنه ، ولم يقبضه حتى إلى ثمنه أو رخص 68
كتاب الصرف 68
مسألة من له دينار على أخر فدفع له دينارا ناقصا وفضة عوض النقص 68
مسألة من تصدق على سائل مع صرف النقود لديه 69
مسألة من أعطى درهما كبيرا و أخذ منه مايقابل نصفه موزنات 69
مسألة الرد في الدرهم لا ختلاف الوزن 70
مسألة من باع بقرة لجزار فذبحها و لم يسدد ثمنها ،وهل يجوز
ان يتقاضى ثمنها لحما 70
قاعدة اقتضاء اللحم من ثمن الحيوان 71
تعليق المؤلف ، وفيه جواز بيع ما يقتني من الحيوان بالطعام 71
مسألة من دفع ريالات لأخر في قراض ، وعند المحاسبة

وجد نوعا أخر من النقود	72
كيفية محاسبة العامل بالقراض بالنقد الموجود لديه	73
جواز بيع الحلي فارغا ومحشوا جرافا	74
اقتضاء الدراهم من الريال عدا دون وزن	74
مسألة من يشتري بالدوانق حتى تصل الى الدراهم	75
مسألة من تسلف دراهم كبارا ، ثم يأخذها صغارا	75
يجوز ان يأخذ رب المال عن الدنانير دراهم	76
مسألة فى رجل أخذ قرضا ، كيف يرده ؟	76
معنى الدانق و القائمة و الفرادي و الدنانير المجموعه و غيرها	78
مسائل تتعلق بالصرف و المعاملة بالنقود التي بطل العمل بها	78
حكم العامل من الدراهم التي بطل التعامل بها	80
حكم دار السكة وخلط النقود	81
الأموال المكتسبة من وجوه كثيرة بعضها جائز وبعضها غير جائز	81
مسألة وقوع المعاملة الربوية وفوائها ماذا يلزم الأنسان	82
مسألة مبادلة الريالات بالثمينات على وزن الريالات	83
حكم غش النقود أو انقاص وزنها	84
مسألة الرهط فى المدينة كانوا ينقصون الدراهم	85
مسألة المراطلة تختلف عن سبك النقود	85
حكم يقوم بتبييض النحاس ثم يخلطه بالفضة	86
مسألة عمن أدعى في معاملة الربا بعد أن دفع بعضها وخالفه الاخر	88
تذييل (توضيع وتعليق المفتى على فتواه)	89
مسألة صرف بعض العملا ت من الثمينات	91
إ ذا استوت السكة في النفاق	93
الزيادة في العدد ، أو الزيادة في الوزن	94
مسألة أن أسلفت مائة بعدد و وزن وقضاك تسعين وازنة	94

مسألة من تسلف دراهم كبار ، هل يجوز أن يأخذها صغارا 95
باب جامع لمسائل البيوع 98
مسألة في التصرف الصوري بقصد حرمان الوارث 98
تذبيله (تحليل الفتوى وبيان القرائن التي يستدل بها على التوليج) 100
معنى التوليج لغة واصطلاحا 101
مسألة من باعت لزوجها دارا وتم الاشهاد و الحوز ثم توفيت
فطلب ورثتها الثمن 103
المبيع خيار ملك البائع أو أعز ملكه 103
إثبات عدم وجود المال للولد يعني انه توليج 104
الإقرار بدين لوارث في حالتي الصحة و المرض 104
الإقرار لوارث أو غير وارث جائز في حالة الصحة 105
تلخيص القواعد في معرفة حكم الإقرار وصحته 105
مسألة بقاء شواغل المتصدق في محل الصدقة 107
قاعدة الشرط ا ختلا ل المشروط باختلاله 107
قاعدة الأ عم لا يدل على الأخص إثباتا ولا يستلزمه 107
تفسير معنى الامتراء في المسألة 108
قاعدة لبيان المدعي و المدعي عليه في الدعوى 109
مسألة تتعلق المعاوضة وبيع الصفقة 110
جواب الشيخ محمد بن سلامة في المسألة 111
جواب الشيخ أبي القاسم عظوم في المسألة 111
وذيله(توضيح الفتوى وأنها متعلقة ببيع الفضولي 111
إذا كان المستحق معينا وتلف بعضه 112
تعليق المؤلف على المسألة 112
حكم شراء العملة قبل إبطال تداولها 113
مسألة فيمن وافق على ضم قطعة ارض له ثم قام

عليه بدعون المغارسة 113
مسألة من باع نخلا ومعها فسائل 114
مسألة في حقوق المياه والتصرف فيها 114
المفتي لا يجيب على مسألة تقدم له جواب عنها 115
مسألة في بيع الأملاك التي عليها وظيف يلتزم به المشتري 116
مسائل السلم 117
مسألة من أعطى ذهب للتجارة يجوز له أن يأخذ سلعة في رأس ماله 117
مسألة دفع شاتين في شاة واحدة 117
جواز السلم في الطعام الى اجل قريب أو بعيد 117
مسألة في السلم والرهن و استغلال الشيء المرهون 118
مسألة في تصيير الأحول وغيرها من الديون 118
مسألة مالا يصح فيه المسلم فيه أصلا كالجزاف والأرض 120
مسألة من لم يستطع تسليم المسلم فيه يرد الثمن المدفوع 120
مسائل القرض 121
مسألة في حوالة الدين 121
السلف الذي يجر نفعا ، القرض و الضمان و الجاه لا يكون لغير الله 121
لا يجوز القرض والضمان لغير وجه الله 121
مسألة السلف في الطعام وتعذر رده من نفس الصنف 121
تعليق المؤلف على المسألة 122
حكم عقد السلف إذا نص فيه على رد الشيء أو قيمته 122
السلف في النقود واختلاف قيمتها 123
مسائل الرهن 123
لا يجوز رهن رقبة الحبس و يجوز رهن المنفعة 123
الفرق بين رهن المدبر و رهن الحبس 124
رهن الشيء غير الموجود إذا قبضه الراهن 124

قاعدة ما لا يباع بوجه لا يجوز رهنه ، والرقبة لا يجوز
رهنها خلاف المنفعة 125
كيفية حيازة المنفعة في حالة رهنها 127
جواز رهن الحبس قياسا لمن أجاز بيعه للضرورة 127
تعليق على من أجاز بيع الحبس بعدم وجود سند للفتوى 128
رأى المفتي في سند من أجاز بيع الحبس للضرورة 128
للراهن أن يتبع الشيء المرهون إ ذا تصرف فيه المرتهن
ويعود المشتري على بائعه 128
مسألة في كيفية بيع العقار المرهون لاستيفاء الدين وشروط ذلك 129
تذييله (إذا حكم على غائب بناء على حجج المدعي فيجب أن
يقف الغائب عليها 129
لا يباع على المرتهن إلا بأذن القاضي 130
يجب أن يسمى في عقد الدين بينة الدين وبينة القيمة 131
إستناد المدعي إلى أهل الخبرة لإثبات حقه 131
تنبيه (الشروط الواجب توافرها لبيع عقار المدين الغائب 131
كتاب الفلس 133
معنى لفظ المفلس لغة واصطلاحا 133
حكم بيع مال الغائب ومتى يجوز إفلاسه 133
الغائب غيبة بعيدة حكمه حكم المفلس 135
حد التفليس المانع من التصرف 135
مسألة طلب باقي الدائنين رد ما قضاه من الدين لبعضهم 137
ما يترك للمديان عن تلفيسه وشروط بيع الأصول التي
يملكها لسداد الدين 137
المسألة الثانية (مسألة في حقوق الدائنين فى إبطال تصرفات المدين) 138
مسألة الغلة تكون للمشتري قبل الفسخ 139

حكم تصرف من لا يعرف أن الدين أحاط بماله 140
مسألة من عليه دين ثم رهن فيه نصيبا من داره ثم ابرم
عقد بيع صوري تمسك به المرتهن 141
تذييله (بيان وتحليل أسانيد الفتوى السابقة) 142
مسألة المشتري إذا قام عليه أرباب ديون البائع الذى لم يفلس 143
تذييل (لا يجوز لمن أحاط الدين بماله التبرع ويجوز له
التصرف بعوض قبل التحجير عليه 143
إذا أفلس المشتري فللبائع الذي لم يستوف ثمن سلعته أن
يستردها أو يحاصص بها 144
الأعذار التي تمنع صاحب الدين من طلب حقه إذا وقعت قسمة
أموال المدين 145
صاحب الدين إذا حضر القسمه و لم يطالب بدينه سقط
حقه في المطالبة به 145
كتاب الحجر 146
تنبيه على مسائل سابقة و لاحقة لها علاقة بموضوع الحجر 146
مسألة في بيع المضغوط و حكم التعامل مع ناقص الأهلية أو فاقدها 146
مسألة في تصرف المحجوز عليه ، وحق الولي في إجازة
التصرف أو رده 147
للوصي إجازة بيع الموصي عليهم أو فسخ العقد ، وللموصي
عليهم بعد الرشد 149
تعليق المؤلف على المسألة 150
حكم تصرف المحجوز عليه بعد وفاة الولي أو الوصي قبل
أن يفك حجره 150
حكم تصرف السفيه بعد موت الوصي عليه 151
من ثبتت عليه ولاية بحكم أو بغير حكم فلا ينفك منها إلا بحكم 151

المشهور من المذهب في تصرف المحجوز عليه تصرفا سليما
قبل فك الحجر 152
حكم تصرف المحجوز عليه بعد وفاة وليه وصار مهملا 152
من فعل فعلا لو رفع الى القاضي لم يفعل غيره ، صح ذلك الفعل 153
تعليق المؤلف على المسألة 154
حكم السفيه إذا تصرف في ماله قبل الرشد ثم مات هل ينتقل
حق الرد أو الإجازة لورثته 154
قاعدة حمل المطلق على المقيد والعمل بها 155
تذييل (بيان الأسس والقواعد التي بنى عليها الفتوى) 155
تصرف غير الرشيد له إجازته بعد رشده 156
الأخذ بالظاهر و المفهوم من النص وشروط ذلك 157
مفهوم الحصر يدخل ضمن دليل الخطاب 158
إذا تصرف السفيه بالبيع ، فليس له قيام إذا مرت سنوات على بلوغ 158
إذا لم يجز المولى عليه التصرف حتى مات قام ورثته مقامه
في الإجازه أو الرد 159
الحجر مانع من سقوط المحجوز بسكوته أو بحوزه عنه ولو
طالت المدة 160
تعليق المؤلف على المسألة 160
مسألة البنت السفيهة التي يمض على زواجها سنة وحكم تصرفاتها 160
تعليق المؤلف على المسألة 161
إذا بلغ الشريك القاصر ، هل يجوز له الأخذ بالشفعة ؟ 161
من كان محجورا وأصبح يتصرف كالعقلاء والرشداء
فيكون مسؤولا عن أعماله 162
حكم المحجور عليه يتصرف فإذا طولب بحق أدعى عدم الرشد 162
يتوجب الضمان على الوصي الذي يترك محجوره

يتصرف وهو ساكت 163
قاعدة ضمان المتسبب ، وما لزم الأعم لزم أخصه 163
سكوت الوصي عن تصرفات محجوره إذنا له بالتصرف 164
شراء الولي مال القاصر لنفسه لا يجوز لأنه كالوكيل 164
قسمة بين ورثة بينهم محاجير تمت بدون إذن القاضي ثم استحق
احد العقارات 165
تعليق المؤلف على المسألة 166
ما يجوز اكله من طعام الأيتام أو التبرع به من مالهم 166
متى تسقط الدعوى واليمين عن القاصر 167
هل يملك المشرف على الوصي توكيل الغير بالخصام
عن مال الموصي عليهم مع وجود الوصي 167
جواب الشيخ أحمد المسراتي في المسألة 167
جواب الشيخ إبي القاسم عظوم في المسألة 168
تذييل (بيان أسانيد الفتوى و الأحكام التي اعتمدت عليها) 168
مسألة من دفع الى رجلين مالا لدفعه لآخر وأن يشهدوا عليه فأنكر 169
تعليق المؤلف على المسألة 170
مسألة من أوصي على أولاده وله مال وضع ببلد أخرى ثم مات 170
تذييل (تفصيل الفتوى وبيان أسانيدها الشرعية) 172
مسألة من أوصي بعتق نسمة تشترى وتعتق و لم يسم ثمنا 173
مسألة من أوصي بالحج فقام الوصي باستئجار صبي أو عبد لذلك 173
حكم الوصي إذا أخطأ في توزيع الوصية هل يضمن أولا 174
مسألة تشوير اليتيمه على والدها ثم تلفها وطرؤ دين على الأب 175
قاعدة المجتهد يخطئ ويعذر بخطأه 175
الحالات التي يضمن فيها الوصي عن القاصرفي ضياع ماله 176
مسألة فيمن أوصي بالحج ونفدت وصيته ثم استحقت رقبته 177

مسألة من أوصي بشراء رقبة وعتقها الأولى أن تكون من قرابته 177
فيمن أوصي يعتق رقبة دون بيان السبب ، أو أعتق رقبة نصرانية 177
رد الرهن إذا اشترط في بيع فاسد 179
مسألة يتيمة مهملة لها حصة في سانية بيعت بإذن القاضي 180
تذييل (شرح الفتوى وبيان طريقة المناداة في بيع الربع على اليتيم 180
إذا أمن الغبن فلا لزوم للمناداة في بيع ربع اليتيم 181
مسألة من مات وترك ربعا وطلبت الزوجة مهرها فسلم لها
بدون تقرير ولا حكم حاكم 181
الأسباب التي تبيح بيع عقار اليتيم 182
قاعدة لا يحكم القاضي بعلمه دون بينة على ما ثبت عنده 182
الحالات التي يجوز فيها للوصي بيع عقار اليتيم 183
متى يجوز لليتيم أن يقوم إذا بيع عقاره قبل رشده 184
شروط أخرى يجب توفرها عند بيع عقاره اليتيم 184
مسألة من تصدق بعقار ومعه شركاء ، ينفذ التصرف فيما يملك فقط 185
تذييل (بيان أسانيد الفتوى وقواعدها) 185
تعريف الموهوب من كتاب الشامل 186
مسألة بيع الأخ مالا مشتركا بينه وبين أخته 186
حكم تصرف الولي في مال الابن بلا عوض 186
مسألة الزوجة تصدقت على أبيها بخلخال ، هل للزوج رد الصدقة ؟ 187
تذييل (بيان أسانيد الفتوى وتفسير أحكامها) 188
ضمان الزوجة المحجور عليها ساقطإلا أن يسكت عنها الولي 188
شرح و بيان الفتوى 188
تعليق المؤلف على المسألة 189
في الوصي بأذن للصبي بالتجارة إذا كان يعقلها 189
لا يحلف الوصي لمحجوره الكبير فيما ينكره من دين يدعيه لأبيه 189

شروط بيع الحاضنة لمال المحضون من اجل نفقته 189
مسألة إذا باعت الحاضنة عقار المحضون في غير نفقته 190
هل يشترط أن يبث المشتري أن الحاضنة أنفقت المال
على المحضون أو في مصالحه ؟ 191
كتاب الصلح 192
شروط الصلح والمسائل التي يجوز فيها 192
مسألة من توفي زوجها قبل الدخول فصالحها أخو الزوج
على صداقها 192
المحجورة إذا رضيت بإسكان زوجها معها ، والاتفاق عليه 194
مسألة المرأة توفي زوجها فصالحها أخوه على شيء من مهرها 194
قاعدة في ضابط يمين السفيه 195
الإرث ثابت بين يتيمة زوجت قبل البلوغ وبين زوجها إذا
مات أحدهما قبل الفسخ 195
مسألة ميراث الزوجة إذا توفى زوجها قبل البناء 196
الحكم بالراجع أو المشهور ، والحكم بالشاذ لا يرفع به الخلاف 196
مسألة الصلح على الأحباس في الوقف المشترك 197
إجابة الشيخ أحمد المسراتي في المسألة 198
إذا كذب المشهود له في شهوده لم يعط بشهادتهم شيئا 199
إجابة الشيخ أبي القاسم عظوم على المسألة 199
تذييل (بيان مصطلح الموثق إذا أطلق ، ونقض الصلح بلا
قادح شرعي) 199
موصي له أنكره الورثة و نازعوه ثم أبرم معهم صلحا
ثم أدعى أنه خاف منهم 200
الوسائل تبع لمقاصدها وعلى قاضي الموضوع أن يحسم
الشربين الخصوم 201

الألفاظ العامة ترجع إلى الخاص ، فعمومها مقيد بخصوص فرد 201
لا يجوز الصلح على طعام في ذمة رجل بدراهم 201
كتاب الحوالة 202
أركان الحوالة وشروطها 202
حوالة المدين دائنه على مدين آخر و شروطها 202
كتاب الضمان 203
الضمن لا يطالب مع حضور المضمون موسرا 203
من تحمل بأداء دين من مال معين و لم يستطع ، هل يجب أداؤه من مال آخر ؟ 203
هل يوجب على المدعى عليه أن يقدم ضامنا أو كفيلا بمجرد دعوى المدعي 204
تذييل (بيان أسانيد الفتوى في وجوب الضامن أو الكفيل على المدعي واختلاف الرأي فيها 205
في الدعوى التي تسبقها الخلطه أو التهمة 205
مسألة من ضمن آخر في نفقة وغرم ثم أدعى المضمون الفقر يجب على الضامن الأداء 206
تذييل (أسانيد الفتوى وتفصيل القول فيها) 207
الفرق بين ضمان الوجه وضمان المال في سقوط الضمان عند فقر المضمون 207
لا يطالب الضامن إلا في غيبة الغريم أو عدمه 208
لا يطالب الضامن إن حضر غريمه مليا 208
الفرق بين ضمان المال وضمان الوجه 209
تعليق مؤلف الكتاب على الفتوى 210
لا تصح مطالبة الأخ بمال أخيه الذي معه إذا لم يكن ضامنا 210
كتاب الشركة 210

لا يجوز للشريك أن يتبرع من مال الشركة إلا فيما يتسامح فيه 210
لا يجوز للمرأة أن تتصرف بمال زوجها إلا بإذن خاص أو عام 211
ما جرت به عادة الشركاء أن يأخذ الراعي الرأس و البطن و الأكارع 211
ورثة اقتسموا المال ، ثم قيام شركة بين بعض الورثة واختلفوا
فيها بعد ذلك 211
تذييل (على الشاهد أن يؤرخ شهادته ، وإذا ما وقع في الوثيقة محو
أو ضرب) 213
تفسير معنى الأرتواك في المسألة 213
الكذب و التكذيب و التجريح لا يتجزأ 214
شركة المفاوضة 215
مسألة في توزيع حقوق المياه من الأنهار وإقامة سدود عليها 215
الأنهار العامة تكون ملكية مياهها على سبيل الانتفاع 216
من ملك على سبيل الإحياء وعجز عنه يجوز إخراجه من يده 216
لا يلزم استئذان الإمام في الانتفاع بالمياه العامة 216
مسألة في تصريف مياه المجاري وحفر الأبار السواد في الطرقات 217
مدخل مشترك لمالكين أراد أحدهما أن يجعل فيه ساقية 217
لا يمنع من أحد رفا أو كنيفا إذا ستره وغطاه 218
مسألة قرية لها مياه ومجاري في ساقية تحت الأرض 218
تذييله (من أبى على كنس قناته حتى يجري فيها ماء
جاره يلزم بذلك) 219
تحكيم العرف والعادة من أصول المذهب المالكي 220
ساقية يجري فيها ماء حمام ثم خربت فحكم بردمها فأراد
صاحب الحمام إصلاحها 221
تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة في الحكم
بإزالة الأضرار 221

مسألة فرن للفخار قديم يريد صاحبه إعادته وفيه ضرر للجيران 222
لا حق للمشتري في طلب إزالة مخالفات البناء إذا تنازل
البائع عن ذلك 222
ماجل ماء يمر تحت دار رجل باعها صاحبها فأراد المشتري
تملك الماجل 223
تعليق المؤلف على المسألة 224
الإقرار بالوديعة من غير إشهاد مقصود به التوثق 225
متى يسري إقرار الشريك على شركائه ، ومتى لايصح الإقرار 225
من أخذ من مال الورثة لسداد غرامة خاصة له 225
من حبسه الحاكم واجبره على دفع غرامة فدفعها من مال الورثة 226
دار مملوكة على الشيوع بها خراب ،على من تجب الصيانة والترميم 226
تذييل (يجبر الشريك في المال الذي لا ينقسم إذا دعى لإصلاحه
و إلا بيع عليه) 227
الأضرار التي يحدثها الجوار في تربية النحل و الحمام والدجاج 227
المسافة التي يجب تركها لمن يريد غرس النخل بينه وبين جاره
يحددها أهل الخبرة 228
منع المالك من حفر أرضه إذا كان مضرا بأرض الجار 228
حق المرور القديم لا يمكن زيادته إذا سبب ضررا للعقار
المحمل عليه 228
حكم الضرر الناتج عن فتح حانوت أمام دار الجار 229
حق المرور لا يكسب بالتقادم على أرض الجوار إذا كان بالمساهمة 230
حكم الطابية المشتركة بين أرضين أو الحائط المشترك بين بنائين 230
مسألة الطريق العام يعتدى عليه فهو بمثابة حبس عكس
الطريق الخاص 231
حكم البناء في الطريق والمشي على أرض الغير 231

الشيخ بن ناصر لا يمشي في الأرض التي لا زرع فيها أثناء إقامته في طرابلس 232
شريكان في الزرع أقسم أحدهما باليمين على الخيانة 232
تعليق المؤلف على المسألة 232
غصب المال المشاع يتحملها الشريكان أو من وقع الغصب في نصيبه 233
تقع مصيبة الغصب في الدور على الشريكين وفي الطعام على المغصوب 233
مسألة في تعيين المال المشاع من عدمه 234
المال الذي لا ينقسم لا يتعين فيه الجزء المشاع 235
من استغل الملك المشاع كله عليه أن يعوض شركاءه 235
تحديد أموال الرجل والمرأة إذا عملا سويا عن طريق أهل الخبرة 236
حكم المشاركة في تربية الحيوانات مقابل جزء من الإنتاج 236
حكم المشاركة في تربية الحيوان 236
حكم المشاركة في البهائم 237
بعض أنواع المشاركة في البهائم لا تجوز 237
حكم المشاركة في تربية النحل وشروطها 237
حكم الاستئجار على تربية النحل بجزء منها 238
قسمة خلايا النحل على الشركاء 239
حكم إعطاء خلايا النحل لمن يخدمها بجزء منها 239
بيان مكانة الشيخ أبي الحسن بن مكي 240
مسألة النحل إذا خرج من خليته واختلط بنحل أخر 240
مسألة الشريكين يهب أحدهما الأخر 240
رسالة من الشيخ ابن مقيل إلى الشيخ ابن الإمام بشأن عدم سريان الحيازة على الطرق 241

رد الشيخ ابن الإمام على رسالة الشيخ ابن مقيل 242
حكم الجار الفاسق والسارق هل يجبر علي الرحيل من الحي ؟ 242
من استغل حصة غيره دون حق فلصاحبها أن يطالب منابه فيها 242
دفع ثمن المبيع أو جزء منه من قبل الأخوة لا يدل على علاقة المشاركة 243
حكم من ساعد أباه في خدمته حتى زادت أمواله ، هل يكون شريكا له أم لا 243
حكم من ساعد والده مدة طويلة ثم انفصل عنه ويطالب بقسمة الأموال 244
مسائل شركة المزارعة 244
التنبيه على مسائل لها علاقة بالمزارعة 244
مسألة المزارعة إذا فاتت وتعذر الرد ، وحكمها قبل الفوت 245
شرط صحة المزارعة ، وهي شركة الحرث 246
خماس لم يشترط الإعانة ، وأعانه صاحب البقر ثم طلب مقابل ذلك 246
حكم الأجير الذي يعمل بيده على محراث أو بهيمة لصاحب الأرض 246
الأحكام الخاصة بمسألة الخماس واختلاف الفقهاء فيها 248
معنى قول خليل إن عقدا بلفظ الشركة لا الإجارة 248
شرط صحة شركة المزارعة 249
كتاب الايداع (الوديعة) 249
مسألة من أودع عنده ثلاثة ظروف مختومة فكتب إقرار بخطه سلمه لصاحب الوديعة 249
من أقر بوديعة دون إشهاد ، ثم مات و لم توجد 250
الفرق بين الإقرار والشهادة والدعوى 250
فرع يتعلق بالإقرار بالمجمل (أي بصورة إجمالية) 251
جواب علماء مصر على المسألة السابقة 253

جواب أحد فقهاء الأحناف في المسألة 253
جواب الشيخ محمد بن الشيخ عبد القادر الفاسي في المسألة 254
من أشهد رجلين على وثيقة ثم ماتا و المودع لديه كتب إقرار بها 254
الشهادة على خط رجل بوجود حق عليه 255
معنى التوثق في مسألة الوديعة 256
مسألة الوديعة لم يشهد عليها صاحبها 257
جواب الشيخ محمد بن مقيل في المسألة 258
إذا أشهد رجل بالوديعة توثقا لربها 258
رأي مؤلف الكتاب في المسألة 259
استحاق المودع لديه الأجرة ، حكم الاستئجار بدون مشارطة أو تعيين 259
إذا شهد العدل على إقرار المودع فيعمل بشهادته مع اليمين 260
لايجوز الاستيلاء على مال الغاصب مقابل ما غصبه من مال 261
يجوز أن يأخذ الإنسان قدر ما له المغصوب ممن غصبه 261
من وضع عنده حوائج فأدعى أنها رهن ، والمودع يقول إنها وديعة 261
تعليق المؤلف على المسألة 262
مسألة من عنده مال المتوفى وطالبه الورثة ، فقال : سلمت
المال لباشا البلاد 262
كل أمين ضيع أمانته أو غدر بها أو تعدى عليها فهو ضامن 263
السعاية بما فيه مضرة المسلم حرام 263
تذييل (ضمان المتسبب في الضرر كمن أخبر اللصوص
على مطمر رجل) 264
لا يجوز لولي الصغير هبة ماله أوصدقتة أو المحاباة فيه 265
من سعى بالوديعة الى من يصادرها ، فعليه ضمانها 266
مسألة من سلم شيئا عن طريق التهديد و الوعيد فالتسليم باطل 266
من أشهد على وديعة أو أمانة لا يبرأ منها إلا بالأداء 267

تذييل (يؤخذ المقر بإقراره ولو كان أخرسا إذا كان طائعا) 268
تسقط المطالبة بالوديعة بعد عشر سنوات 268
مسألة طول المدة ، هل ترفع الضمان ؟ 269
إثبات دفع الوديعة 270
الإشهاد عند غياب رب المال ليس كالقبض بالبينة 270
لو أدعى وارث مودع أنه رد الوديعة لربها لا يصدق بلا بينة 270
يستوجب يمين القضاء على من يدعي على الميت أو الغائب
أو اليتم .... الخ 270
القول لمالك المودعة إذا قال المودع إنها هبة 271
كتاب العارية 271
إعارة محل لصب ميزاب الماء 271
إحالة إلى مسألة في الإعارة وردت في كتاب الشهادات 272
كتاب الوكالة 272
مسألة الوكيل المفوض بالمقاسمة ، وحق الموكل في القيام
عليه عند الغبن 272
الوكالة المفوضة على الدوام غير المخصوصة تجوز بها القسمة 273
النائب عن غيره إذا باع بما لا يتغابن به الناس فبيعه مردود 273
مسألة الوكيل يمتنع من دفع ما قبضه لموكله إلى أن مات الوكيل 274
بيع الوكيل لنفسه غير جائز و يكون الخيار للموكل في
الفسخ أو التعويض 274
تذييل (يجوز بيع الوكيل و شراؤه عمن ينوب عنه
بشرط عدم المحاباة) 275
يسقط القيام بالغبن بعد سنة من حصوله ، والعبرة في
قيمته وقت العقد 276
يكون للمغبون استكمال القيمة بفوت المبيع 276

من خاصم أمام قاض ثلاث مرات ، فلا يجوز له أن يخاصم
بوكيل أمام قاض آخر 277
تذييل (بحث في صلاحية القاضي الجديد في نظر الدعوى
القديمة ، أو استئنافها لدى قاض آخر) 277
هل يجوز أن يكون الوكيل بالخصومة معاديا للخصم المقابل أم لا ؟ 278

تم فهرس المجلد الثالث و يليه المجلد الرابع

فهرس كتاب المجلد الرابع

كتاب الإقرار 1
إذا قامت البينة على المقر له فهو نافذ ، و إلا اعتبر وصية لوارث 1
الإقرار من المريض بالدين قبل الوصية بالتحبيس 1
الإقرار على الغير بالسرقة لا يعمل ومدة الحبس للمتهم بها 1
الإقرار بشيء للغير تجوز إذا كان المقر مكلفا غير محجور عليه وصدقه المقر له 2
من أقر عند احتضاره بخلاف ما اعترف به سابقا يؤخذ بإقراره 3
رجل أقر بوصية لأولاده في عقار باعه قبل الإقرار 3
يجوز للوارث المطالبة بحقه خلال المدة المقررة لسماع الدعوى 3
تعليق المؤلف على فتاوى شيوخه 4
الإقرار في حالة المرض ثم البرء منه ، ومات المقر بعد ذلك 4
مسألة من أقر لزوجته بدين في مرضه الذي أقر فيه 5
حكم من أقرت بدين على زوجها المتوفى وهي عاقلة رشيدة 5
كتاب الاستلحاق 5
مطلقة تزوجت وأتت بنبت أشهر إلا ست ليال 5

لا يفيد الإقرار في المراث بل يجب بيان القرابة ودرجتها من الميت 6
من أقر بأن فلان أخ أخي ، ويقول أحيانا إنه ليس بأخ ثم توفى 7
علاقة الإقرار بالنسب وبالميراث 8
المقصود بالمشهور هو ما رواه ابن القاسم عن مالك 9
لا ينفع الرجوع عما أقر به من حقوق للآخرين في الأموال 9
إذا اختلفت المرأتان في تعيين مولوهما عقب الولادة
10
كتاب الغصب والتعدي 10
حكم من يعطي عن طريق الحياء والحشمة ومدى توافقه مع الشرع 10
تعريف الحياء والأسباب والدوافع التي تؤدي إليه 10
حكم ما يقوم به بعض المنتمين للفقراء من تهديد أو وعيد من لم يكرمهم
أو يعطيهم 11
قرائن الأحوال يستدل على الحياء الشبيه بالغصب والحياء العادي 11
حكم من يشتري السلعة ويرعب فيها ثم يطلب من البائع تخفيض الثمن 12
ما يجوز أخذه بالصلح و ما يجوز أخذه بالأحكام 13
حكم ما يمضي من تصرف صاحب الحياء وما لا يمضي
13
هبة البنات والأخوات والعمات باطلة إذا كانت على وجه الحياء
14
يدخل في الحياء تبرئة المحضون والمنفق عليه للحاضن والمنفق 14
حكم ما يقرره شيوخ القبائل من غرامات و وظائف تخالف الشرع 14
لا تجوز العقوبة بالمال ، ولا يحل أخذه ولا أكله 15
نقل المؤلف بعض المخالفات للعقوبات الشرعية في تركيا 15
مسائل في المال المغصوب وحكم التعامل به واستغراق الذمة بالمال الحرام 16
هل المال المغصوب يكون في الغاصب أو لا يطيب له برد القيمة ؟
17

مسألة في كيفية التصرف في المال الحرام 17
حكم غلة المغصوب لمن تكون 19
إذا فات الشيء المغصوب فيكون في ذمة الغاصب 19
الجزرة إذا كان الغالب عليها الغصوب 20
استرجاع اللحم من الغاصب بعد طبخه 20
هل يعتبر الذبح تفويتا للشاة يمنع ردها أم لا بد من طبخ اللحم ؟ 21
يجوز معاملة مستغرق الذمة بالتوثق لأصحاب الأموال المغصوبة 21
مسألة من يتوسع فيه العلم يشتري لحما حراما 22
حكم أموال الظلمة والولاة ومن في معناهم 22
ما يجب علة من لديه مال الحرام في حالة التوبة وحكم الحكم التعامل معه 23
حكم الدراهم المغصوبة وكيفية التعامل بها 23
كيفية التحرز من الشراء في الأسواق 24
يجوز التعامل في المال المختلطة إذا لم توجد أمارة دالة على أنه حرام 25
حكم هبة الغاصب للشيء الموهوب أو بيعه 25
حكم شراء الغاصب للشيء الذي قام بغصبه 26
لا يجوز للغاصب أن يشتري الشيء المغصوب إلا بعد رده لصاحبه 26
مسألة الفحل المغصوب إذا ضرب في ماشية رجل 27
من غصب طعاما مشتركا مملوكا على الشيوع 28
حكم اختلاط فحول الماشية مع الأغنام المراعي 28
البهائم إذا أفسدت الزرع ، هل يجوز أن يدرس عليها ؟ 28
مسائل التعدي وموجبات الضمان 29
من امتنع عن تسليم المال لصاحبه حتى ضاع بغصب وجب عليه الضمان 29
مسألة من استعمل عبدا لغيره فأصيب بعطب ، هل يضمنه أم لا ؟ 29

من أراد الخروج من البئر ثم سقط قبل الوصول للحافة ، هل يضمنه الماسكون بالحبل 30
تعليق المؤلف على المسألة 31
حلئم الراعي إذا نحر الناقة خوفا من موتها بدون نحر 31
حكم من أوقد نارا ثم انتقلت إلى زرع قريب هل يضمن أم لا ؟ 31
متى يجب ضمان من سبب بالنار أو الماء في إفساد زرع الجوار 32
مسائل في التدليس والتغرير في البيع 32
بيع جرة مكسورة وهو عالم أن المشتري سيضع فيها زيتا 33
مسألة من اشترى زريعة فلم تنبت 34
إكراء حانوت لبيع الخمر أو لحم الخنزير كراء فاسد 34
من اكترى دابة أو ثور فكسر لمطحنة يضمن صاحبه إذا لم يعلم المكتري 34
حكم الدواب التي تتعثر في مشيتها 35
مسائل في ضمان المتسبب وما فيه من خلاف 36
تلخيص المسائل السابقة حول ضمان المتسبب 36
مسألة من اشترى زريعة صنف جيد وبعد غرسها جاء نبتها رديئا 37
رأي أخر بعدم ضمان المدلس 37
مسائل في المفاداة من اللصوص والظلمة 38
مسألة من ضرب بالسيف على رأسه فينكسر فلا يغرم المضروب ثمنه 39
مسائل الاستحقاق 40
من وجد دابته عند رجل وأراد أن يقيم البينة على أنها له ، ماذا يجب عليه 40
حكم المشتري يعلم تعدي البائع من عدمه ، وحق رب الشيء إذا باعه الفضولي فات أو لم يفت ؟ 40

مسألة استحقاق الورثة لثلث الأرض بيع ، بيع نصفها إلى الغير 41
مسألة رجل تعدى على أرض وأعطاها لأخر يزرعها ثم استحق لصاحبها 41
جواب آخر للمؤلف على نفس المسألة 42
من أشترى بعيرا ما ستحق من يده بينة معتبرة 42
إذا استحق المبيع البائع أن يخاصم المستحق وليس المشتري 42
كتاب الشفعة 43
الشريك ترك الشفعة لأجل ارتفاع ثمن الحصة المبيعة ، ثم اكتشف أنه قليل 43
تنبه المؤلف على مسائل لها علاقة بالشفعة 43
غائب لا يعرف حصته في الميراث ولما أثبته وجد شريكه باع نصيبه ،
هل له الأخذ بالشفعة 44
تذييله : (بيان شروط الأخذ بالشفعة) 44
هل تجوز الشفعة فيما لا ينقسم من الأموال 46
الوارث بالتعصيب والمشتري يدخل بنصيبه في الشفعة 46
مسألة الشفعة في مقايضة شائعة بأخرى مثلها 47
مسألة ما يدفعه الشفيع للمشتري ، هل الدراهم المذكورة في عقد البيع
أو ما دفع مقابلها 47
مسألة تفسير عبارة ما لا ينقسم في باب الشفعة
48
المراد أن يكون الشيء قابلا للقسمة في عمومه لا بحسب الأنصبة 49
رأي أخر أن يكون الشيء قابلا للقسمة على حصص الشركاء 49
شركاء في ثلاث نخلات باع أحدهم نصيبه تجوز في ذلك الشفعة 50
الزراع بحسن نية له قيمة زرعه إذا استحق العقار أو أخذ بالشفعة 50
كتاب القسمة 50
حكم ظهور دين على المورث بعد قسمة تركته 50
تذييله : (بيان المصادر التي نقل منها الرأي) 51
فرع (إذا قسمت تركة الميت يسقط قيام رب الدين إذا كانت القسمة في

حضوره
51
كيفية قسمة الأصول وتقويم الحصص 52
حكم قسمة على الغائب وحكم الزرع الذي قام به أحد الشركاء فوقع في حصة غيره 52
إذا كان الغارس غير شريك في الأرض ثم وقعت القسمة 53
حكم القسمة على الغائب ، وهل يبقى له الحق في الشفعة ؟
53
لا تجوز القسمة إلا على الغياب فقط وليس شفيعا 54
من غرس شجرة في أرض مشتركة وعند القسمة وقعت في نصيبه يدفع قيمة الكراء
54
لا يجوز قسمة الثمر في العراجين إلا كيلا أو خرصا للضرورة
54
كيفية قسمة البقول ، تجمع الزيتون في المعصرة
55
القسمة على الغائب ، شروطها ، وطريقة تنفيذها قضائيا 56
كتاب القراض 56
مسألة من أعطى مالا لرجل قراضا وعندما طلبه من العامل ، قال : ضاع مني في السفينة 56
لا ضمان على العامل في ضياع المال لأنه مصدق ما لم يظهر دليل على خلافه 58
تذييله (بيان الفتوى التي استند إليها) 58
اشترط رب المال على العامل أن يقتصر على ولاية الكاف ، ولكنه سافر إلى تونس وضاع المال 58
تذييل : (حكم قول العامل في القراض إذا نهاه رب المال عن السفر) 59
عامل القراض إذا سافر بالمال في أرض مخوفة نهي عنها وضاع المال 60
كتاب المساقاة 60

مسألة الاختلاف في دفع الثمرة في المساقات 60
عامل مساقاة بدأ في عمله ثم جاء المطر فاكتفى به 60
تذييله : (بيان سند الفتوى) 61
كتاب المغارسة 61
مسألة المغارس إذا باع حظه قبل إطعام الشجر 61
ما جرى به العمل في فاس ومذهب الإمام مالك لا يجوز البيع 62
الشفعة لا يكون إلا بين الشركاء في الشيوع وفقا لمذهب الإمام مالك 62
لا يعتبر المغارس شريكا في الأرض أو الشجر ، ولكنه يتملك منها بعد انتهاء المغارسة 62
إذا اشترط على المغارس شروط مرهقة تكون المغارسة فاسدة 63
للغارس و المساقي الاستعانة بعامل ، يكون حكمه حكمها 64
الثمار السابقة تكون لصاحب الأرض ، وليس للعامل سوى أجرة سقيها وعلاجها 64
المغارسة في الأرض الموقوفة 64
إذا لم يتم المغارس عمله ، وأحضر الأرض من يتمها ، فيكون للغارس أجرته عما سبق 64
كل ما بناه الغارس أو قام به يدخل في القسمة الأرض ما لم يتنين خلاف ذلك 65
من باشر المغارسة ثم تركها ، لرب العمل اعطائه فرصة لاتمامها 65
حكم المغارسة في الأرض الموقوفة و إذا جرى لها العمل 66

كتاب الإجارة 67
إجارة الحيوانات بمقدار ما ينتج عنها إجارة فاسدة 67
تعطيل دراسة الصبيان مقابل أجر يعطى للمعلم يعتبر تقصيرا في الحق 67
مسؤولية حارس الزرع المسمى بالطمار إذا فرط أو تعدى 68
مسؤولية الراعي عن ضياع الأنعام هل هي مفترضة أو لا ضمان عليه ؟ 68

الراعي ضامن لما تلف من الأنعام وعليه الضمان 69
أحكام معلمي القرآن الكريم للصغار والكبار و ما يجب عليهم 69
واجبات معلمي القرآن في المساجد 71
حكم الأجرة على تعليم القرآن الكريم و ما يعطى عند الختمة 71
ما يعطى لمعلمي القرآن من هدايا في الأعياد 72
حكم أخذ الأجرة للمؤدبين و المعلمين إذا قاموا بالواجب 72
حكم أخذ الأجرة لمن لم يقم بواجبه من المؤدبين و المعلمين 73
شروط أخى يجب مراعاتها من قبل المؤدبين و المعلمين 73
حكم إجارة مجلدي الكتب و النساخ والخياط ومن في حكمهم 74
إذا عين الصانع و لم يعين المصنوع
74
اجتماع البيع والإجارة
75
التعاقد على البناء وجلب مواده
75
الاتفاق مع أرباب الحرف على القيام بالأعمال
76
السلم لأصحاب الحرف وكيفية المعاملة في المرض والفلس و الموت
76
في الأعمال التي تحتاج إلى صفها بمواد من عند الصناع 77
مسفر الكتب يضيف إلى صنعته الجلد والتذهيب 78
الغرر اليسير لا يعتبر في العقود 78
مسألة الرد في الدراهم في البيع أو الإجارة أو الكراء 79
ما جى عليه عمل الناس وتقادم في عرفهم وعاداتهم من معاملات 79
حكم أجرة استخراج شاة سقطت في بئر 80
التعاقد مع الحداد والفخار الخراز 80

التعاقد على صناعة الحديد وشروطها الشرعية
81
مسألة في صناعة الفخار والاشتراك فيها بالحطب والطين
81
مسائل في أجرة الإمام ومعلم الصبيان وطرق التعليم والتربية 82
إمام يفرض أجرته على مصادر عديدة لا تجوز الصلاة خلفه 82
من كانت أسرته تقيم فليزمه شرط الإمام حتى ولو غاب 82
يدخل العبيد في شرط الإمام 82
أجرة الإمام لا تجب على المرأة وبناتها إذا لم يكن لها أولاد يدرسون 83
إجرة الإمام معلم الصبيان تكون على التسوية أو على التراضي 83
ماذا يفعل الإمام الذي يفرض له أجره على ماء العيون 83
إذا كان ضمن الذين شارطوا الإمام سراق أو مالهم حرام 84
يفرق بين أجرة الإمام من الناس أو من الحبس من حيث التزام المسجد 84
مسألة في ضرب الصبيان لحثهم على التعليم 85
توجيهات بشأن الكتابة في اللوح ومحو الحروف والكلمات واستعمال المصحف والكتب
85
مقدار تغيب مؤدب الصبيان وأئمة المساجد عن العمل 86
بيان معنى اشتراك الطلبة بالحطب 86
سبب تسريح الأطفال في الأعياد والمواسم وعطلة مساء الخميس والجمعة
86
مسألة التشهيد للصبيان وراحة النساء في العطلات 87
مسائل كراء الأرض 87
كراء أرض الوقف عن طريق الجزاء ومدى علاقته بالأشجار والثمار 87
أحكام عقود الجلسة في الأرض والحوانيت المملوكة ملكية خاصة 88
قيام الجلسة لا يتم إلا برضى الطرفين المكتري والمالك 89

لملاك العقارات الخاصة حق تعديل الإيجار بعد انتهاء العقد 90
شراء حق الجزاء من مالكه الذي انتهى عقده أو بقيت له مدة 90
جواز بيع حق الجلسة المقرر على الأملاك العامة وعلى العقارات المحبسة على غير معين 91
البناء على الأملاك العامة من قبل مؤجرها يعتبر ذلك على التأييد 92
تجوز بيع النباء المقام على أرض مملوكة للغير 92
من اشترى الانقاض فله القيام بالعيب في المنفعة 93
المغارسة في الأملاك العامة 93
حكم ما جرى به عمل الناس وتقادم في عرفهم وعاداتهم 94
عقد شراء الجزاء عقد بيع وإجارة في نفس الوقت 94
حكم سراء البناء من مالكه المستأجر للأرض مع بقاء البناء عليها إلى انتهاء مدة الإجارة 95
شراء البناء أو الغرس المقام على أرض مكتراة وهو شراء على التبقية وليس انقاضا 96
شرح ألفاظ الموثقين في عقود بيع حق الجزاء 96
بيع حق الجلسة في الحوانيت وغيرها ينقل للمشتري بصورة دائمة ويكون لخلفه أيضا 97
شراء الماعون في المكان يعني شراءه على البقاء 97
الفرق في الجزاء المقام على وقف خيري، والعقار الموقوف على معينين 97
إجارة الأملاك العامة تختلف عن الأملاك الخاصة 98
حكم التصرف في حق الجلسة في الحوانيبت والرحى وغيرها من الأملاك الخاصة 98

حق الجلسة من حقوق المنفعة وليس من حقوق الانتفاع 99
بيان أسباب نشأة حق الجلسة على عقارات الحبس وغيرها 99
الإقبال على كراء عقارات الحبس من أجل التبقية ، أي الإجارة الطويلة 100
ادخال المستأجر الجديد بعد أن يتنازل صاحب الحق الأول عنه 100
ما يكتب في عقود التنازل عن الكراء بطريق الجلسة 101
تصرف في حصة شائعة صوري 101
عدم جواز بيع حق الانتفاع أو التنازل عنه 102
مسألة وقعت للشيخ البرزلي في التنازل عن الانتفاع 103
مسألة في كراء محاجرالملح والمعادن 104
كراء حق الانتفاع لا يعتبر ملكا للرقبة أو المنفعة 104
أداء الكراء يكون وفقا للشرط أو العادة ، أو مياومة 104
إذا لم تعين مدة الكراء فللمكتري الخروج متى شاء وارب الدار إخراجه 105
كراء دار الفاسق أو بيعها لإبعاد ضرره عن الجيران 105
مسألة من اكترى أرضا للزراعة لسنة مطر وزرع فولا وحصده ويريد أن يزرع غيره 106
مسألة في عقد كراء الأرض لم يحدد فيه نوع الانتفاع بها 106
عقد الجزاء في الأرض البيضاء على أن ينفع بها من غير غرس 106
إذا ادعى الساكن أنه يسكن بدون كراء ، فالقول للمالك مع يمينه 107
معاوضة كراء دار بنفقة أمة بين زوجين 107
جواب الشيخ محمد ميارة في المسألة 107
تعليق المؤلف على المسألة 108
مسائل كراء الدواب 108

مسألة كراء الثور بجزء معلوم من الزرع 108
عرف طرابلس الغرب بكراء الثور بقدر معلوم من الزرع 109
مسألة من اكترى إلى موضع و لم يصل إليه كم يسدد من الكراء ؟ 109
لا يضمن الناقل ما ضاع إذا ادعى سرقته أو هلاكه مع يمينه 109
تذييله (بيان أدلة الفتوى وأسانيدها) 109
لا يجوز كراء الدابة بجزء معين من حملها 110
تعليق المؤلف على المسألة 110
أجرة دليل الركب هل تكون على الإبل أو السلع أو على أصحابها 110
جواز كراء الناس لحراسة ركب الحجيج 111
يجوز كراء المرابطين للحراسة الخاصة مقابل الأجر 111
تعليق المؤلف على المسألة 111
كتاب الجعل وما لإكراء السفن 111
مسألة في استحقاق رب السفينة الكراء إذا عطبت في الطريق 111
عدم استحقاق رب السفينة للأجر إذا لم تصل البضاعة مقيد بقيدين 112
وجوب الكراء على أصحاب البضائع التي سلمت بقدر المسافة 113
شروط تكليف الأجير بالعمل إما أن يكون مضمونا في الذمة أو معينا 113
لكتاب إحياء الموات 114
تنبيه المؤلف على مسائل سابقة لها علاقة بالموضوع 114
نطاق ملكية الأرض التي تم إحياؤها وهي قريبة من الجبل 114
تنبيه المؤلف إلى مسألة سابقة في إحياء الموات 114
أحكام الأرض المنوحة من السلاطين إقطاع تملك أو انتفاع 114
مسألة أخرى في أحكام إقطاع التمليك وإقطاع الانتفاع 115
جري الماء في مجاري الجنات إلى أرض أخرى لا ضرر فيه 115
شروط إحياء الأرض الوات وحكم من يتعدى عليها بعد الإحياء 115
كتاب الوقف 116

تنبيه المؤلف على مسائل سابقة لها علاقة بالوقف 116
تحبيس دار في مقابلتها لم تذكر في وثيقة الحبس 116
المعارضة في الحبس الخراب أو الذي لا يستفاد منه 116
أرض محبسة لا يستفاد منها لا بأس بمعاوضتها بغيرها 117
بعض أراء العلما في بيع الحبس 117
جواز بيع الحبس إن لم تكن فيه منفعة أو كانت يسيرة 118
معوضة عقارات الحبس للضرورة 118
معارضة الحبس الخرب أو ليس له فائدة أفضل من بيعه 118
مسألة في الحبس المعقب وتفسير المقصود من ألفاظه 118
الجواب عن المسألة الأولى 119
الجواب على المسألة الثانية 119
الجواب عن المسألة الثالثة 120
الجواب عن المسألة الرابعة 120
إذا بيع الحبس وأعيد بعد ذلك فلمن تكون الغلة 120
لا يحمل مشتري الحبس الغلة والكراء إلا إذا علم أنه حبس 120
إذا كان المحبس عليه هو البائع فالغلة للمشتري وليس عليه كراء 120
كيف يسترد المشتري الثمن إذا أبطل بيع الحبس و لم يجد البائع 120
مسألة حبس على الذكور فانقرضوا و بقي بنتان لولد ولده وبنو عم للمحبس 121
مسألة العقب إذا انقرض و لم يبق إلا بنت ولد وبنتان لأخيها 121
يقدم البنات من نسل المحبس على العصبة أولاد العم 121
يكون قسمة غلة الجبس بالمساواة للذكر مثل الأنثى 121
إن تأبد الحبس وانقطع العقب رجع إلى عصبة الأقرب فالأقرب 122
مسألة حبس على أربع بنات واستحقاق أبنائهن و بناتهن في الحبس المعقب 122

ولد بنات الابن يدخلون في لفظ العقب إلى أخر طبقة انتهى إليها المحبس 123
من أحاط الدين بماله و أراد الحاكم نزع أمواله وفيها وقف 123
إذا اختلفت المستحقين للوقف فالتوزيع باجتهاد الناظر
124
الحالات التي تسقط بها نفقة الولد عن والده
125
مسألة من ينفق على يتيم تبرعا ولما مات نازعه ورثيه بأن المنفق كان مينا له
125
إذا صح الرجوع على مستغل الحبس يتبع به في ملأه وعدمه ويكون دينا
في ذمته
125
وجوه الربا التي قد تدخل في علاقات المستحقين للغلة 126
الايثار في الحبس لبعض المستحقين هل هو لازم للمتولي أو على سبيل الندب 126
إذا أتى الفعل مطلقا ولكنه يقع مثبتا للوجوب
127
إذا كان المراد من الفعل ثبوت معناه والحكم به 127
إذا كان الفعل منفيا للتحريم 127
إذا أراد باللفظ القضاء به عند التنازع 128
المراد بقول الشيخ خليل : وعلى قوم وأعقابهم 128
في الحبس المعقب للمتولي تفضيل أهل الحاجة والعيال والزمانة 128
في قسمة الحبس الحاضر أولى بالسكنى من الغائب
129
المراد بالإيثار في الحبس حرمان المفضول أو إعطائه من الفضل 129
من حبس على قوم وأعقابهم إن ذلك كالصدقة 129
مسألة القاضي أبي سالم العقباني وابن أخيه في استحقاق الحبس 130
يبدأ بالأباء فيؤثرون فإن فضل فضل كان لولد الولد 130

إجابة الشيخ المشدالي على المسألة
131
إجابة الشيخ الزلديوي على المسألة 131
المقصود بالإيثار تقديم الفقراء بكفايتهم
131
جرى العمل في الوقف المعقب بالتسوية و المشهور إيثار المحتاج 132
العطف بالواو والتصريح بدخولهم يشترك فيه الأبناء مع الأباء
132
إذا كان لفظ الوثيقة بعدهم فذلك يقتضي الترتيب
133
مسألة من حبس بعض أملاكه وترك البعض فإن ما تركه يكون ميراثا 134
مسألة من تصدق على فلان بجمع ميراثه و لم يذكر بعضه و استثنى منه 135
إذا حبس الرجل جميع أملاكه على ولده دخل فيه ما سمي وما لم يسم 135
مسألة حبس عقار لم تذكر حدوده تفصيلا وبيان حيازته 135
لا يصح التحبيس إلا بعد إثبات ملك المحبس لما حبسه 137
إذا جبس ما لا يملك وقت التحبيس يحمل على العدى 137
مسألة من منح شيئا لا يملك إلا نصفه ثم ملك النصف الآخر 137
الإشهاد على الحيازة لا يلزم إلا إذا وقع التراع بين المتداعين 138
إذا لم يذكر الشهود الحدود و الحيازة ثم ماتوا فلا يرتفع بالحبس إذا أنكر الخصم 138
لا يجوز القضاء بالحبس إلا بعد إثبات ملكية المحبس يوم التحبيس 139
اشتراط معرفة الشهود لملكية المحبس كي لا يتم الاعتداء على العقارات 139
مسألة من حبس على بعض أولاده أثناء مرض الموت ثم رجع في ذلك 140
الحبس في مرض الموت يأخذ حكم الوصية 140
تصرف الموصي في حدود الثلث لا يعتبر ضررا للورثة 141
الوصية على الحبس و كيفية إثباتها بشاهد واحد 141
تنبيه المؤلف على مسائل سابقة تتعلق بوقف الأرض والكتب والزيت 142

إثبات الحبس بالشاهد الواحد مع اليمين 142
مسألة ضم الأحباس كلها في يد ناظر واحد والإنفاق عليها مجتمعة 142
جواز ضم الأحباس المتفرقة وجعلها بيد ناظر واحد 144
مسألة السلف من ما الأحباس أو صرف بعضها بعض 144
علة الخلاف بين من أجاز ومن منع 145
الحبس إذا قصد به وجه الله يجوز أن يصرف بعضه في بعض 145
الأحباس من سنتها أن تكون موقوفة على ما حبست عليه 146
الخلاف في الغلة التي تزيد عن حاجة الموقوف عليه 146
مسألة أحباس فاس وجواز جمعها وجعلها شيئا واحدا 147
عدم جواز طلب الزيادة في المرتب من الأحباس المختلطة 147
المال المجمع من الأحباس لا يماثل ما يوجد في بيت المال 148
الصواب الاستعفاف عن أخذ الأرزاق من الحبس 148
إذا انقطعت الجهة الموقوف عليها ينفق في مثلها إذا لم تعد 149
الحبس على الغرباء يصرف لغيرهم إن تعذر وجودهم 149
إذا تعطلت الجهة الموقوف عليها يصرف في مثلها أو يجتهد القاضي في ذلك 150
المساجد الخالية توقف غلة حبسها رجاء عودتها وإلا تنقل لأقرب مسجد 150
وقف على مسجدين يقسم عليهما والفائض لأقرب مسجد 150
المساجد لا تداوم فيها الصلاة ، يجوز النقل من غلتها لغيرها 151
لا يجوز البناء فوق المقابر ولو للمساجد ، ويهدم ما بني فوقها 151
من اشترى مصحفا فوجده محبسا يرد للبائع وإلا يكون عارية بيده 151
لا تكفي الكتابة على المصحف بل يجب إثبات الحبس 151
لا تجوز المغاسة في أرض الحبس ، وإن وقعت يعوض الغارس بقيمة غرسه 151
استحقاق الأرض للحبس وعليها بناء يعوض الباني أو يدفع قيمة الأرض 152
إذا لم تكن للحبس غلة يعطى منها للغارس قيمة ، فيأخذه مقلوعا 152
حكم البناء والغرس فوق أرض الحبس
153

الخلاف بين الفقهاء في حكم البناء والغرس فوق أرض الحبس 153
مسألة في صرف غلة الوقف على المحاجير وشرط تحققها 154
حوز الوقف على الصغير أو المحجور عليه
155
يشترط تحقق صرف الغلة للمحجور الموقوف عليه 155
بطلان الحبس الذي يتم فيه حرمان البنات
156
إخراج بنات الصلب من الحبس مبطل له إلا إن حكم به حاكم 157
بيان سند الحاكم بصحة الحبس أما البطلان فعلى رأي ابن القاسم 157
العمل بشهادة السماع الذي تقادم عهده
158
الوقف على البنين دون البنات جرى العمل بصحته و عدم فسخه 158
إذا جعل الواقف للموقوف عليه بيع الحبس عند الحاجة 159
الحبس المباع على الصفة السابقة هل يكون حبسا أو ملكا خاصا 159
إذا سمع الواقف للوقوف عليه بالبيع فلا يباع إلا بشروطه 160
الشروط التي يجب توافرها في شهاة السماع على الحبس 160
ما يجب كتابته في الوثائق عند تلقي شهادة السماع في الحبس 160
لا يشترط تفسير التعقيب والمرجع في الشهادة
161
مسائل مختلفة من شهادة السماع في الحبس 161
شهادة السماع لمن الشيء في يده ولا تسري في حق الحائز 161
لا يصح أن تكون شهادة السماع مستندة إلى أشخاص معينين
162
لا يجوز أن يستند الشهود سماعهم إلى كتاب الحبس
162
ورثة اقتسموا أرضهم ثم أراد أن يقيم شهادة السماع بأنها حبس 162
شروط إعمال شهادة السماع 163

تأخر اليمين في شهادة السماع إلى أن خرج الشيء من يد المشهود لهم 163
مسألة في شهادة السماع بالوقف المعقب 164
اشتراط اليمين في شهادة السماع تكون فيما يتعلق بالأموال 165
مسألة الشهادة على أصل الحبس ومدى الأخذ بها 165
الشاهد المبرز في العدالة تجوز شهادته في كل شيء 166
السماع المفيد للعلم المتفق على قبوله 166
شهادة السماع يعمل بها في إثبات النسب و المراث 166
إذا كان النكاح مشهورا بين الناس فالشهادة قطع 167
بينة القطع ينتزع بها من يد الحائز والحبس لا يحار عليه 167
مسألة في الحبس أثناء مرضه وحازه الأولاد ثم قام عليهم البائع 167
يجوز إثبات حكم الحاكم بالشاهد واليمين 168
مسألة البنت تطلب حقها في حبس معقب قديم لم تدخل فيه أنثى في السابق 168
اتباع شروط المحبس إذا كانت سائغة شرعا 168
من شرط تمام صحة الحبس الحيازة المعتبرة فإن أبقاه المحبس في يده بطل الحبس 168
لو استثنى المحبس حصة من الحبس ولكن عليه حازه 169
حبس خالي من القبول تمت حيازته وحكم بصحته فحكم الحاكم يرفع الخلاف 169
إجابة أخرى على نفس المسألة للشيخ النفاتي 169
إجابة الشيخ أبو القاسم عظوم عن المسألة 169
من عرف ماله في الغنيمة وباعه الحاكم يسترده بلا ثمن 170
الفتيا تتضمن رأيا عاما الحكم فيختص بالوقائع الجزئية 170
قاعدة أن حكم الحاكم يرتفع به الخلاف تكون للقاضي المجتهد 170

مسألة الحبس الذي خلا عن القبول إلا أن الورثة أقروا به 171
إقرار الورثة بحبس يعمل به إلا أن يكون بكتاب الحبس خلاف ذلك 171
من أقر بالحبس تحت يده يرتب على ما أقر به 171
مقانة بين قوله وما ورد في فتاوى الإمام البرزلي 172
المفاضلة بين الورثة فيما يتعلق بالأحباس لا يجوز فسخها 172
مسألة الحبس الذي تمت حيازة أسهم مشاعة منه فقط 173
تذييله : (من شرط صحة الحوز أن يذكر الموثق خلو الحبس من الشواغل وعقود الكراء) 173
الحوز في التبرعات هل للأكثر أو الأقل أو النصف ، وأن ذلك بالقيمة 174
يشترط علم الحاكم بالخلاف لكي يكون حكمه رافعا للخلاف 174
لا يجوز للحاكم أن يحكم بالحرز والتخمين 174
اشتراط الحوز في الحبس وقبوله بين المذاهب 175
من أراد أن يخرج من الحبس أثبته عند قاض غيره 175
الوقف على النفس إذا حكم به حاكم فهو نافذ لأنه من مسائل الخلاف 175
إذا وقع الحبس مستوفيا لشروطه في مضى في مذهب الحنفية 176
يجب على القاضي والمفتي التقيد بالمشهور من المذهب 176
العمل بالقول الراجح واجب على القضاة والمفتين 176
شروط الحكم بالحبس : ثبوت الرسم وملك المحبس والتعيين 176
مسألة من حاز دارا على أنها حبس على الذكور ثم تبين أنها على الذكور والإناث 177
لا كراء على الأب في سكن دار ولديه لأنه يضمهما 178
تذييله (إذا اغتل بعض المحبس عليهم الحبس لأنه لهم ثم ظهر أخر) 178
حق النساء لا يسقط في الحبس ويدخلن مع الرجال فيه 178
بيان استحقاق المحبس عليهم في السكنى 178

إذا عين الواقف مسكن كل محبس عليه فيختص به دون غيره 179
لا يخرج الساكن من المحبس عليهم إلا إذا كان لديه فضل 179
من سكن الحبس من المستحقين لا يلزمه الكراء لمن خرج منه 180
دليل القول بعدم الكراء يعود لشرط المحبسة وقصدها 180
عدم المطالبة بالكراء يعود لشرط المحبسة ورأي الفقهاء 180
إذا أسكن المحبس عليه أجنبيا أو باع من الدار نقضا بثمن عال 180
مسألة وقف المشاع فيما ينقسم وفي غير قابل للقسمة 181
مسألة العمرى لا تجوز بعوض للجهل بالمثمون 181
مسألة من شرط بيع الحبس إن احتاج هل يجوز ذلك لورثته ؟ 182
إذا ثبت الحبس وحكم بصحة فلا يباع من غير شرط المحبس 182
حكم البناء الذي تم على الحبس إذا رد البيع وفسخ 182
حكم الغلة بعد فسخ البيع هل للمشتري أو للبائع ؟ 183
لا تكون الغلة للمشتري إذا كان عالما بالحبس و أقدم على شرائه 183
إذا كان البائع رشيدا عالما بالحبس لا يرد الغلة ولو كان عالما بذلك 183
أذا أعطى المحبس للمحبس عليه البيع إن احتاج ، فعليه إثبات ذلك مع اليمن 184
إذا بيع الحبس بشرط المحبس عند الاحتياج فيكون للذكر والأنثى سواء 184
عقار محبس على أولاد وعقبهم ولهم المفاضلة والمناقلة والقسمة بكل وجه شرعي 184

لا يجوز ضم الملك الخاص إلى الحبس عند المناقلة بين المحبس عليهم لاختلاف الحكم و القسمة 185
مسألة من حبس على أعقابه وعقبهم وجعل لهم البيع عند حاجات عددها 186
يجوز البيع في حالة جوازه لأحد المحبس عليهم أو لأجنبي 186
مسألة في الحبس على طلاب العلم الغرباء 186

إذا علق البيع فعل المحبس عليه ، فلا بد أن يشرع فيه 187
من أخذ شيئا على سبب و لم يتحقق فلصاحبه الرجوع عليه 187
مسألة إذا باع و لم يعرض على بقية المحبس عليهم ، أو قبل اتخاذ الأسباب المعلق عليها البيع 187
مسألة من حبس على بنيه الأصاغر ومن بلغ يعود نصيبه لأخوته 188
مسألة من مات عن غير ولد رجع نصيبه لمستحق من أهل طبقته 188
كتاب الهبة والصدقة وسائر التبرعات وهدية الثواب 189
يشترط الحيازة في صحة جميع التبرعات 189
مسألة من وهب لابنه حق في جنان ثم تصرف بحضور الموهوب له 189
إذا جهل تاريخ رجوع الواهب في الوثقية يعتبر قبل السنة 190
تجريح الشهود والقدح فيهم يكون أمام القضاء 190
حكم الهبة والصدقة في حيازة الموهوب له والمتصدق عليه ورجوعها للواهب أو المتصدق 190
الفرق بين الوقف والهبة والصدقة في رجوع المال إلى المتصرف 191
رجوع الحبس للمحبس يبطله إذا كان له غلة و كذلك الهبة 191
يجوز للنساء أن يطالبن بحقهن إذا كانت الأعراف تقضي بعدم ميراثهن 192
مسألة من وهبته جدته في صغره ثم لما بلغ حاز لنفسه قبل موتها 192
ن وهبت لابنتها ثم ردت عليها و لم يذكر في العقد أن إلام مالكة لما وهبت 193
العقد المحتمل للصحة والفساد يحمل على الفساد 193
ثم قال في تذييله : (من شروط الهبة ملكية الواهب للشيء الموهوب) 193
قاعدة حكاية الحال إذا تطرق اليها الاحتمال سقط بها الاستدلال 194
لا يقضى بالحيازة في الحبس والهبة والرهن والصدقة إلا بالمعاينة 194
مسألة امرأة مسنة سلمت لحفيدها نصيبها من الميراث مقابل القيام بأمرها 194

مسألة من اشترى على أن ينفق على البائع حياته
195
تذييله (في المسألة السابقة الدار كرأس المال والنفقة المسلم فيه) 195
من أسكن رجلا سنين مسماة أو حياته فهو بيع فاسد 196
كل دعوى يثبتها العرف وتكذبها العادة فهي مرفوضة 196
من اعمر عمرى على عوض لا تجوز عند مالك 197
تعليق المؤلف على الفتوى وتوضيح فساد العقد 197
مسألة من تصدق على ابنه بعقار وسكن معه ثم تصرف فيها الابن لولده
197
تذييله : (إن من تصرف فيما يملك وفيما لا يملك نفذ تصرفه فيما يملك فقط) 198
معنى قائم الوجه سلامته من الدين المحيط بماله وقت الصدقة
199
أركان الصدقة 199
قبول الوقف والصدقة من الموقوف عليه 199
لا يقضى بالحيازة إلا بعد معاينة بينة في حبس أو رهن أو هبة أو صدقة 200
شروط صحة الصدقة : القبول والحوز بالمعاينة والفراغ 200
بقاء يد المتبرع أو الواهب على بعض الشيء الموهوب أو المتبرع به
دون بعض 200
تصح الهبة مع بقاء يد الواهب إذا كان بعد الحوز الصحيح 201
مسألة من تصدق على رجل بدار فحاز نصفها أو أقل من ذلك 201
تعليق المؤلف على المسألة وتنبيه لمسائل مشابهة 202
مسألة في الفصل بين الإيجاب والقبول في العطية 202
مسألة العطية للصغير يجوز أن يجوزها له الولي و وصيه والسلطان ومقدمه 202
مسألة من تصدق على أولاده ببعض عقاره في مرض الموت وله أولاد آخرين 203
مرض الموت هو الذي يقبه الموت وليس عدم قدرة المريض على التصرف 203
مسألة الوعد بالعطية غير لازم ، والوفاء به من مكارم الأخلاق 204

مسألة المدين وهب جميع مابيده لأولاده وليس له ما يسدد به الدين 205
إذا اشترط الواهب الاعتصار في الهبة مطلقا فالشرط باطل 205
كتاب القضاء ونحوه 206
تنبيه المؤلف إلى مسائل سابقة 206
مسألة رجل يطلب السلامة لدينه و لنفسه طلب ليتولى وظيفة القضاء 206
صعوبة الزمان وفساد الأخلاق تتطلب شروطا خاصة في القاضي 207
من لم يأنس في نفسه الكفاءة وتحمل المصاعب للحكم بالحق فلا يتولى القضاء 207
لا يجوز تولي القضاء لمن يداهن الحكام ويخاف من اتباعهم 208
مسألة قاضي طلق زوجة الغائب بدون إعسار وزجها لآخر 209
حكم القاضي الذي يرفع الخلاف مقيد بالقاضي بالمجتهد أو على إطلاقه 209
بيان المقصود بقاعدة حكم الحاكم يرفع الخلاف 210
الحالات التي ينقص فيها حكم القاضي 211
الحكم الذي لا ينقص و الصادر عن المجتهد أو المقلد إذا صادف الصواب 212
خلاصة القول في تطبيق قاعدة الحكم الحاكم يرفع الخلاف 212
مسألة حول قول الشيخ خليل : ولا يتعقب حكم العدل العالم 213
التنبيه على مسائل مشابهة في أبواب أخرى 213
مسألة قبيلة قضاتها وشهودها وإمام مسجدها يشربون الخمر جهارا 213
كيفية التعقيب على حكم القاضي ومتى يتم نقض حكمه 214
نظر الحكم السابق أعم من تعقبه 215
ما يجب بحثه عن استئناف الأحكام بناء على طلب الخصوم 215
التوفيق بين كلام ابن رشد وكلام الحطاب
216
الأحكام في الأحباس كغيرها في التعقيب ولكنها مستثناة في التعجيز
217
تفسير التعجيز في قضايا الحبس 218

تطبيق القاضي أحكام مذهب مالك ومذهب أبي حنيفة في الإجراءات 218
التنبيه على مسائل آتيه لها علاقة بكتاب القضاء 219
مسألة من طالب بحصته في الميراث و لم يقبل القاضي نسخة إثبات الملك 219
الذي جرى عليه العمل يعطى الخصم نسخة الوثيقة وله أجل للرد 219
إجماع الفقهاء على أن القاضي لا يحكم إلا بعد الأعذار 220
التذرع بالجهل والعامية هل يقبل أمام القضاء أم لا ؟ 220
رسالة عمر في القضاء اتخذها أهل المذهب عمدة في باب القضاء 220
لا يطالب بإثبات الملكية من كانت بينة خصمه تقرها 220
مسألة إنسان أنفق على بنت وكتب وثيقة و أسقط له مقدم البنت الأعذار 221
قاعدة إذا انتفت العلة انتفى معلولها 221
تذييله (شرح القاعدة السابقة وبيان مجالها في الأصول والأحكام) 221
للمشهود عليه الحق في أخذ نسخة من أقوال الشهود لسؤالهم 222
المانع من الأعذار البينة كالغائب والصبي والسفيه 223
يمين القضاء في حق المدعى عليه الغائب 223
إسقاط المقدم على الأعذار لا يمضي 224
ذكر الشهود في الحكم على الغائب والأيتام 224
البكر تخرج من الولاية بمضي عام من تزويجها 224
مسألة السكوت عن المطالبة بالحق زمنا يدل على إسقاط الساكت لحقه 225
علم الغريم بالتفليس و لم يقم لا رجوع له على الغرماء 225

من سلم في عقار وأسقط الأعذار في تسليمه فلا يجوز لوارثه التمسك بالأعذار 225
تذييله : (إذا أسقط المسلم الأعذار فكأنه قال : لا حق لي فيما سلمت)
226
الفرق بين الأحكام التي تنقض والأحكام التي تثبت 226
بطلان حكم القاضي إذا لم يذكر فيه سنده في الحكم 227
التمييز بين الحكم الرافع للخلاف وغير الرافع له 227
كتاب الشهادات
228
التنبيه على مسائل في الشهادة وردت في مسائل سابقة
228
البينة العادلة مقدمة على شهادة اللفيف إذا تعارضت معها 228
مسألة في تساهل بعض القضاة في قبول شهادة ظاهر الجرحة واللفيف 229
ليس لعدد اللفيف حد ، وهو موكول إلى اجتهاد القاضي 230
لا نص في شهادة اللفيف وتم العمل به استحسانا 230
يشترط في شهادة اللفيف أن يؤدوها أمام القاضي بعد توثيقها 230
مسألة المشهود عليه هل يحوز له تحليق الشاهد أو يحلفه القاضي ؟ 231
حكم شهادة من تخرج امرأته بادية الوجه والأطراف
231
تقوم النسخة مقام الأصل في الإثبات إذا تبث خط الشهود 232
مسألة من جرح الشاهد ثم رجع عن التجريح 232
يجوز التجريح من جائز من جائز الشهادة أما الزكية فتكون من الشاهد المبرز 232
يشترط في المزكي أن يكون من محلة الشخص ومعرفة تامة به
233
مسألة الدعوى على رجل مدين اسمه يوافق ما جاء في وثيقة الدين
233
الشهادة المترددة لا يجوز الاعتماد عليها في الأحكام
234

الشهادة في الملك أقوى من دلالة الحيازة إذا لم تكن محملة 235
العقد المحتمل للصحة و الفساد يحمل على الفساد 235
فساد المعاملات في تونس عام 677 هـــ وكيفية الإشهاد عليها
235
إعمال العرف الفاسد لفساد المعاملات بين الناس 236
أأصل في التصديق العرف فمن كذبه العرف لم يصدق 236
مسألة ما يرد في الوثائق و لم يشهد عليه الشهود ضمن الوثيقة 237
الإشهاد يجب أن يتم على كافة التصرفات والوقائع في الوثيقة
237
مسألة في شهادة السماع أصلها واحد وتحتاج إلى اليمين
238
قاعدة الشرط يلزم من عدمه العدم
238
الإقرار يلزم المقر في خطه 239
مسألة من أقر أن ما بيده من أملاك هي حبس عليه وعلى عقبه
239
إقرار المقر بتحبيس ما يعرف أنه ملك له ولأبيه يكون تمامه بالحيازة 239
تنبيه المؤلف على مسائل في الإقرار وشهادة السماع فيما سبق ولاحقة 240
مسألة في شهادة المديان لرب الدين مختلف فيها 240
تذييله : (شهادة المديان المعسر لرب الدين باطلة) 240
يجوز الاستعانة بالوزن والقسام والكيال من قبل القضاة 241
مسألة عدل غير مبرز شهد على عمته في وصية لأخيه 241
يراعى في مقدار العدالة وقت الإشهاد فلكل قوم عدولهم
243
إن عدول كل زمان ومكان وقوم بحسبهم في الإمامة والقضاء 243
إذا لم نجد في جهة إلا غير العدول أقمنا أصلحهم و أقلهم فجورا 243
العدالة لا تنقطع من الأمة الإسلامية بل دائمة 244

مسألة من اتهم شخصا بقتل بقرتيه فأقام بينة تنفي الاتهام 244
تذييله : (دعوى المرأة الخارجة غصبا من بيتها وادعت أنها تركت حوائجها)
245
شهادة الإثبات مقدمة على شهادة النفي إلا إذا عارضتها بينة قوية
246
المذهب قبول الأعذار بالقادح الشرعي أو بصداقة الملاطفة
246
مسألة من التزم بعدم نقل زوجته من القيروان إلا أنه أظهر إيداعا بعدم الالتزام 247
الإيداع السابق على الالتزام يجب رفعه للقاضي 248
مسألة تعارض البينات في صلاحية الحاضنة 248
تذييله : (تفضل البينة الصادر عن اختبار وتجربة عن البينة المجملة)
249
بينة الإثبات تقدم على بينة النفي
249
التجريح المجمل لا يقبل على المشهور 250
تعارض البينة بين الحرية والعبودية في أحد الرجال
250
الشهادة بالحرية لا تكون إلا على البت وليس العلم 251
إجابة الشيخ أبي القاسم عظوم على المسألة 251
اسم الإشارة يعود لأقرب مذكور كالضمير 252
مسألة في عقد استرعاء لإثبات حرية شخص
252
مسألة رجل يقيم مع أخر في داره وبعد موت المالك ادعى الساكن ملكية نصفها 252
مشهور المذهب يقضى بأعدل البينتين وتقدم التاريخ مرجح للبينة
253
مسألة رجل شهد له بملكية قاعة ثم ظهرت وثائق تتعارض مع ذلك 253
إذا كان الحوز مختلا فتختل معه الهبة 254

ما جرى به العمل في تونس وغيرها كتابة وثيقة للاستحقاق وأخرى للورثة 254
حكم شهادة الشاهد في غير ما دعي للشهادة فيه 255
بطلان إقرار الوكيل إذا تصمن إخراج موكله عن ملكه 255
الشهادة المجلة تقبل من العلماء و لا تقبل من غيرهم إلا بعد تفسيرها 256
تعليق المؤلف على هذا الرأي في مقدار الهبة 257
الحيازة شرط في الهبة وفي سائر التبرعات 257
وجوب عقلة المتنازع فيه 257
مسألة من شهد لآخر باستحقاقه لشيء معين وقال : أنا بعته له ؟ 258
تعليق الشيخ محمد بن مقيل على جواب الشيخ عبد الباقي الزرقاني 258
إذا شهد العدل لغيره بشيء وقال إنه باعه له لا تقبل شهادته 259
مسألة من استعار دابة إلى برقة و الرسول قال : إلى فلسطين 259
إذا أنكرت الثيب توكيل والدها في الزواج لا يؤخذ بقوله 260
شهادة المتقاسم مع شريكه السابق جائزة 260
مسألة من شهد لرجل استحق ثوبا أنه له ، وقال : أنا بعته له 260
شرح الشيخ الزرقاني لقول خليل : ولا إن شهد لشخص باستحقاق شيء معين 261
مسألة من اشتهر بالعدالة ثم وجد بعد موته كتاب يطلب فيه الرشوة 262
مسألة العبد والصغير هل يؤديان اليمين أمام القضاء ؟ 263
إذا ترتبت اليمين على بيت المال هل يؤديها أو تنقلب على خصمه 263
أصحاب المواريث لا يمكنون من الخصام 263
مسألة الحصول على نسخ الوثائق وأجرتها و أجرة القسمة 264
أجرة الوثائق على عدد الرؤوس 264
من له الحق في الحصول على نسخة الوثيقة 264

مسألة المشهود له إذا كذب شاهده في بعض ما شهد به بطلت الشهادة كلها 265
تعليق الشيخ أبي القاسم على المسألة 265
مسألة في جواز أخذ الأجرة على كتابة الوثائق 266
مسألة الموثق يدفع له أكثر من أجرته وهو لم يطلب ذلك 266
مسألة من يمتنع عن كتابة الوثائق لأجل قلة المعرفة والخوف 266
كلام على العزلة والزهد والمدارات والمداهنة 266
مسألة الشهادة على الحبس والاطلاع على وثائقه عل يعمل بها أم لا ؟ 267
اختلاف الفقهاء في الأخذ بالشهادة على الخط 267
لا تجوز الشهادة على الخط إذا لم يكن الرسم حاضرا في المجلس 267
لا يعمل بشهادة تارك الصلاة و يعمل بشهادة خديم المخزن إذا تمت تزكيته 267
مسألة شهادة الجاهل بأحكام الوضوء والغسل والصلاة الواجبة 268
لا يسري ما ورد في المسألة السابقة في بلد عمه الجهل 268
لا يشترط أن تكتب شهادة الشهود في ورقة واحدة بل التـــأكد من الشروط 268
مراجعة الشيخ محمد بن مقيل للشيخ عبد الباقي الزرقاني حول قبول شهادة البائع 268
مسألة من شهد لرجل استحق ثوبا أنه له وهو من باعه 269
ثبوت ملكية المتصرف إليه فرع عن ملكية المتصرف ، الواهب أو البائع 270
مسألة رجل يحوز أرضاورثها فقام عليه شخص يدعي أنها حبس بشهادة سماع 270
مسألة من شهد على إنسان فكذبه المشهود له ، فأخذ يهدده 271
مسألة من لها دين على أخيها أحالته لابن ابنتها وسلمته الوثيقة 271
مسألة رجل أقر أنه لا حق له في دين ، أيحلف المقر أو المقر له 272
يشترط فيمن يشهد على الخط أن يعرفه معرفة تامة لا شك فيها 272

تم فهرس المجلد الرابع ويليه المجلد الخامس

فهرس المجلد الخامس

الموضوع	رقم الصفحة
مسائل الحيازة	
مسألة في حيازة الأقارب المتخاصمة .	*1*
يجب إثبات دفع الثمن في دعوى البيع .	1
الحكم يكون بعد التعجيز مع استيفاء شروطه	2
دعوي آن الخصم سبق وأن تخاصم عنده والخصم منكر .	2
دعوي من أنكر المعاملة ثم اقر بها بعد ذلك .	3
مسألة من حاز أرضا بالحرث والزراعة أمد الحيازة و لم تكن لحيازته سند شرعي	3
حكم الغلة لمن كانت حيازته فاسدة لا تستند إلى سبب شرعي	4

مسالة الأخوات يتركن أموالهن لدي اخوتهن ولا يطالبن به فترة من الزمن . *4*

حكم من يصرف في حق أخته وهي عالمة ساكتة . *5*

الأصل عدم سقوط حق الأخوات بمرور الزمن . *5*

تسليم الأخوات والبنات والعمات في ميراثهن لا يلزمهن ولهن المطالبة . *6*

ما جرت به الفتوى إن للمرأة المطالبة بحقها متي شاءت ولورثتها قيما بعد . 6

مسألة رجل في يده قطعة ارض قام عليه شقيقان بحجة أنها موهوبة لهما. *6*

قاعدة لا يملك المشتري إلا ما يملكه البائع . 7

الأملاك لا تخرج عن ملك مالكها إلا بما يدل علي ذلك يقينا . 7

قاعدة إن الوارث محمول علي عدم العلم بملكه . 8

يشترط في صحة الحوز علم المحوز عليه بالشيء المتنازع عليه 8

عدم إعمال الحوز في الأصل المعروف مع بيان مدخل الحائر . *9*

تعليق المؤلف علي المسألة بمعني أصل الحوز . 9

مسألة رجل يملك موضعا به زيتون طلب منه جاره آن يثبت حدوده . 9

بيان أنواع شهادة العرفاء الخبراء . 10

مسالة من يحوز أرض من عهد أبيه وجده ، ثم قام عليه من يدعي ملكيتها . *11*

إذا كانت الحيازة صحيحة فلا يضر الحائز إقراره بالملك للمدعي . *12*

الثبوت الشرعي هو نهوض الحجة عند الحاكم . *12*

شروط الحيازة الدالة علي الملك . *12*

علي الحائز آن يبين مدخل حيازته إذا لم تكن مستوفية الشروط *13*

تنبيه المؤلف إلى اختلاف الرأي مع وجوب اليمين في الحيازة . *14*

مسألة وارث يحوز ملكا هو و أسرته مدة طويلة قام عليه ابن عمه مدعيا ملك الجد *14*

إذا علم أصل الملك لا ينتفع الحائز بالحوز إلا إذا أثبت الملكية . *15*

وثيقة بحيازة دار في تونس عام 1006 هـ فيه مخالصة الأخ لأختهالوارثة معه *15*

شرح للوثيقة و أحكام الحيازة الواردة بها *16*

صحة الملك بالتصرف وعدم منازع والمدة من شروط الحيازة 17

المشاحة بين الأقارب تجعلهم كالأجانب في مدة الحوز . *17*

أنواع المعاملات والتصرفات التي تكون شهادة السماع عاملة فيها *17*

لا يجوز بعد القاسمة والسكوت عنها مدة طويلة الادعاء بحق علي العقار *17*

تعليق المؤلف علي المسألة . *18*

الحيازة إذا كانت مبنية علي غصب فلا تنفع الحائز . *18*

مسألة الحائز علي أرض فعمرها وباعها لآخر فقام عليه من يدعي شراؤها من غائبين *18*

مسألة من أشتري عقارا وحاز مدة 15 سنة وقام عليه أناس ليس لهم إلا مجرد الدعوى *19*

الغائب علي حجته حتى يحضر فله المطالبة بحقه ما لم يمنعه مانع من الكلام .

19

مدة الحيازة بين الأقارب التي تزيد عن الأربعين سنة . *20*

مسألة في الحيازة وأنها لا تسري في حق الغائب والصغير . 20

مسألة في إبطال الحبس علي الذكور دون الإناث وإثبات الحبس بالسماع الفاشي . 20

الحيازة المستوفية للشروط تسقط دعوي المدعي بالملك 21

مسألة في التداعي علي شيء لم يكن بيد أحد المتخاصمين . 22

مسألة أخوين أقتسما ما صح لهما من الإرث ولهما أخت حاضرة عالمة . 22

تعليق المؤلف وإشارته أن المسألة من بلد تقوم بتوريث الأخوات . 22

استحقاق الشريك في قسمة العقار يكون فيه إلا إذا فوته الشريك . 23

*مسألة الشركاء اجمعوا علي قسمة مالهم ومعهم شريك حاضر ساكت فتسري في حقه*23

من بيع حقه وسكت العام بطل حقه في المبيع وله الكلام في الثمن إلى أمد الحيازة 23

مسالة الساقية في طريق ينتفع بها الناس منذ مدة فقام أحد الناس يريد منعهم . 24

كتاب الدماء

تنبيه المؤلف علي مسألة سابقة لها علاقة بالدماء . 25

علي من تكون الدية إذا أشترك في القتل رجلان . 25

هل القصاص في الدنيا ينجي من عذاب الآخرة 26

قتيل وجد بين ناس وهم في مكان مغلق عليهم . 26

مسألة العبد يقتل حرا فولي الدم مخير بين القتل أو أخذه . 26

مسألة في موت إنسان بسبب اعتداء ، ووجوب يمين القسامة . 27

وجوب بيان نوع الاعتداء عمدا أو خطاء من أولياء الدم 27

بيان الخطأ أو العمد علي أولياء الدم وبه الفتوي في المذهب 27

الفرق في الخطأ والعمد في عدد الأولياء الذين يقسمون علي القتل . 28

هل يشترط في القسامة ثبوت موت الجريح . 28

هل يشترط في القسامة إذا كان الموت عقب الجرح أو تأخر بعده . 28

هل القسامة خاصة بالجريح أو خاصة بالمشاهدين . 29

تحديد المقاتل في الجسم . 29

قطع الحلقوم لا يعتبر من المقاتل . 30

وفاة الشيخ عبد الله العروي السوسي بطرابلس سنة 1102 هـ 1691م . 30

خصومة الرايس محمد الصفاقسي مع الشيخ قاسم قاباذو الصفاقسي . 30

سبب بطلان الوثيقة المدفوعة بها في النازلة
31
سبب بطلان التدمية الحمراء وعدم الآخذ بها . 31
معني التدمية البيضاء وعدم الآخذ بها. 32
يكون العمل بالمشهور ويقدم قول أبن رشد علي غيره . 32
عدم لزوم السجن أو العقاب على المدعي عليه في التدمية البيضاء . 33
لزوم الأدب علي المدعي بباطل في التدمية البيضاء. 33
التدمية الحمراء بجرح إذا كانت من قول المدعي فقط غير عاملة . 33
حكاية الفقيه اللؤلؤي مع جاره جعلته يقول بعدم الآخذ بالتدمية 34
قضية اللؤلؤي تؤكد وجوب إقامة البنية بالتدمية الحمراء 35
ترجيح القول بعدم الآخذ بالتدمية الحمراء و البيضاء . 35
تأديب كل من أدعي بباطل فيما عدا مسألتين . 35
رجل اشهد علي نفسه بالعفو عن جارحه ثم تراجع عن ذلك .
36
من جرح أخر وهو في حالة دفاع عن نفسه فلا قصاص عليه .
36
امرأة قتلت أبن زوجها ، ثم مات ابنها فطلبت ميراثه فطولبت بالدية . 36
مسالة من يعجل بأخذ العافية مع ولي الذي قتله . 37
كتاب البغي والحرابة
مسألة الحرب بين المسلمين وحكم القتل فيها والإجهاز علي جريح الصائلة . 37
قتال التعصب والحمية والعداوة القاتل والمقتول في النار . 37
اتباع المحاربين والإجهاز علي الجرحى والسراق . 38
الحروب والفتن بين المسلمين قل ما يتمحص الحق فيها . 38
مسألة حكم الجاسوس أو المحارب إذا حاول شراء المسلم أو المبالغة .
38

مسألة من يبيع أولاد المسلمين لأهل الحرب . 39

مجموعة تعرض لها شخصان لأخذ أموالهم بالقوة فقاتلوهم وجرح واحد منهم . 39

كل من قطع الطريق أو أخاف الناس فهو محارب . 40

قتال المحاربين يعتبر من الجهاد .

40

مدارات اللصوص ودعوتهم الي التقوى . 41

أخذ البريء بذنب غيره من التعدي

41

مسألة من وجد فرسه مقتولة ، فاتهم رجال من أهل محلته .

41

وصف أعراب أفريقية بأنهم محاربون . 42

كتاب الردة

صبي من اليهود أسلم وفي بلاد النصارى رجع الي دينه .

42

مسألة من ضرب أنسان بحجة أنه أساء الى النبي صلي الله عليه وسلم . 43

يجب علي القاضي أن يدرس الآمر جيدا لتعلقه بحرمة الرسول صلي الله عليه وسلم . 43

من أتهم غيره بالزنى يقام عليه الحد إن لم يأتي ببينة . 44

وجوب الحد إذا كان القول علي وجه المشاتمة وكذب في نقله . 44

من شهد عليه أربعة أنه أساء لسيد المرسلين ثم رجع اثنان عن شهادتهما . 45

يلتمس العذر للشاهد إذا رجع عن شهادته في غير المشاتمة . 45

شرح كلمة يزلف بمعني يقرب ، ومنه ليلة المزدلفة . 46

حديث من قال لأخيه : يا كافر فقد باء به أحدهما .

47

مسألة قوم من البداية أعرضوا عن الأحكام الشرعية وتحاكموا إلى العادات و الأعراف.47
حكم من سب سيدنا عليا كرم الله وجهه . 47
مسألة من قال في جمع من الناس : اليهودي فلان رجل مليح الله يرحمه .
48
استحسان الكفر كفر واعتقاد حقيقته كفر .
48
الترحم علي المشركين غير جائز .
48
مسألة من قال : اللهم أجمعنا في مستقر رحمتك ، ومن قال لأخر :صلي علي أبو فاطمة .49
كتاب الزنى
مسالة الحامل من الزنى ليس لها أجر في مشقة الحمل .
49
كتاب القذف وكتاب السرقة
مسالة من ضاعت له بقرة فاتهم رجلا معروفا بالسرقة . 49
التنبيه على مسائل سابقة لها علاقة بالقذف والسرقة . 50
كتاب الشرب

لا توجد مسائل في هدا الكتاب 50

كتاب العتق

التنبيه علي مسائل سابقة

51

امرأة أوصت بعتق عبد بعد موتها ولا تملك فيه إلا الثمن . 51

من أعتق أمة فاستحقت بحيرة ، هل يرجع علي بائعها الثمن. 52

مسألة الورثة ينازعون الزوجة في مبادلة أمة بينهما . 52

رأي المؤلف أنها تعود ملكا للورثة بحسب الفريضة إذا لم تقم البينة لأحدهما . 53

مسألة من أعتق حصته في مملوكين دون أذن شريكه . 53

كتاب التدبير

كتاب المكاتب

كتاب أم الولد

مسالة الأمة تلد من سيدها الحر فولدها يكون حرا .

54

كتاب الولاء

تفسير حديث : من تولي غير ذي نعمة فقد كفر بما أنزل الله . 54

من العقائد السنية لا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة . 56

تأويل معني الكفر الوارد في الأحاديث السابقة . 56

تأويل قاعدة تكفير جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة . 57

المعاصي بريد الكفر ، تقال للمكثر من المعاصي . 57

عقوبة دعوي الولاية والكرامة بالافتراء . 57

التعبير عن المعصية بالكفر لأنها المسبب . 57

تفسير حديث لا يزني الزاني وهو مؤمن . 58

المعاصي ليست من الأيمان وإنما هي من خصال الكفر والنفاق . 58

التعبير عن الكفر بالأفعال المقاربة له . 58

التعبير عن الكفر بمعني عدم شكر النعمة . 59

كتاب الوصايا

التنبيه علي مسائل سابقة لها علاقة بالوصايا . 59
مسألة من أنزل أحفاده منزلة أبيهم ثم فسخ حبس له هل يدخل فيه الأحفاد . 59
مسالة بقاء الهبة في يد الموهوب حتى مات هل تدخل في الوصية . 60
الحيازة شرط في الحبس و الهبة و الصدقة . 60
إذا ثبتت الوصية بنية عادلة فإنها تدخل في كل ما علم به الموصي من ماله . 61
تساؤل المؤلف حول مذهب شيخه ابن مقيل في الفتوى . 61
مسالة المرأة أوصت لأخيها بثلثها وبعد وفاتها أظهر زوجها رسما برجوعها 61
تعليق المؤلف علي المسالة . 62
مسالة في تنزيل أولاد الابن دون ذكر مكان أبيهم . 62
مسالة من أوصي لفلان أن له نصيب أحد ولده ثم مات و لم يولد له ولده . 63
تعليق المؤلف علي المسألة . 63
مسالة في الوصية بالإنزال كيف يتم احتساب نصيب المنزل في التركة . 63
كيفية حساب نصيب الموصي له بالتنزيل مع الورثة . 64
مسالة من له بنت وأحفاده وأنزل ابنة بنته مقام أمها . 66
مسالة من أوصي لابن وارثه أو لأحد قرابته . 67
إذا ادعي الورثة أن الوصية صورية فلا يمين علي الموصي له . 67
يجب اليمين علي الموصي له إلا إذا كان موثوقا به . 67
مسالة امرأة أوصت بثلث تركتها والتزمت عدم الرجوع فطلب الورثة إبطاله . 67
للموصي له قبول الوصية وهو شرط في تمليك الموصي به . 68
مسألة الوصية لأولاد الأولاد وغيرهم تنفيذ من ثلث التركة . 68
مسألة من أوصي لبعض أولاد أولاده وليس لهم أولاد . 69
شريط استحقاق الموصي له وجوده وقبول ولبه للوصية . 69
مسالة من أوصي بثلث تركته لأول مولود يولد لبعض ورثته . 69

لا يصح قبول ولي الموصي له إلا بعد وجوده لا قبل ذلك . 70
استحقاق الموصى له منذ ولادته وقبل ذلك يكون للورثة علي فرائضهم . 70
قبل الولادة لا يكون للمرء أهلية التمليك. 71
القاعدة أن من حفظ من العلماء حجة ، ويقدم علي من لم يحفظ . 71
علي المستغل بدون حق أن يرد ما أستغل قبل الاستحقاق . 71
مسالة من أوصي بثلث ماله مع عدم الرجوع وبعد موته أظهر ورثته رجوعه عنها . 72
مسألة امرأة أوصت بثلث تركتها مع عدم الرجوع ثم رجعت عنها . 72
من أوصي مع عدم الرجوع يكون له الرجوع ولا يبطله ما لزمه . 73
من أوصي بثلث تركته لأحفاد ابنته ، ومات بعض الموصي لهم قبل قبول الوصية . 74
قبول الموصي له شرط في تنفيذ الوصية وإلا تكون ميراثا . 75
مسألة وفاة الموصي له قبل أن يقبل الوصية . 75
يشترط القبول إذا كانت الوصية لشخص معين اتحد أو تعدد . 76
لا يشترط القبول إذا كان الموصى له غير معين . 76
مسألة الغلة لمن تكون قبل وجود الموصي له ؟. 77
لا تستحق الغلة للموصي له إلا بعد وجوده وقبول وليه. 77
مراجعة المسألة مع الشيخ عبد الحميد بن أبي الدنيا . 78
التأكيد علي الرأي السابق بعدم الاستحقاق إلا بعد الولادة. 78
المشهور أن تكون الغلة لورثة الموصي لحين وجود الموصي له وقبوله. 78
رجوع إلي التذييل : تعليق الشيخ عظوم . 78
تصرف الموصي في ماله محجوره يلزم في التعويض . 79
ما بطل من الوصايا يدخل في نطاق وصاياه الأخرى. 79
مسألة من أوصي بثلث تركته لأولاد بناته ، ثم مات الجميع وخلفت إحداهن ولدا . 80
إحالة المؤلف إلي نظم تكميل المنهج للشيخ ميارة. 81
مسألة امرأة تصدقت وأوصت وتصرفت أثناء مرضها. 81
التبرع في مرض الموت كالوصية ، ولا وصية لوارث. 81

إذا بطل الحبس بعد وفاة الواقف هل يدخل العقار المحبس في الوصية ؟ . 82

كتاب المواريث

تنبيه المؤلف إلي مسائل سابقة لها علاقة بالميراث . 82

مسألة قاضي بلدة هل يجوز له أخذ راتبه من ميراث من لا وارث له . 82

مسألة في شهادة السماع وإعمالها في الميراث . 83

تنبيه المؤلف علي مسالة سابقة في شهادة السماع . 83

مسالة في مصرف تركة من لا وارث له إذا كان بيت المال غير منتظم . 84

مصارف التركة التي لا وارث لها. 85

مسالة أرض العنوة ووقفها علي الذكور دون الإناث. 85

مسألة من قتل أخاه فلم يرثه وورثه ابن عم له ، وجاء ابن القاتل يطلب الميراث . 86

مسالة القاتل يحجب أبناءه من الميراث. 86

مسألة الإشهاد علي الميراث في كتاب القاضي. 86

يشترط في الشاهدة علي الميراث الإحاطة بالورثة. 86

يشترط التأكد من التركة قبل الحكم بالميراث . 87

مسألة الوارث الذي يظهر بعد توزيع التركة . 87

تحقيق حياة الوارث بعد موت مورثه شرط في الميراث. 87

كتاب الجامع لمسائل متفرقة من أبواب شتى

رسالة في آداب قراءة القرآن وكيفية نزوله وجمعه ورسمه. 88

الباب الأول : في ذكر نبذ من آداب تلاوة القرآن وتاليه وما يتعلق بذلك. 89

مسألة في أن الثناء على الله يقوم مقام الدعاء . 89

تنبيهات : مدة قراءة القرآن وقراءته مع التفهم ونسيانه . 90

فائدة : هل من يقرأ القرآن بلا فهم لا ثواب له ؟ . 91

حكم من حفظ القرآن ثم نسيه . 91

حكم حفظ القرآن الكريم . 92

آداب قراءة القرآن الكريم. 92

الباب الثاني في ترتيب سوره و آياته وأول من جمعه. 92
ترتيب آي القرآن كان توفيقيا. 92
ترتيب سور القرآن الكريم. 93
ترتيب سور القرآن من اجتهاد الصحابة رضوان الله عليهم . 93
ترتيب سور القرآن كان توفيقيا 94
أول من جمع القرآن الكريم . 94
توضيح الأشياء التي كان القرآن مكتوب فيها . 94
لماذا رجع زيد للأشياء المذكور ما دام القرآن محفوظا في الصدور . 95
الفرق بين جهد أبي بكر وجهد عثمان في جمع القرآن الكريم . 95
المشهور عند الناس أن جامع القرآن هو سيدنا عثمان رضي الله عنه 96
سبب جمع سيدنا عثمان رضي الله عنه للقرآن الكريم . 96
فائدة (التعريف بأرمينية) 97
الباب الثالث : في كيفية إنزال القرآن . 97
معنى القرآن الكريم ومدة نزوله . 97
تنبيهات (نزول القرآن ليلة القدر إلى بيت العزة) 98
نزول القرآن إلى السماء الدنيا ، والتوراة والإنجيل. 99
نزل الكتب كاملة وصحف إبراهيم في رمضان . 99
فوائد :تتعلق بتروّل القرآن حسب الحاجة ومنجما وأن كل وحي نزل بالعربية . 100
الباب الرابع : في كيفية أخذ الصحابة للقران الكريم . 101
فصل (في تجويد القران الكريم) 101
فصل (في القراءات السبع) 101
بيان معنى الحروف السبعة 102
القراءات هي بعض الحروف السبعة 102
فصل (في معنى القراءة الشاذة) 103
القراءات السبع متواترة 103

فصل (في شكل المصحف) 104
فصل (في قراءة أهل المدينة) 105
فائدة (في قراءة ورش و إقراء المعلم في الطريق) 105
بعض آداب تعليم القرآن 106
فوائدة (في تعليم القرآن وقراءته والثواب المحصل من ذلك 106
تعليم الكتاب لأولاد الظلمة معصية 107
عدد آيات القرآن الكريم وعدد حروفه 107
رأي أخر في عدد حرف القرآن 108
تنبيه المؤلف عن مسائل سابقة لها علاقة بالقرآن الكريم 108
تقييد في مسألة طائفتين من المسلمين اقتتلوا 109
فيما نسب للإمام مالك من إفساد الثلثين لإصلاح الثلث 110
إنكار المالكية المنسوب للإمام مالك 110
تطبيق القول إذا كان المصلحة ضرورية كلية قطعية 111
وضع المسألة إذا وجد خوف على المسلمين أو قاعدة الإسلام 112
حكم قتال الطائفتين واحد في حقهما لأنه بسبب دنيوي 112
الواجب بمقتضى الكتاب والسنة الإصلاح بين الطائفتين 113
الإفتاء بالباطل فيه ظلم وأثم وقد حذرنا الله تعالى منه 113
ما تسببه الفتوى بالهوى من إيقاد نار الفتنة بين المسلمين 113
تأثير الفتوى الباطلة على أوضاع المسلمين 114
وجوه إبطال الإسلام لمقولة إفساد الثلث لإصلاح الثلثين 114
الإفساد يشمل القتل والتخريب وأخذ المال وغير ذلك 114
الأمور التي تضمنتها مقالة إفساد الثلث لإصلاح الثلثين 115
جواز إفساد الكثير في سبيل إصلاح القليل 115
القتال الدائر في النازلة كان بسبب غير مشروع 115
هذا القول خارج عن دين الإسلام 115

دليل إبطال المقولة من القرآن الكريم 115
دليل البطلان الأول 116
دليل البطلان الثاني 117
دليل البطلان الثالث 118
دليل البطلان الرابع 118
دليل البطلان الخامس 118
لا يستباح دم المسلم ولو كان في حصن أو مركب للعدو 119
مسألة من أفتى بباطل وحكم بها يغرم المفتي في ماله 120
مسألة من أمر رجلا بقتل آخر بدون حق 120
لا يجوز الإفتاء من الكتب قبل عرضها على العلماء 120
تعليق المؤلف على المسألة 121
ما ذكره الشيخ عبد الباقي الزرقاني حول المسألة 121
ما ذكره الشيخ علي الأجهوري في المسألة 122
رسالة في النقود المضروبة في غير دار الإسلام وحكم التعامل فيها مبادلة وردا 122
اختلاف فقهاء فاس في التعامل بهذه الريالات 123
معنى مصطلح السكة و وزن الدراهم 123
الدراهم المضروبة في عهد الأسرة السعدية بالمغرب 124
مقدار زنة الدرهم المضروب في عهد الدولة الأموية 124
وزن الدرهم المضروب في بداية الدولة العلوية 125
وزن الريال في عصر مؤلف الرسالة 125
للشيخ العربي الفاسي رسالة في المقادير الشرعية للنقود 126
الاختلاف في جواز مبادلة النقود إذا اختلف الوزن والنوع 126
القاعدة التي تدور عليها مبادلة النقود 127
شروط استبدال النقد اليسير بأوزن منه 127
لا تجوز المراطلة في سكتين في إحداهما من الفضة أو الذهب أكثر من الأخرى 128

مل قيل في تبديل الدينار بالقراريط 130
كراهية المبادلة إذا كان أحد النقدين رديئا 130
اختلاف الرأي حول مسألة الرد بالدرهم على الريال 131
مسألة مبادلة بالدرهم الشريفية 132
يشترط في الجواز أن تكون السكة واحدة 132
يكون الإبدال ممتنعا إذا كان الفضل من الجانبين 133
شروط المبادلة في النقود المختلفة الوزن 134
معنى اتحاد السكة في التعامل 135
كان التعامل على عهد النبوءة و الخلفاء الراشدين بعملة فارس والروم 135
الدراهم الممسوحة يطلق عليها السكة أيضا 135
يراعى في المبادلة التغيرات التي تطرأ على السكة 135
مسألة المبادلة بالوزن أو بالعدد في المسكوكات 136

استبدال القراريط بغير المراطلة 136

رسالة في شهادة اللفيف من تأليف الشيخ العربي الفاسي

بيان معنى شهادة اللفيف ***137***

يجب صوم رمضان إذا كانت رؤية الهلال مستفيضة ***138***

مسألة في شهادة اللفيف وما يجب فيها 139

شهادة غير العدول ليست شهادة 139

معنى التواتر في شهادة اللفيف 139

تقوم شهادة اللفيف على كثرة المخبرين مع اتفاقهم ***140***

العدد المعتبر في شهود اللفيف 140

قد تتوقف إفادة العلم على قرائن لازمة 140

قبول شهادة اللفيف لا يتوقف على عددهم 141

مسألة الدابة شهد فيها ثمانون شاهدا خلاف الحقيقة 142

شهادة أفراد القبائل غالبا ما تكون شهادة تساند 142

تزكية الشهود خروج من باب التواتر إلى الشهادة على وجهها 142

استفسار الشهود من القاضي عند الريبة 142

يسأل الشاهد ولو كان عدلا عن كيفية علمه بما شهد به 143

شهادة اللفيف الكثير تؤدى أمام عدلين ويحكم بها إذا وثقوا من صدقهم 143

الفرق بين العلم الجازم والاعتقاد 143

إذا بلغ شهود اللفيف حد التواتر فهي من باب حكم الحاكم بعلمه 144

الصواب أن تؤدى شهادة اللفيف بمحضر عدلين 144

الأعذار في شهادة اللفيف مسألة خلاف 144

مسألة اللفيف إذا لحقتهم تهمة الشهادة 145

مسألة قرية ليس فيها عدول شهدوا في أمر لا يعرفه غيرهم 146

مسألة العدول يشهد عندهم عشرة رجال في الأموال و المشهود عليهم حاضرون 146

شهادة السماع المفيد للعلم متفق على قبوله 146

التواتر يمتنع إذا عارضه أخر يناقضه 147

القسم الثاني من اللفيف على ما جرى في عمل المتأخرين 147

مسألة رسم شهد فيه رجلا لا يكفي إلا بعدلين 148

سبب نشوء الحاجة إلى شهادة اللفيف 148

فصل في كيفية إنشاء شهادة اللفيف ***148***

مطالعة القاضي على شهادة اللفيف تكون خلال ستة أشهر ***149***

اختلاف طريقة إنشاء شهادة اللفيف في الحواضر المغربية ***149***

فصل (تحديد عدد اللفيف باثني عشر اجتهاد من القضاة 149

منع الفقهاء اللفيف أول الأمر في كل المعاملات في ***149***

التعريف بالشيخين الحميدي والسراج 150

الضرورة الملجئة لشهادة اللفيف 150

فصل في الوجوه التي تجوز فيها شهادة اللفيف 150

الوجوه التي أجازوا فيها الشهادة في أحوال خاصة ***151***

مسألة القرى البعيدة ليس فيها عدول 151

التعريف بكتاب الاستغناء ومؤلفه 152

مسألة القرية ليس فيها عدول يوثقون المعاملات بينهم 152

شهادة الغرباء في بلد لا يعرفون فيه 152

شهادة الغرباء بعضهم على بعض جائزة في الأموال ***153***

متى تجوز شهادة الموسوم بالعدالة 153

مسألة من حكم عليه في سفر ولما يف ما عنده ولديه عقار في البلد ***154***

لا يجوز للمشهود عليه تجريح الشهود إلا إذا استراب القاضي فيهم ***154***

إذا طعن في الشهود قبل الحكم على القاضي أن يتثبت وإلا حكم بشهادتهم ***155***

يرد الحكم إذا شهد عدلان بتجريح الشهود 155

لا تجوز إقامة الحدود بناء على شهادة التوسم بل بالعدالة الظاهرة ***155***

شهادة البدوي على القروي أجيزت للضرورة ***156***

منع مالك شهادتهم في الحاضرة وأجازها في الدماء والجراح بالخلوات ***156***

الأحوال التي تجوز فيها شهادة البدوي على القروي ***156***

الأصل في شهادة اللفيف عند عدم وجود العدول ***156***

شهادة اللفيف عند وجود العدول ريبة ظاهرة وتقتصر على الضرورة ***157***

يشترط في اللفيف التوسم وأمثل من يوجد ***157***

ما جرى به العمل الاكتفاء باثني عشر رجلا في شهادة اللفيف ***157***

مسألة في شهادة من يهمل الصلاة والزكاة ولكنه لا يشهد بالزور ***158***

مسألة المزارعة لا يوجد من يشهد عليها من العدول 158

فصل في ما يقوم به الكاتب لتوثيق شهادة اللفيف ***158***

تعدد الكتاب الذين يقدمهم القاضي لتوثيق الشهادة ***159***

الإشهاد على عمل كاتب اللفيف لدى القاضي ***159***

فصل : يشترط توسم السلامة في شهادة اللفيف ***159***

مسألة في إعطاء اللفيف نسخة من الأعذار ***160***

جرى العمل بعدم إعطاء نسخة الأعذار ويمكن الخصم من الاستفسار عن الشهود ***160***

الأعذار بالسفه في كامل اللفيف أو في بعضهم ***160***

فصل الاستفسار

معنى الاستفسار والأسباب الموجبة له
161

الاستفسار إذا كان للزيادة أو النقص في الشهادة لا يقبل إلا من المبرز ***161***

الاستفسار حق للقاضي أو للخصوم ***161***

الاستفسار حق للقاضي وللخصوم معا 162

هل الاستفسار لازم أو غير لازم إلا في بعض الأحوال 162

سبب لزوم الاستفسار في شهادة اللفيف
162

ما يجب مراعاته في العوام إذا كانوا شهود الاسترعاء 163

لا يقبل من العامي مطلق التجريح ومطلق الأداء ***163***

مسألة قبول شهادة العوام تعود إلى تقدير القاضي نفسه
164
جرى العمل بالمغرب الاستفسار في شهود اللفيف والعدول أيضا 164
أول من أحدث الاستفسار من القضاة
164
استفهام الشهود يتم أما م القاضي فقط
165
الاستفسار من الشهود أمام غير القاضي فيه قوادح
165
الاستفسار لا يكون إلا قبل مضي ستة أشهر
166
سبب عدم القيام باستفسار الشهود بعد ستة أشهر من أداء الشهادة ***166***
في تزكية بعض شهود اللفيف
167
لا يلجأ إلى شهادة اللفيف إلا عند تعذر التزكية
167
ما يشترط فيمن يقوم بتزكية الشهود 167
من يكون من الشهود محلا للتزكية 168
مسألة أبي الخير الزنديق 168
لا أعذار فيما خرج عن باب الشهادة إلى باب التواتر
169
التواتر المعنوي والتواتر اللفظي في شهادة الشهود
169
شهادة اللفيف لا يحكم بها إلا في الأموال
170
في تعارض شهادة لفيفين
170

مسالة من توفى في الحضر وله ابن عم بالبادية شهدوا له بالميراث
170
مسألة في جواز الحكم بشهادة اللفيف 17
سند القضاة في الأخذ باللفيف داخل الحواضر
171
الحكم بشهادة اللفيف غير موافق للمشهور بل استحسان
171
سؤال القاضي عياض وجواب ابن رشد حول شهادة اللفيف 172
مراتب الشهود ودرجات شهاداتهم
172
شهادة غير العدول كلا شهادة 172
مدى اتفاق العمل بشهادة اللفيف مع مشهور المذهب 173
جرت الفتوى بالعمل باللفيف خلافا للمشهور
174
سند العمل بشهادة اللفيف
174
يجوز للقاضي التقليد حتى لا تتعطل الأحكام
175
الرد على من يقول بعدم الأخذ بشهادة اللفيف في الحواضر
175
أصل المذهب منع إعمال شهادة غير العدول 176
بيان الراجح والمشهور في شهادة اللفيف
176

مسألة القرية ليس فيها عدول وشهادة بعضهم لبعض 177

إجازة شهادة غير العدول سندها الاستحسان
177

بيان معنى الاستحسان اصطلاحا 178

حجة جواز الاستحسان أنه راجح على ما يقابله
اشتراط العدالة مستثنى في غير العدول للضرورة
178 أقوال المجتهدين في حق المقلدين كالأدلة في حق المجتهدين

خاتمة رسالة اللفيف للشيخ العربي الفاسي
180
مسألة المرأة توافق على الزواج من وراء الباب بدون أن يراها العدول 181
تفاصيل القضية موضوع السؤال
181
جرى العرف في تونس بدق المرأة على الباب للدليل على موافقتها 182

جواب الشيخ أحمد بن عيسى الغرياني 182
مراجعة الشيخ محمد بن مقيل للفتوى والتعليق عليها 183
أقسام خبر الواحد في إفادة العلم
183

مسألة في حصول العلم بخبر الواحد 184

خبر الواحد قد يفيد العلم إذا احتفت به قرينة 184

يجوز أن يشهد الشاهد على المرأة إذا حصل عنده العلم 185
مسألة المرأة لا يعرفها الشهود ، هل يجمع عليها رجال ونساء 186
مسألة المرأة التي لا يعرفها أحد كيف يتم الإشهاد عليها 187

المراد بخبر الواحد ما لم ينته إلى حد التواتر 188

إذا عين الشاهد من عرّفه بالمشهود عليه فالشهادة ساقطة 189

الألفاظ المستعملة في توثيق عقود النكاح وكيفية كتابته ***190***
صمت البكر دليل رضاها وتفويضها للولي وغير المجبر لا يعقد إلا بتفويض من المرأة 191
الولي غير المجبر مفتقر إلى تفويض المرأة في النكاح 191
إذا أنكرت المرأة علمها بالزواج وهناك دلائل على حفل بدارها 191
مكاتبات الشيخ محمد بن مقيل لفقهاء المغرب الأقصى بالنازلة 192
رسالة للشيخ قاسم عظوم في أحكام الشهادة والشهود
مسائل في نعوت المشهود عليه 193
الشهادة على معروف العين والاسم 193
مسألة الشهادة على من لا يعرفه الشاهد ***194***
إذا شهد على من لا يعرف فقد ينتحل شخص اسم غيره 194
يجوز الإشهاد إذا كان الشهود جماعة يعرفه بعضهم 194
الأصل في الشاهد على من يعرفه أن يشهد على عينه 195
مسألة في رؤية المرأة غير المعروفة للإشهاد عليها 195
الشهادة على الخط تكون في الأحباس وما جرى مجراها 196
لا يتم الإشهاد على المرأة في النكاح إلا بعد التأكد منها 196
نازلة في الإشهاد على بنت ابن تافرجين رئيس الدولة في تونس 196
رواية قاضي طرابلس في الإشهاد على المرأة ولو كانت رفيعة 197
جواز الشهادة بدون معرفة ولا تعري 198

فروع مرتبـــة

الفرع الأول : من شهد على بيع صبي صغير ثم استحق المبيع 199

الفرع الثاني : لا يشهد على امرأة بتعريف رجلين إلا على شهادتهما
199

عادة المؤلفين إذا صدروا بحكم وعطفوا عليه بقيل ، أن الأول هو المشهور 200

الفرع الثالث : التأكد من المشهود عليه بعد الإشهاد
200

اختبار الشهود لتعيين المشهود عليه بعد اختلاطه لا يتم إلا بطلب
200

الفرع الرابع : الشهادة على الابنة الوحيدة
201

الفرع الخامس : الشهادة على المرأة وهي متنقبة
201

الفرع السادس : الشهادة على المرأة معروفة الاسم والنسب
201

الفرع السابع : التعريف بالمشهود عليه وتسميته
202

المسألة الثانية : الشهادة على صفة المشهود عليه
202

المسألة الثالثة : الشهادة بالتقرير، وهو التعريف من معرّف أخر ***203***

مسألة من شهد على وصية امرأة ثم قال إنه لا يعرفها 203

قول الموثق وممن عرّف به فلان صيغة تضعيف
204

تنبيه : الشهادة على المرأة لا تكون إلا بمعرفة عينها أو شخصها 204

إذا كان المعرّف معروفا ولكنه غير مسمى

204
إذا سأل عن المشهود عليه فاخبر به ، فليشهد عليه .
205
مسألة في تعريف النسوة بالمرأة وكتابة أسماء الشهود 205
جرى العمل بتعريف المجهولين وغيره م 205
جرى العمل بأفريقية بتعريف الصبي إن لم تكن ريبة
206
أن يكون المعرف مجهولا ويكون شاهده حيا 206
السماع من البكر في عقد النكاح أن ينظر الشاهد إلى وجهها 207
سؤال القاضي الأطفال والخدم عن المرأة للتحقق منها 207
جرى العرف بتونس أن التنقير وراء الباب يدل على موافقة المرأة
207
أن يكون المعرّف معروفا ولكنه غير مسمى
208
أن يكون المعرّف غير مسمى ويموت شاهده
208
عدول الشيخ ابن ناجي عن سجن المنكر للشهادة وعدم قبول إنكاره 209
عمل الموثقين في تونس بالشهادة على الصفة 209
تحمل الشهادة بعد تعريف بالمجاهيل 209
مسألة المرأة أبرت حفيدها من نصيبها الصائر إليه 210
من قواعد المذهب لا يكون القضاء بالأمر المحتم ل
210
الأسباب الموجبة لطرد العلة التي من أجلها تسامح الأخيار في شهادتهم 211
فائدة : إذا وقع التنازع واحتيج إلى ذكر الشاهد
212

إذا أنكر المعرف التعريف بالمشهود عليه ***212***
تنبيه : إذا قال المعرّف لم أعرف وأنكر التعريف
212
مسألة الشهادة على المجهول بدون معرفة
213
فيما يلزم الشاهد معرفته مما يشهد به 213
إذا اختلف الزمان واختلفت العادة فلا تعارض أو تناقض
215
إذا خلت الوثيقة من ذكر المعرفة أو ما يقوم مقامها 215
تنبيه وتحرير : إذا لم يكتب الشهود المعرفة دل أن المشهود عليه معروف
215
مسائل من رحلة الشيخ عبد الله العياشي
مسألة في الملابس التي تصنع من الصوف المنسوج في بلاد الروم
217
تعليق الشيخ عبد الله العياشي على المسألة
217
الأحكام إنما أنيطت بما يغلب على الظن في الطهارة ***218***
الوسوسة أصلها خيال في العقل وجهل بالسنة
219
حكم طهارة المنسوجات من الصوف المنتوف
219
المسألة تدخل في قاعدة تعارض الأصل مع الغالب 220
لطيفة : تفسير حديث إن الله يضحك إلى رجلين قتل أحدهما الآخر 221
كيفية وفاة حبشي قاتل سيدنا حمزة 222

التأدب في مقام النبوة وذكر الصحابة رضوان الله عليهم 222
اعتقاد بعض أهل التصوف أن الإمام محمد بن حسن العسكري هو المهدي المنتظر 223
تعليق على قول ابن الصلاح في مقدمته : إن أحاديث الصحيحين مقطوع بها 224
تعليق الشيخ عبد الله العياشي على ما جاء في رحلة ابن رشيد
224
تعليق الشيخ عبد السلام بن عثمان على المسألة
224
تأكد بالتجربة في طرابلس طهارة الزباد المستخرج من السنور 225
نظم يتضمن ثلاث مسائل فقهية ، السجود على الثوب
وأمره عليه السلام في النوم ، ومن نوى الإقامة ثم نوى عدمها
حكم ما يصدر عن النبي صلى الله عليه وسلم في منام من رآه
226
مبحث للشيخ عبد الله العياشي مع شيخه الملا إبراهيم
في مسألة الإجبار والتخيير ووحدة الوجود 227
اعتقاد أهل السنة أن للعبد في أفعاله الاختيارية كسبا به تنسب إليه 228
تحقيق أفعال الإنسان بين التخيير والإجبار 228
يكون العبد على الجادة إذا لم يعتقد الإجبار أو الاختيار
228
مسألة كسب الإنسان لعمله ليست من المسائل التي يدرك فيها الكنه 229
إدراك النبي صلى الله عليه وسلم لماهية الروح
229
الكسب صفة يتمتع بها كل أحد ولكنه لا يدري حقيقتها 229
العارفون بالله يدركون حقائق أشياء عجزوا عنها أكثر الخلق 230
الشروط المعتبرة في التصدي لنقد آراء الفقهاء 230

من لم يفهم كلام العلماء عليه أن يمسك نفسه عن الخوض في ذلك 230
التشنيع على الشيخ صفي الدين القشاشي لقوله بتأثير القدرة الحادثة 231
المعنى الحقيقي المقصود بالقدرة في كلام الشيخ صفي الدين 231
تحاشى الأقدمون والسلف الصالح استعمال لفظ القدرة للعبد 232
العيوب التي تؤخذ على علم الكلام 232
تردد القول في القشاشي هل هو قدري أو جبري 233
إن القدرة واحدة وهي لله تعالى 233
بطلان أقاويل القدرية والجبرية 233
الغرض من رحلة العياشي أن تكون ديوان علم 234
بداية اتصال الملا إبراهيم بالشيخ صفي الدين 234
الخروج من معتقد إلى أخر يتم ببرهان 234
رسوخ معتقدات أهل السنة والحق 234
معتقدات أهل السنة لا ترقى إلى معتقدات كبراء العارفين 235
الانتقال من عقائد العوام إلى عقائد العلماء ثم عقائد العارفين 235
ينبغي للعوام تقليد العلماء ، وعلى العلماء تقليد العارفين 356
الشيخ العياشي يؤيد رأي الشيخ الصفي بالكتاب والسنة 236
علماء الكلام لا يقولون بوحدة الوجود والصفات 237

مسألة وحدة الوجود استعصت على صاحب الرحلة
237

الفرق بين التقليد الصادق والتقليد المذموم
238

ما خفي من كلام الشيوخ يجب تصديقه ما لم يخالف الكتاب والسنة
238

إذا لم يفهم من كلامهم فيتمسك بمعتقده مع حسن الظن بهم 238

قبول معنى كلام العارفين إذا وافق الكتاب والسنة
239

المحققون من الصوفية لا يقع بينهم خلاف
239

درجة الصديقين من المتصوفة أدنى من درجة النبوءة 239

حقائق الأشياء الموجودة وغير الموجودة 240

رسالة في كون المعدوم شيئا وثابتا عند العارفين وأهل السنة

العارفون قالوا : إن للوجود مراتب كثيرة
240

وجود المعدوم أمر افتراضي غير الوجود الحقيقي ***241***

تعجب أحد الحاضرين من عدم تقبل الملا إبراهيم للأفكار بسهولة
241

الانتقال من عقيدة إلى أخرى يستدعي التأكد منها
242

كتاب إفاضة العلام في مسألة الكلام في تحقيق النزاع بين الأشعرية والحنابلة 243

تعارض أراء بعض الشافعية مع أراء الحنابلة في الاستواء والقدم وغيرها ***243***

تأليف كتاب عن الخلاف بين الفقهاء في التجسيم وغيره ***243***

إنصاف الحنابلة ببيان صحة اعتقادهم ***244***

تفسير معنى الاستواء والفوق والنزول
244

ابن القيم يرد على الأشعرية ويهاجمهم بشدة ***245***

تفسير قول الأشعرية في المسألة وأسانيدهم فيها 246

سبب الخلاف إنما يعود للتعصب المذموم 246

تأويل الاستواء بالاستيلاء لا ينافي المعنى عند الله تعالى ***246***

الإمام ابن تيميه لا يقول بالتجسيم أو التشبيه ***246***

التوفيق بين كلام الأشعرية وكلام الحنابلة ***247***

غالبية علماء المذاهب الأربعة على رأي أهل السنة والجماعة ***247***

رسالة التحفة المرسلة في علم الحقائق لمحمد بن فضل الله الهندي 248

تلقين الصبي العقائد المشهورة التي كلف بها سائر الخلق 249

فائدة تلقين العقائد في الصغر 249

حسن الظن بالعلماء أول الطريق لفهم علومهم ومعارفهم ***249***

على طالب المعرفة أن يطلع على مؤلفات كل المذاهب دون تعصب
250

تعليم الصغير بكبار شيوخ الصوفية لكي يعتقد كلام عندما يكبر
250

رسالة التحفة المرسلة إلى النبي صلى الله عليه وسلممراتب الوجود 251

للوجود كمالين : ذاتي وأسمائي
252

وحدة الوجود تتعارض مع الحلول والاتحاد 253

تحديد مواطن العالم الثلاثة ***253***

بيان كنه التقرب إلى الله تعالى في الحلول والاتحاد 254

الدلائل الدالة على وحدة الوجود 254

ما يجب على من يريد الوصول إلى هذا المقام 255

مختارات من كتاب المحاضرات للشيخ حسن اليوسي

كراهبة اللون الأسود عند بعض الناس 256

بعض الأمور العادية التي يضل فيها العامة والقاصرون من الخاصة 257

ترتيب الأسباب حكمة من الله تعالى وابتلاء لخلقه 257

يجب أن لا تنسب الظواهر إلى الأشياء بل لله تعالى 257

الناس أصناف من موقفهم في الحوادث من تطير أو توكل على الله 258

الكامل يعينه الله من جري العادات 258

كان النبي صلى الله عليه وسلم يعالج بالرقى وينهى عن الكي 258

لا تأثير للأشياء في المقادير لانفراد المولى عز وجل بها 259

إسناد الأمور لله تعالى لا يعنى عدم اتخاذ الأسباب والحيطة 259

الأمور التي يتضمنها حديث اطلبوا الخير عند حسان الوجوه 259

يجب اختيار الرسل من حسان الوجوه والاسم 260

كان الإمام الشافعي يتجنب التعامل مع بعض أهل العاهات 260

دلت التجربة على صدق مقالة الإمام الشافعي 261

النظر إلى الجمال والتفكر في خلق الله 261

الأسباب الحكمية ظاهرة وخفية 262

الأمر العادي لا تأثير فيه إلا لله تعالى 262

قصة تناول خالد بن الوليد السم أثناء فتح الحيرة 262

قصة فتح عمورية ورأي المنجمين في ذلك 262

معرفة علم النجوم يعطيها الله من يشاء من عباده 263

لا يجوز التطير سواء استند إلى تخيلات أو إلى عادات مارسها الإنسان 263

قوم اعتقدوا أن الأضحية تسبب لهم مصيبة فتركوها 263

معنى كلمة الإخلاص والجدل الذي دار حولها بين فقهاء المغرب 264

معاودة الجدل حول مفهوم كلمة الإخلاص 265

أقل ما يجب اعتقاده في كلمة الإخلاص في حق المسلم 265

المناقشة بين الشيخ اليوسي مع من أثار الفتنة حول كلمة الإخلاص 266

التمييز بين الفلاسفة ومذاهب المتكلمين والصوفية 266

زيارة الأماكن التي يعتقد فيها البركة والأجر 267

تعلق النبي صلى الله عليه وسلم بأمته 268

معايشة النبي صلى الله عليه وسلم لمن في المدينة مع اختلاف أخلاقهم 268

خاتمة نص الكتاب المحقق

خاتمة نسخة مكتبة الأوقاف بمركز جهاد الليبيين بطرابلس

المرموز لها بحرف (ت) 269

خاتمة نسخة سوق الخميس الخمس المرموز لها بحرف (خ) 269

مقابلة هذه النسخة على الأصل 270

تم فهرس المجلد الخامس ، ويليه المجلد المجلد السادس

الخاص بالفهارس العامة للكتاب